المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الأحد 1 ديسمبر 2024

23

الجلسة الثالثة والعشرون

المحتوى

- 1- افتتاح الجلسة ومواصلة النظر في فصول مشروع
قانون المالية لسنة 2025..... 2266
- 2- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في فصول مشروع
قانون المالية لسنة 2025..... 2284
- 3- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في فصول مشروع
قانون المالية لسنة 2025..... 2293
- 4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في فصول مشروع
قانون المالية لسنة 2025..... 2300
- 5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في فصول مشروع
قانون المالية لسنة 2025..... 2308
- 6- استئناف الجلسة..... 2310
- 7- رفع الجلسة..... 2310

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وخمس وثلاثين دقيقة من صباح يوم الأحد 1 ديسمبر 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لمواصلة النظر في فصول مشروع قانون المالية لسنة 2025.

افتتاح الجلسة

ومواصلة النظر في فصول مشروع قانون المالية

لسنة 2025

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

نواصل أشغال جلستنا العامة المشتركة في جزئها الثاني المتصل بالتصويت في مرحلة أولى على مشروع قانون المالية لسنة 2025 من طرف أعضاء مجلس نواب الشعب.

وأجدد في البداية التحية والترحيب بالسيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية وكافة أعضاء الوفد المرافق لها.

نواصل استعراض مقترحات الفصول الإضافية تباعا ومثلما تم ترتيبها من طرف لجنة المالية والميزانية.

المصدق للجنة، تفضل السيد المقرر.

السيد عبد الجليل الهاني، نائب رئيس لجنة المالية

والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير، إذن نواصل قراءة الفصول المضافة من السادات النواب.

الفصل 19 مقدم من السادة النواب المحترمين معز برك الله، سامي رايس، صابر المصمودي، صلاح الفرشيشي، عبد القادر بن زينب، رياض بلال، إلياس بوكوشة، طارق المهدي، عمر بن عمر والسيد ماهر الكتاري.

"يمكن للأشخاص المؤهلين وفقا للتشريع الجاري به العمل لجمع المصنوعات من المعادن النفيسة المعدة للتكسير أن يتولوا جمع المصنوعات من الذهب والبلاتين غير الحاملة لأثر الطوابع القانونية قصد التكسير، وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2025.

وفي هذه الحالة يطبق معلوم الضمان على المصنوعات من المعادن النفيسة بمبلغ دينار واحد عن الجرام من الذهب الخالص أو البلاتين الذي يتم إرجاعه من قبل المخبر المركزي للتحاليل والتجارب أو الهيكل المؤهل لتذويب ومحص المصنوعات من المعادن النفيسة".

انتهى الفصل، يدافع عن هذا المقترح السيد النائب معز برك الله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل الكلمة للسيد معز برك الله.

السيد معز برك الله

شكرا سيدي الرئيس،

غسيل وتبييض الأموال له أكثر من 30 وسيلة، آخرها وأقلها الاستثمار في الذهب، منذ صدور قانون 2005 وتهريب الذهب في

تطور مستمر وتسبب في خسارة تونس لكميات كبيرة من ذهبها، خاصة التي فرط فيها أصحابها عند الحاجة إلى السوق الموازية. أصبحت الدولة غير قادرة على مقاومة هذه الظاهرة وتستعمل الطابع كفضاعة، والكل يعرف عقم هذا الإجراء وضعف تأثيره على الواقع.

قانون 2005 الجائر يمنع تداول أي ذهب غير مطبوع ويكون طابعه ظاهر ويصعب إذا لم نقل يستحيل على المراقب أن يفرق بين الطابع الأصلي والطابع المدلس الذي يباع بخمس دولارات ويتحصل عليه أي شخص، ولا يمكن الإقرار بالتدليس إلا إذا ضبط وهو متلبس بالطابع المزور، زد على ذلك أن الطابع يمعى بالتنظيف والتلميع المستمر.

سيدتي الوزيرة،

زميلاتي وزملائي النواب،

موضوع غسيل الأموال والتهريب لديه وسائل متعددة وفاعلة أخرى وكل الخبراء والمهنيين يؤكدن على عقم إجراء الطابع وعدم جدواه وقد وقع التخلي عنه في جل الدول ومن هنا جاءت ضرورة تغيير قانون 2005، الوزارة نفسها وافقت عليه وصدرت عدة اقتراحات، ونحن قدمنا مقترح قانون هو حاليا بصدد الدراسة في لجنة المالية.

أنا ومجموعة من السادة النواب درسنا بعمق هذا الملف منذ أكثر من سنة وتجاوزنا مع كل المتدخلين، ونوضح لكم أن تطبيق هذا المقترح ليس بجديد، فقد وقع إقراره من الجمهورية التونسية لتسع سنوات كاملة من سنة 2012 إلى سنة 2020 في قانون الميزانية باستثناء سنة 2018.

وكل المتتابعين يؤكدن أن الكميات التي تقدمت من الصناعيين للتكسير، حتى غير الحاملة لطابع كان مصدرها واضحا ومسجل بكراسات مختومة من وزارة المالية للتحري في مصدرها، وهو معمول به منذ عقود ومن يرغب في التبييض والشراء عليه أن يشتري "des lingots d'or" أو ذهباً حاملاً للطابع لحماية نفسه ولا يستعمل هذا المقترح سادتي النواب.

الغاية من هذا المقترح ليست فقط تلبية رغبات الصناعيين فقط، بل هو لكل مواطن تونسي يصيح بأعلى صوت بأي حق تفتك ذهب والدتي الذي حذف منه الطابع واشترته مع والدي بعرق جبينهم وجهدهم ومعاناتهم أو ورثته حالاً، فيسقط سعره إلى النصف أو تفتكه دون أن تستطيع أن تجزم إن كان مطبوعاً أم لا.

كل امرأة وأم تونسية تقول لك أن الذهب ذخيرتي وسندي عند الضيق به أعالج صغيري، أدرسه وأوفر له اللباس وعندما أحججه وألجأ لبيعه، أجده مصادراً ولا يسوى شيئاً ويتم افتكاكه أمام أعيننا في دولة دستورها يحيي أملاكها وأرزاقها.

إذا لم تصادقوا على هذا القانون سنبقى ننتظر سنة أو سنتين إلى حين صدور قانون جديد وكل امرأة سيسحب منها ذهبها أمام عينها، ويمكن أن يتم إيقافها وفي المقابل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، يعارض القانون السيد أيمن مرعوي، تفضل.

السيد أيمن مرعوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الزملاء،

بدون إطالة، أريد أن أقول للسادة الزملاء أن محاولة إدراج الذهب غير القانوني ومجهول المصدر وغير حامل للطابع ضمن آلية واحدة بدون اهتمام زملائي من أصحاب المبادرة ألا وهي تبييض الأموال.

هذا البرلمان هو برلمان شعب تونس ليس برلمان رؤوس أموال تريد أن تتغول ونحن نمنحها غطاء قانوني لتبييض أموالهم للقضاء على ما يقارب 1700 حرفي، ويتحكمون في هذا القطاع، ويحتكرونه.

الأصل في الشيء أن هذا الذهب يرجع إلى خزينة الدولة ويوفر رصيد كبير من العملة الصعبة التي نخرجها مقابل شراء الذهب الذي نوزعه على الحرفيين.

فضيحة كبيرة اليوم لو تم تمرير هذا القانون وأدعو كافة الزملاء إلى التصويت بلا على هذا المقترح الذي يمكن دراسته وإدراجه ضمن قانون المعادن النفيسة الذي سيمر قريبا على الجلسة العامة بالتشاور مع جميع المتدخلين.

وفي الختام أؤكد على احترامي وتقديري لزملائي أصحاب المبادرة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نقطة نظام للنائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي، له

دقيقتان. تفضل.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا السيد الرئيس،

كنت منذ يوم أمس قد توجهت إلى لجنة المالية وهذا بالتنسيق حتى مع جهة المبادرة في هذا القانون وطلبتهم بفسخ اسمي من قائمة المبادرين وتم هذا مع السيد المقرر، لكن اليوم وكأن النسخة قد تغيرت وتم تلاوة اسمي ضمن المبادرين رغم أنني توجهت منذ يوم أمس لسحب اسمي من هذه المبادرة. مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدة الوزيرة تطلب الكلمة. تفضلي.

السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية

شكرا السيد الرئيس،

المقترح الإضافي المتعلق بمسألة المعادن النفيسة، نحن كوزارة وأنا كوزيرة مالية رفضته في لجنة المالية ولكن في الحقيقة البارحة عند تصفية الفصول تم طرحه مرة أخرى وتم التنصيص على موافقة الوزيرة والوزيرة لم توافق عليه البارحة حتى نكون واضحين.

وأنا في الحقيقة أقدم نفس المبررات أن هذا المقترح يتعارض مع التشريع المتعلق بالمعادن النفيسة وهناك مشروع قانون يتعلق بالمعادن النفيسة بصدد الأعداد وسيتم عرضه على المجلس وكل المشاكل المتعلقة بهذا الملف ستعالج في إطار قانون المعادن النفيسة وليس في إطار فصل يدرج في قانون المالية يتعلق بهذه التسوية وبالتالي نحن لا نتبنى هذا المقترح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على هذا المقترح.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 31 موافقون و16 محتفظون و81 رافضون. إذن لم تتم المصادقة على هذا الفصل تفضل الكلمة للجنة.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

مقترح عدد 21 مقدم من النواب المحترمين منال بديدة، محمد بن حسين، شكري بن البحري، فوزي الدعاس، أسماء الدرويش، محمد علي وأيمن المرعوي. تم سحب هذا المقترح.

الفصل عدد 22 وقع تقديمه من السادة النواب المحترمين عصام البحري الجابري، فخري عبد الخالق، عبد القادر عمار، خالد حكيم مبروكي، عبد الحلیم بوسمة، حسن الجربوعي، يسري البواب، عمر بن عمر، منير كمنوني، ثامر مزهود، رمزي الشنتوي، رياض بلال، محمد زياد الماهر، ريم الصغير، عصام شوشان، عمر برهومي، صابر المصمودي، عبد السلام دحماني، رؤوف الصغيري، عمار عيودي، محمد الماجدي، أمال المؤدب، زينة جيب الله، شكري بن البحري، محمد بن حسين، أيمن المرعوي، النوري جريدي، رشدي الرويسي، محمد اليحياوي وأسماء الدرويش. يتمثل الفصل في:

إضافة فصل 7 بالقانون عدد 35 لسنة 2018 مؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات من قانون المالية لسنة 2025.

بعث صندوق جهوي للمسؤولية المجتمعية:

1-يمول هذا الصندوق:

أ- نسبة 0.25 % من أرباح الشركات المنتصبة وشركات التأمين والبنوك والفضاءات التجارية والصيدليات والمصحات الخاصة.

ب- نسبة 1% من رقم المعاملات من الشركات الملوثة للبيئة.

ت- تبرعات التونسيين والتونسيات في الداخل والخارج.

2- ينفق من هذا الصندوق على مختلف العمليات التالية:

أ- الأنشطة المتعلقة بالبنية التحتية.

ب- الأنشطة المتعلقة بالصحة.

ت- الأنشطة المتعلقة بالرياضة.

ث- الأنشطة المتعلقة بالبيئة.

ج- الأنشطة المتعلقة بالتظاهرات الثقافية، وفق برنامج مصادق عليه من مندوبية الشؤون الثقافية.

ح- الأنشطة المتعلقة بالفلاحة.

3- أمر الصرف لهذا الصندوق:

- الوالي، رئيس اللجنة.

- كاتب عام الولاية، مقرر.

4- يشترط في الجمعيات بمختلف اختصاصاتها أن تقدم تقريرا أدبيا وماليا في حالة رغبتها في الاستفادة من الصندوق.

5- يمكن لرئيس اللجنة استدعاء المدير الجهوي أو المندوب حسب الاختصاص.

6- يضبط توزيع موارد الصندوق حسب أنشطة بأمر على أن تتمتع الأنشطة المتعلقة بالبنية التحتية والأنشطة المتعلقة بالصحة بنسبة لا تقل عن 50% من موارد الصندوق. انتهى الفصل.

يدافع عن هذا الفصل السيد النائب المحترم عصام الجابري.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل الكلمة للسيد عصام البحري الجابري.

السيد عصام البحري جابري

شكرا سيدي الرئيس،

طرحنا هذا الفصل لتفعيل القانون عدد 35 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات، بهدف مزيد تجسيد المقبولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات المنتصبة بالجهات والحرص على انفتاحها على بيئتها الاجتماعية القريبة والناشطة في محيطها لتحقيق المصالحة وخلق مناخ عام منسجم وجذاب لمزيد الاستثمار.

ونظرا لما تمت معايته من سيادة النزعة الانتقائية والمحاباة في إسناد المنح من قبل المؤسسات والشركات على جمعيات بعينها دون جمعيات أخرى، بحيث يكون ذلك مدخلا للتفرقة والإحساس بالظلم يهدد استقرار الجهة الواحدة، بل ويحول المنح في عديد الأحيان إلى صفقات أو مناسبة للابتزاز والتوظيف.

وهنا نؤكد على كلمة الابتزاز والتوظيف، نريد هذه المساهمات الموجودة أصلا أن توظف للمصلحة العامة، للبنية التحتية، للصحة، للتعليم ولتختلف الأنشطة الجمعياتية.

ولأن مطلب الشفافية والمساواة لا يمكن أن يتحقق إلا بشروط موضوعية وحيادية ونزاهة، فإن الأمر يقتضي إحداث الصندوق الجهوي للمسؤولية أو المقبولية المجتمعية.

حضرات النواب،

هذه المساهمات موجودة وهذا الفصل يريد تقنين هذه العملية لمعاضدة مجهود الدولة. المؤسسات والشركات عليها بالقانون عدد 35، مسؤولية مجتمعية، لكن هذه المساهمات ليست مخصصة للمصلحة العامة. لذلك نريد تقنين هذه العملية بقانون المالية ولا بد أن تلتزم كل الشركات في كل الولايات بالقانون عدد 35 وتساهم وتعاضد مجهودات الدولة ولكن المساهمات نريدها أن توجه للبنية التحتية، للصحة، للقطاع التربوي، للفلاحة ونقطع مع الكثير من المتمسكين والمبتزين لهذه الشركات، فحتى الشركات ترغب في وضع المساهمات وعلى الدولة أن توزعها حسب الأضرار للجهات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، من يعارض هذا القانون؟ لا يوجد من يعارض هذا المقترح.

الكلمة للسيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

بالنسبة إلى الفصل الذي تم اقتراحه، قمنا سيدي الرئيس بعرضه على مستوى لجنة المالية ووضحنا للسيد النائب والسادة النواب أن الصياغة المقترحة لا يمكن تجسيمها على مستوى الميزانية

وكان موضوع اتفاق أن يتم سحبه لفائدة صياغة الوزارة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، إذا توفرت لديك صياغة جديدة حينها سنطلب من الزميل المحترم أن يسحب فصله مقابل فصل جديد.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة الوزيرة قالت أنها مسألة تجويد النص.

سنتفق حول مسألة هناك مساند ثم معارض وإذا طلب أحد السادة النواب الكلمة في شكل نقطة نظام فتتعلق بمسألة إجرائية بقي أن الفصل 105 يحدد لجهة المبادرة واللجنة أن يأخذوا الكلمة كلما طلبوها.

إذا طلب زميل من الزملاء نقطة نظام في خصوص مسألة إجرائية يقدم ذلك في صيغة مكتوبة، هذا ما وقع الاتفاق عليه ونستمر فيه.

الكلمة للسيد عصام الجابري تفضل.

السيد عصام البحري جابري

شكرا السيد الرئيس،

بعد تفاعل السيدة الوزيرة مع هذا المقترح فإننا نسحب هذا المقترح لفائدة الوزارة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا تفضل اللجنة.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 23 المقدم من السيدات والسادة النواب المحترمين: نجلاء اللحياني، أمال المؤدب، هالة جاب الله، يسري البواب، أيمن نقرة، بديس بالحاج علي، أسماء الدرويش، ريم الصغير، رشدي الرويسي، رؤوف الفقيري، عبد السلام دحماني، محمد الماجدي، فخري عبد الخالق، عزيز بن الأخضر، صابر المصمودي ومهي عامر.

أحداث صندوق التشجيع على الاستثمار

في القطاع السينمائي والسمعي والبصري

1- يحدث لدى المركز الوطني للسينما والصورة صندوق خاص يطلق عليه اسم صندوق التشجيع على الاستثمار في القطاع السينمائي والسمعي البصري.

2- يتولى صندوق التشجيع على الاستثمار في القطاع السينمائي والسمعي البصري المساهمة في تمويل البرامج التالية:

- ترميم وتجهيز وإعادة تأهيل قاعات السينما في مختلف جهات الجمهورية والتشجيع على الاستثمار لإحداث قاعات سينما جديدة.

- إحداث استوديوهات عصرية ومتطورة لتصوير الأفلام والأعمال الدرامية التونسية ولاستقطاب تصوير الأفلام والمسلسلات الأجنبية في تونس.

- تطوير الصناعات التقنية السينمائية خاصة فيما يتعلق بإحداث مخابر تقنية رقمية متخصصة في معالجة الصوت والصورة وتقنيات المؤثرات البصرية الخاصة.

- إسناد منح التشجيع على الإنتاج السينمائي التونسي.

- إحداث صناديق التشجيع على الإنتاج المشترك في إطار اتفاقيات التعامل الثنائي ودعم ملتقيات الإنتاج المشترك.

- تركيز وتطوير منظومة الشباك الموحد لخص التصوير ومنظومة لجنة تونس للأفلام في الجهات والأقاليم لتسهيل وترويج واستقطاب تصوير الأفلام والأعمال السمعية البصرية الأجنبية في تونس.

- التكوين وتنظيم ورشات تطوير مهارات كتاب السيناريو والسينمائيين والتقنيين التونسيين في مختلف اختصاصات التقنية للمهن السينمائية.

- تنمية ودعم المهرجانات والتظاهرات السينمائية الوطنية والدولية ودعم العمل الجمعياتي السينمائي.

- الصيانة والرقمنة والتثمين للأرشيف السينمائي والسمعي والبصري.

- نشر الثقافة السينمائية في الوسط المدرسي والجامعية وتنمية أنشطة المكتبة السينمائية التونسية وإحداث فروع لها في الجهات والأقاليم.

- التشجيع على ترويج وتوزيع وتصدير الأفلام التونسية.

- دعم مشاركة المنتجين السينمائيين والتقنيين التونسيين في المهرجانات والتظاهرات السينمائية الدولية.

- تركيز وتطوير منظومة التذكرة الموحدة لقاعات السينما ومنظومة إسناد رخص توزيع الأفلام التونسية والموردة.

- تركيز وتطوير منظومة السجل الوطني للسينما والصورة ومنظومة الإيداع القانوني للمصنفات السينمائية والسمعية والبصرية.

- مختلف الأنشطة والمشاريع الأخرى في إطار المهام الموكولة للمركز الوطني للسينما والصورة.

3- يمول صندوق التشجيع على الاستثمار في القطاع السينمائي والسمعي ب:

- أتاوة تحسب بنسبة 1.75 بالمائة من رقم معاملات مزودي خدمات الإنترنت ومن رقم معاملات المؤسسات الخاضعة للأتاوة على الاتصالات المنصوص عليها بالفصل 68 من القانون عدد 123 لسنة 2001 مؤرخ في 28 ديسمبر 2001 المتعلق بقانون المالية لسنة 2002 باعتبار جميع الأداءات والمعالم باستثناء الأتاوة على الاتصالات تطبق على الأتاوة نفس القواعد المعمول بها بالنسبة لأتاوة الاتصالات فيما يتعلق بالإعفاءات وكيفية الاستخلاص والدفع والمراجعة والتزاعات.

- معلوم قدره 1 بالمائة من أساس المعالم الديوانية المستوجبة على توريد المحامل الرقمية وجميع أنواع الأقراص الصلبة ومفاتيح الذاكرة والهواتف الجوالة الذكية تضبط طرق استخلاصه بمقتضى أمر.

- حصة من المداخل المتأتية من عائدات الإشهار التلفزيوني السمعي البصري تضبط قيمتها وطرق استخلاصها بمقتضى أمر.

- معلوم يوظف على ثمن تذاكر دخول قاعات السينما تضبط تعريفته بأمر.

- المنح المسندة من طرف الدولة.

- الهبات والعطايا التي يمكن أن تسند له طبقا للتشريع الجاري به العمل.

- وكل الموارد الأخرى التي يمكن تخصيصها له طبقا للترتيب وللتشريع الجاري به العمل.

4- يشرف المركز الوطني للسينما والصورة بالاشتراك مع الصندوق التونسي للاستثمار على حوكمة التصرف في صندوق التشجيع على الاستثمار في القطاع السينمائي والسمعي البصري بمقتضى اتفاقية تبرم في الغرض بين الصندوق التونسي للاستثمار ووزارة الثقافة ممثلة بالمركز الوطني للسينما والصورة والوزير المكلف بالمالية.

5- تخصص سنوياً نسبة 50% من موارد صندوق التشجيع على الاستثمار في القطاع السينمائي والسمعي البصري لضمان عمليات

تمويل القروض البنكية المسندة للمؤسسات الناشطة في القطاع السينمائي والسمعي البصري.

ويعهد بالتصرف في هذه الموارد إلى الشركة التونسية للضمان بمقتضى اتفاقية تبرم في الغرض بين الشركة والصندوق التونسي للاستثمار ووزارة الثقافة ممثلة في المركز الوطني للسينما والصورة والوزير المكلف بالمالية.

6- تلغى بدخول أحكام هذا الفصل حيز تنفيذ أحكام القانون عدد 19 لسنة 1960 المؤرخ في 27 جويلية 1960 المتعلق بإحداث صندوق تنمية الإنتاج السينمائي.

انتهى الفصل، يدافع عنه النائبة المحترمة نجلاء اللحياني.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل الكلمة للأستاذة نجلاء اللحياني.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا.

زملائي الأعزاء، سأبدأ بالتحفظات التي ساقها الوزارة على إحداث الصندوق لأوضح.

أولا، الوزارة قالت أن هذا الصندوق في حد ذاته مضمن في قانون الصناعة السينمائية في بابه الثالث الذي سيناقش في اللجنة المختصة، عندما ناقشنا القانون مع لجنة الثقافة واستشرنا لجنة المالية قالوا أن لديهم تحفظا، من المفروض إحداث الصناديق واضح حسب القانون الأساسي للميزانية فحسب الفصل 33 إحداث الصناديق الخاصة يمر عن طريق قانون المالية، إذن يمكننا إحداث الصندوق وليس فقط بمقتضى قانون يناقش في اللجنة المختصة.

وأذكركم زملائي أننا في السنة الفارطة صادقنا على صندوق الراحة البيولوجية الذي قدمته الوزارة والذي فيه تمويلات ورقم معاملات عند البيع المحلي للسلك و2 بالمائة من قيمة الديوانة عند التصدير واطاره القانوني هو صندوق قديم أحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2010.

لما هذا الصندوق ولماذا في هذا القطاع بالأساس؟ لأننا كنا من البلدان التي راهنت على القطاع السينمائي والسمعي البصري منذ سنة 1960 في إطار مجلة الصناعة السينمائية حسب القانون عدد

19، نحن يا سادة رواد في السينما منذ نشأته يعني منذ 1895 مع "frères lumière les" عندما جاؤوا لتصوير أول مشاهد في تونس.

القطاع الذي صنع الثروة بحاجة اليوم إلى ثورة مثلما صار في كوريا، اليوم في تونس لا يوجد شيء فقط يوجد شح في الإنتاج وقاعات تغلق، البلدان التي راهنت على هذا القطاع وفهمت قدرته على تحريك عجلة الاقتصاد ومساهمته الفعالة في تحسين المنوال الاقتصادي في بلدانها ازدهرت وتطورت.

أعود إلى الحديث عن كوريا، حديثا بدأت فيها الثورة السينمائية ووصلت بها للعالمية، فلنلق نظرة على المغرب ومصر وسوريا وحديثا حتى الخليج لأهم فهموا أن هذا القطاع يساهم في تحسين "PIB" ويخلق الثروة، نريد أن تسترجع بلادنا مكانتها يا سادة كوجهة عالمية لتصوير المشاريع السينمائية والدرامية الضخمة والمتميزة مثل حرب النجوم في الجنوب التونسي.

ولكن كيف لنا ذلك وكيف لنا إحداث أستوديوهات تصوير لاستقطاب الأفلام والأعمال الدرامية ذات الميزانيات الضخمة بدون الاستثمار في البنية التحتية؟ هذا صعب. كيف ذلك بدون إحداث الصندوق المقترح؟ كيف لنا أن نحفز وندفع عجلة الاستثمار في مناطق مختلفة من الجهات في بنزرت ودقة والكاف والقيروان وسببلة وسيدي بوزيد هذا المخزون الكبير من الديكورات الطبيعية والمعالم الأثرية من دون صندوق؟ يمكن أن تكون وجهة سياحية كبيرة لنا فيدون وضع آليات جديدة لتعزيز الحصول على التمويل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا من يعارض هذا المقترح؟ الكلمة للسيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

بالنسبة إلى المقترح المتعلق بإحداث صندوق التشجيع على الاستثمار في القطاع السينمائي والسمعي والبصري، نحن السيد الرئيس جميعنا نتقاسم أهمية هذا القطاع ودعمه لكن مثلما تعلمون في إطار التصويت على أحكام الميزانية هناك مهمة الثقافة التي تم التصويت ضمنها على الحسابات الخاصة في الخزينة وهذا حساب خاص في الخزينة وكذلك أود أن أذكر بوجود مبادرة تشريعية لقانون السينما، هذه المبادرة هي حاليا تحت الدرس بمجلس نواب الشعب وبالتالي يمكن لهذا القانون أن يحدث آلية الصندوق المقترح ثم ندرج التمويل المخصص لهذا الصندوق في إطار قانون مالية لاحق.

إذن التمشي السليم لإحداث الحسابات الخاصة في الخزينة والصناديق الخاصة للخزينة يجب أن يكون وفقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية، ويتم العمل حاليا على توسيع مجال تدخل صندوق التشجيع والاستثمار، اليوم السيد رئيس المجلس الصندوق موجود ونحن نعمل على توسيع مجال تدخل صندوق التشجيع والاستثمار في الإبداع الأدبي والفني الذي تم تنقيحه بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 وستشمل تدخلاته الاستثمار في مشاريع القطاع الخاص في الصناعات الثقافية والإبداعية والتي تخص جميع القطاعات الفنية بما فيها السينما.

من جهة أخرى الصياغة المقترحة غير قابلة للتطبيق، إذ لم يتم التنصيص وبيان أمر الصرف لهذا الصندوق وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا على أية حال نلاحظ أن المقترح يتمحور حول أحداث صندوق مضمن في مبادرة تشريعية لم يتم المصادقة عليها ونشرها بالرائد الرسمي إلى حد التاريخ هي مازالت محل نظر وعليه ورغم أنه يتنزل في إطار الفصل 33 من القانون الأساسي للميزانية إلا أن النظر فيه لا يمكن أن يكون سليما إلا بعد المصادقة على المبادرة التشريعية المشار إليها.

إذا كان لنا مبادرة تشريعية موجودة في اللجان وتدرس ثم يقع تقديم فصل يستوعب المبادرة التشريعية فلماذا يواصل المجلس النظر في المبادرة التشريعية؟ عليه أن يختار بينهما.

على أية حال هذا الموقف بالنسبة إلى مجلس النواب، موقف الوزارة مسألة ثانية.

أعرض المسألة على التصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت، موافقون 39 محتفظون 14 رافضون 70. إذن لم تقع المصادقة على هذا الفصل.

قبل أن أحيل الكلمة إلى اللجنة، لدينا طلب نقطة نظام تقدمت به النائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي لها دقيقتان.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة وأنا أتمعن في المقترحات المقدمة بين اليوم والبارحة لاحظت أن هناك اختلافا في بعض المقترحات وأشياء تغيرت. في النظام الداخلي الفصل 49 ينص أنه لمجلس النواب مهام تشريعية وهذه اللجان تدخل ما تراه من تعديلات قبل عرضها على الجلسة العامة والنظر في جميع المسائل.

كنت قد تقدمت بمقترح خاص بهجرة الكفاءات والمقترح هذا تم الإضفاء عليه من خمسة نواب وقبل في الجلسة العامة ومرر على الجلسة العامة بأسماء النواب الخمسة.

اليوم نجد أن المقترح كتب عليه سقط شكلا في حين أنه يمنع تغيير أي شيء مرر على الجلسة العامة حتى الزميل الذي حاول سحب امضائه لم يتم قبوله، هناك معيارين، في مسألة هجرة الكفاءات يصادرون حقي في الدفاع عن المقترح بطرق ومناورات خبيثة.

أطلب من السيد الرئيس تطبيق النظام الداخلي وبتركنا نعبر مثل الجميع على رأينا وعلى المقترح المقدم في الجلسة العامة بالأمس، بين الأمس واليوم لا يمكن أن يتغير شيء وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مازلنا لم نصل إلى الفصل المتحدث عنه، الكلمة للجنة تفضل.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

المقترح 24 مقدم من السادة النواب المحترمين نوري جريدي، عبد السلام دحماني، رؤوف الفقيري، عمار عيدودي، نجيب العكري، عادل بوسالحي، محمد الماجدي، علي زغودود وشفيق الزعفروري.

الفقرة الثالثة والرابعة والخامسة فيها عدم الأخذ بعين الاعتبار السن وإعطاء الأولوية في الرخص وكذلك في البرامج الاقتصادية.

معارضة هذا المقترح بحجة الضوابط الشكلية للميزانية بالقانون الأساسي لسنة 2019 يعني كان من المفروض أن تتم مراجعته من 2022 ألم يقل السيد رئيس الجمهورية في كلمته هنا في البرلمان فتح طريق جديد أمام العاطلين، فتح طريق جديد أمام العاطلين هو تمتيعهم بحقهم في التناظر مع الجميع انتصارا لهم لكي لا يصبح التحصيل العلمي عقوبة عقوبة... لا يصح

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا من يعارض هذا المقترح؟ إذن لا يوجد معارض الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة المالية

شكرا السيد الرئيس، المقترح الذي تم تقديمه يعتبر من فرسان الميزانية يعني "c'est un cavalier budgétaire" علما أن المقترح يتعلق بإحداث منصة لأبد من الإشارة إلى وجود منصة خاصة بالانتدابات في الوظيفة العمومية، هذه المنصة هي البوابة الوطنية للتشغيل، المعايير التي تم تقديمها في هذا المقترح نعرف أن هناك قانون الوظيفة العمومية والتشريع المتعلق بالوظيفة العمومية ينص على كل الشروط المتعلقة بالانتدابات وكل المقترحات المتعلقة بإضافة شروط جديدة لا يمكن إلا أن يكون إلا في إطار مراجعة لقانون الوظيفة العمومية، لهذا قلنا أن هذا الفصل يعد من فرسان الميزانية وليس من مجال قانون المالية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نمر إلى التصويت على هذا الفصل.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 62 صوتا نعم مقابل 21 محتفظ و27 رافضون. تمت المصادقة على هذا الفصل الكلمة للجنة.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي رئيس،

نمر إلى الفصل 25 مقدم من السادة النواب المحترمين أيمن البوغديري، علي زغدود، لطفي السعداوي، الهادي العالاني ومحمد الشعباني عنوان الفصل:

تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطن

يتم تخصيص 1% من الموارد المحصلة من صندوق القدرة التنافسية للديوان الوطني التونسي للسياحة لتطوير آليات دفع فعالة لحل الإشكاليات التي يواجهها الديوان الوطني التونسي للسياحة وتكون هذه المساهمة موجهة تحديدا لدعم العمل الاجتماعي لموظفي الديوان.

يدافع عن هذا المقترح النائب المحترم أيمن البوغديري.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

قدموا لنا تفسيراً لملاحظتكم.

تحدث بموجب قانون المالية لسنة 2025 منصة الكترونية خاصة بجميع مناظرات الانتداب يتم تسجيل كل طالب شغل في هذه المنصة وقرار حق التناظر المفتوح للجميع من كل المستويات مع مراعاة الشرط العلمي الأدنى للمناظرة.

لا يؤخذ بعين الاعتبار شرط السن بالنسبة الى الذين طالت بطالتهم لأكثر من عشر سنوات والمسجلين بمكتب التشغيل.

تعطى الأولوية للذين طالت بطالتهم من حاملي الشهادات العليا في الرخص بجميع أصنافها.

تعطى الأولوية لهذه الفئة في مختلف برامج الدولة الاقتصادية على غرار التمكين الاقتصادي رائدات وغيرها.

يدافع عن المقترح النائب المحترم النوري جريدي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد النوري جريدي تفضل.

السيد النوري جريدي

مرحبا بالجميع،

لماذا اقترحنا هذا الفصل الإضافي لمشروع قانون ميزانية 2025؟ هو أولا مقترح يخص أصحاب الشهادات العليا والذين طالت بطالتهم، أحداث منصة الكترونية خاصة بجميع مناظرات الانتداب بموجب قانون المالية 2025 يتم فيها تسجيل كل طالب شغل وقرار حق التناظر المفتوح للجميع من كل المستويات مع مراعاة الشرط العلمي الأدنى للمناظرة.

مبررات اقتراحها، أولا ليس لهذا المقترح تبعات مالية مطلقا ولا يمس التوازنات العامة للميزانية.

ثانيا، هو لا ينطلق من شروط مسبقة أو اعتبارات تمييز من قبيل النسيب أو الكوتا.

ثالثا، هذا المقترح منسجم مع روح الدستور في فصله 46 الذي ينص على العمل حق لكل مواطن ومواطنة وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والانصاف، بل إنه يندرج في إطار التدابير الضرورية لضمانه كخطوة أولى وهي تمكين المعطلين من حقهم في المشاركة في مناظرات الانتداب بعد أن تم حرمانهم في السنوات الأخيرة من هذا الحق وكأنهم يعاقبون بتحصيلهم العلمي.

هذا شعور عبر عنه المئات بل الآلاف، في مناسبات عديدة متحصل على إجازة أو ماجستير أو دكتوراه وراغب في المشاركة في مناظرة تشتت مستوى أقل، أنا حر أريد أن أحظى بعمل.

الجواب الحاضر دائما هو عندما يحصل على وظيفة سيطلب بتسوية وضعيته فيما بعد، أما جوابي على هذا الجواب المحتمل هل راجعت الحكومات بعد 25 جولية الامتيازات والترقيات التي تحصل عليها العديد والعديد والآلاف في عشرية الدمار الشامل؟

إذن أبسط إجراء يمكن إقراره هو حق المعطلين من أصحاب الشهادات العليا في المشاركة في جميع المناظرات دون اشتراط مستوى علمي أدنى يقصمهم.

أربعة، هذا المقترح يجدد الأمل ويعيده للذين حرّموا وأصبحوا معاقبين من أجل دراستهم وتشرف رئاسة الحكومة على هذه المنصة حفاظا على مصداقية المناظرات.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

في جلستنا مع الكتلة وقع تقديم صاحب المقترح من طرف السيد رئيس الكتلة لكن اليوم السيد أيمن البوغديري تمسك بعرضه على الجلسة العامة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل الكلمة للنائب المحترم أيمن البوغديري.

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيدي الرئيس،

للتوضيح رئيس الكتلة لم يسحب الفصل لقد تم سحب فصل وحيد وبقيّة الفصول لم يتم سحبها.

يشرفني أن أتناول اليوم موضوع صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي الذي تم إنشاؤه بموجب الفصل 58 من القانون عدد 109 لسنة 95 المؤرخ في 25 ديسمبر 1995 المتعلق بقانون المالية لسنة 1996 هذا الصندوق يمثل آلية أساسية لدعم القطاع السياحي أحد أعمدة الاقتصاد الوطني والذي يساهم بنسبة كبيرة في تشغيله في جلب العملة الصعبة للبلاد.

وسأقدم لكم زملائي بسطة على هذا الصندوق لرفع كل لبس قد يقدم خلاف ذلك، إذ يهدف الصندوق إلى تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي من خلال المساهمة في الترويج للسياحة التونسية وتأهيل المؤسسات الفندقية وتمويل الدراسات القطاعية لدعم الاستراتيجيات الرامية لتحسين التنافسية.

ويتم تمويل الصندوق ليس من ميزانية الدولة، بل عبر معلوم قدره 1% من رقم معاملات المؤسسات الصحية والمطاعم المصنفة ومعلوم شهري 2 دينار لكل مقعد معروض في وسائل النقل السياحي وبلغت نفقات الصندوق المسجلة 8مليون دينار سنة 2024 وهي نفس الاعتمادات المرصودة لسنة 22 وسنة 23.

وتم توجيهها الى دعم التظاهرات والمهرجانات ودعم النقل الجوي وتأهيل المؤسسات الفندقية ومنح للجامعات المهنية في القطاع السياحي، ورغم أهمية تدخلات الصندوق في الجانب الاقتصادي نلاحظ غيابا واضحا للبعد الاجتماعي اتجاه الطبقة الشغيلة في القطاع السياحي وخاصة موظفي الديوان الوطني التونسي للسياحة الذين يتحملون أعباء كبيرة في تنفيذ استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي وهو يعتمد بشكل أساسي على المورد البشري الذي نحتاج إلى الاستثمار فيه.

ان تخصيص 1% من مداخيل الصندوق لدعم العمل الاجتماعي لن يؤثر على الأدوار التنموية للصندوق، بل سيساهم في تحقيق أهدافه من خلال تعزيز الاستقرار الاجتماعي وزيادة الإنتاجية.

وقد تم تناول هذا الموضوع في مهمة وزارة السياحة التي بدورها تؤكد أن نفقات الصندوق ثابتة وبالتالي يدعم مقترحنا بعدم وجود أي إشكال يمس من توازنات مهمة وزارة السياحة.

وبذلك فإن تخصيص نسبة صغيرة من مداخيل هذا الصندوق هو خطوة عادلة ومنصفة لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية فالقطاع السياحي لا يقتصر على البنية التحتية والمشاريع، بل يعتمد بشكل أساسي على العنصر البشري الذي يمثل العمود الفقري في هذا القطاع.

وأنا على يقين زملائي الأعزاء بأن هذه الفئة من الشعب التونسي تتابع وتنتظر منها جميعا الدفع نحو هذا المقترح الذي لن يثقل كاهل المالية العمومية ولا يمس بتاتا بالتوازنات المالية لهذا القانون وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا الفصل؟ السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

سيدي الرئيس، قبل أن أعطي إجابة جبهة المبادرة سيدي الرئيس أردت القول أننا استغرقتنا وقتا طويلا في التصفية حتى نقدم الفصول التي توافق عليها الجميع خلال الجلسة العامة لريح الوقت وهذا كان محل ثلاث أو أربع جلسات مع لجنة المالية ومع النواب وهذا الفصل تم سحبه والوثيقة التي تم توزيعها مكتوب عليها "سحب المقترح" وفي كل مرة يقع سحب مقترح ثم يأتي صاحب المبادرة ويقول لم أسحبه، هذه في الحقيقة ملاحظة عامة فيما يتعلق بكل الفصول التي كانت موضوع جلسة مسائية مع لجنة المالية ورؤساء الكتل وتم بموجها الاتفاق على سحب بعض المقترحات والرجاء سيدي رئيس المجلس الالتزام بالوثيقة المتفق حولها بين جهة المبادرة والسيدات والسادة النواب المحترمين.

إذن بالنسبة إلى المقترح المقدم، حسب رأيي لا أرى علاقة بين العنوان "مقومات الدولة الاجتماعية" والمقترح المعروض.

أريد أن أقول إن صندوق تنمية القدرة التنافسية الذي تم إحداثه بمقتضى الفصل 58 من القانون عدد 109 لسنة 1995 المتعلق بقانون المالية 1996 تتمثل تدخلاته في المساهمة في إثراء البرامج الترويجية والترفيهية لفائدة السياحة التونسية، تمويل العمليات الترويجية التي يتم ضبطها بالاتفاق مع المنظمات المهنية، تمويل المنح المسندة في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية وكل عملية تهدف إلى تنمية قطاع السياحة.

أما بخصوص النقطة المقترحة والمتمثلة في تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية كما ورد بمقترح السيد النائب المحترم والمتمثلة في تخصيص 1% من الموارد المحصلة من صندوق القدرة التنافسية للديوان الوطني التونسي للسياحة لتطوير وآليات فعالة لحل الإشكاليات التي يواجهها الديوان الوطني التونسي للسياحة وتكون هذه المساهمة موجهة لدعم العمل الاجتماعي لموظفي الديوان فالأمر يتعلق بامتيازات لموظفي الديوان وما يمكن أن أقوله هنا أن هذا المقترح مخالف لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية ولا يندرج ضمن مجال تدخلات الصندوق المذكور، علاوة على أن التمويل العمومي للعمل الاجتماعي خاضع إلى تشريعات خصوصية وإجراءات جاري بها العمل وبالتالي لا يمكن تخصيص نسبة من الموارد المتحصل عليها للصندوق لتمويل العمل الاجتماعي للديوان التونسي للسياحة.

مسألة أخرى أريد أن أضيفها السيد رئيس المجلس، 1% من موارد الصندوق يريدونها أن توجه للديوان الوطني للسياحة لضخها لدعم العمل الاجتماعي لموظفي الديوان، أنا أقول أن الديوان الوطني للسياحة وصندوق تنمية القدرة التنافسية للسياحة أيضا هما محل مهمة رقابية من قبل الهيئة العليا للرقابة بوزارة المالية الـ "CGF" وكذلك الديوان الوطني للسياحة والصندوق المذكور هما أيضا محل مهمة رقابية من قبل محكمة المحاسبات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تفضل السيد رئيس اللجنة ولو أنه عندي ملاحظة قبل ذلك، السيد رئيس اللجنة الفصل 74 يقول بأن مقترحات القوانين يقدمها خمسة أعضاء وسيادتكم قلتتم أن هذا المقترح تم سحبه من طرف السيد رئيس الكتلة والذين قدموا المقترح هم خمسة أعضاء من بينهم السيد رئيس الكتلة الذي كما صرحتم قرر سحب المقترح، اذن حتى اذا نحصر السحب في شخصه سيصبح هناك أربعة أعضاء فقط وليس خمسة تفضل السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

زميلي المحترم،

إذا وقع اتهامنا بأنه تم سحب المقترح من طرف مكتب اللجنة في الحقيقة المفروض أن لا يقال مثل هذا الكلام بعد خمس جلسات متتالية فيحضور رؤساء الكتل وبحضور السيدة الوزيرة وبحضور أصحاب المقترحات الذين أعربوا عن مقترحاتهم تم السحب إذا وجدتم أنه مسحوب فقط من عندنا أما عند رؤساء الكتل وعند جهة المبادرة غير مسحوب وقتها نتحمل مسؤوليتنا كمكتب لجنة ولكن ستجده مسحوبا عند الجميع وأن تقول بأن رئيس الكتلة لم يسحب كأننا نحن مكتب اللجنة من قام بسحبه...

(تدخل أحد السادة النواب دون استعمال المصحح)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد رئيس اللجنة فقط.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

زميلي المحترم، في أول مداخلتى تم عرض 104 فصول إضافية ومكتب اللجنة لم يسقط أي فصل وتم التداول بينه وبين الكتل في أربع جلسات وبالتشاور مع رؤساء الكتل وهناك من قال بأن هذا المقترح من النائب الذي ينتهي لكتلتى وتم سحبه ونحن كمكتب لجنة نعمل بحضور الجميع ما ذنبنا عندما تقول أنه لم يتم سحبه من رئيس الكتلة يعني كأننا نحن سحبناه وهو موجود عند رؤساء الكتل، يطلعون على الوثيقة بالأمس في آخر الاجتماع موجود تم سحب المقترح وإذا وجدت أنه تم سحبه في مكتب اللجنة فقط وبقي عند رؤساء الكتل أو عند السيدة الوزيرة فإننا نتحمل مسؤوليتنا علنا ونحن كمكتب لجنة لم نلغ أي فصل بتاتا سيدي الرئيس 104 فصول عرضت عليكم كاملة والسحب تم بعملية توافقية بين رؤساء الكتل ومن جملتهم أنا قدمت مقترحا وسحبته وأسحب مقترحا آخر يعني هي عملية توافقية وليس من حقي كمكتب لجنة أن أسحب المقترح من تلقاء نفسي فهذا لا يستقيم.

حقيقة غير معقول بعد كل هذا التعب يقع اتهامنا بهذه الطريقة هذا حقيقة غير معقول.

(تدخل أحد السادة النواب دون استعمال المصحح)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

عذرا من فضلك لم أمنحك الكلمة السيد رئيس اللجنة أنتم من تقرررون وهذا طبقا للقانون. تفضل.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

نلتزم رؤساء الكتل والسادة النواب المحترمين بما هو موجود حيث عقدنا جلسة بالأمس وهذا بالاتفاق وهناك وثيقة فقط سيدي الرئيس لو تسمح وثيقة زميلنا السيد حمدي بن صالح لديه مقترحات لم تضمن في الورقة خطأ ونحن كمكتب نتحمل مسؤوليتنا وسيتم توزيعها على السادة النواب وهو يتمسك به وسأسخ لكم الورقة، ما عدى ذلك ما تجده سيدي الرئيس موجودا فهذا بالتوافق مع الكتل وجهة المبادرة إذا كنت مخطئا تفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لا يحق لأحد الكلام دون اذن.

(تدخل السيدة النائبة دون استعمال المصحح)

أستاذة فاطمة لم أعطك الكلمة. يوجد نظام في الجلسة.

إذن هذا مرفوض شكلا وقع سحبه، هذا قرار اللجنة، الفصل الذي يليه.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

نمر إلى المقترح الموالي عدد 26 مقدم من السادة النواب المحترمين أيمن البوغديري، علي زغدود، لطفي سعداوي، الهادي العلاني ومحمد شعباني وقع سحب هذا المقترح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أستاذ أيمن البوغديري، هذا التنبيه الأخير ولا أحد له الحق في أخذ الكلمة إلا بعد اذني، لم أعطك الكلمة.

تفضلوا الكلمة للجنة.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

نمر إلى الفصل 27 مقدم من السادة النواب المحترمين محمد رزيق شعباني، أيمن البوغديري، علي زغدود، الهادي العلاني ولطفي سعداوي وتم سحب هذا المقترح.

المقترح عدد 28 مقدم من السادة النواب المحترمين فاطمة المسدي، ظافر الصغيري، محمود شلغاف، حمادي غيلاني وبسمة الهمامي:

إجراءات للحد من العجز التجاري

وتشجيع الإنتاج الوطني

1. يمنع توريد البضائع ذات المنشأ الأجنبي التي لها نظير مصنع محليا في تونس، باستثناء:

أ. مدخلات الإنتاج الضرورية للصناعات الوطنية.

ب. السلع الاستراتيجية التي تحددها وزارة التجارة.

2. ترفع المعاليم الديوانية على البضائع المستوردة من الصين وتركيا بنسبة 15% إضافية على النسب الحالية.

3. تكلف وزارة التجارة بالتعاون مع وزارة الصناعة بإعداد قائمة سنوية بالمنتجات المشمولة بهذا الإجراء وتحديثها كلما دعت الحاجة.

4. تُنشأ لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية لمراقبة تطبيق هذا الفصل وتقييم آثاره الاقتصادية.

5. يُمنح المصنعون المحليون حوافز ضريبية لمدة ثلاث سنوات لتشجيع زيادة الإنتاج وتحسين الجودة.

6. تلتزم الحكومة بمراجعة هذا الإجراء سنويًا وتعديله حسب الحاجة لضمان فعاليته وتوافقه مع المصلحة الاقتصادية الوطنية.

7. يدخل هذا الفصل حيز التنفيذ بداية من 1 جانفي 2025، مع إمكانية التطبيق التدريجي حسب ما تراه وزارة التجارة ووزارة الصناعة مناسبة.

يدافع عن هذا الفصل السيدة النائبة المحترمة فاطمة المسدي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق للسيدة النائبة المحترمة فاطمة المسدي. تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي،

هذا الفصل ورد ضمن أربعة مقترحات قدمناها من أجل تخفيف العجز عن خزينة الدولة، في هذا الفصل أشرف اليوم بالحديث أمامكم السادة النواب حول مسألة ملحة جدا تهم اقتصادنا الوطني وهي حماية الصناعة المحلية من الإغراق التجاري والهدف من هذه المبادرة هو تقليص توريد السلع القادمة من الدول الأجنبية وخاصة تركيا والصين والتي تغرق أسواقنا بأسعار منخفضة بشكل غير معقول رغم وجود منتجات تونسية مماثلة.

هذه الظاهرة في الحقيقة تهدد مباشرة الصناعة الوطنية وتشير الإحصائيات إن العجز التجاري الإجمالي بلغ 13.496.9- مليون دينار مع مساهمة كبيرة من العجز مع الصين وهي 6.424- مليون دينار وتركيا 1977.6- مليون دينار والأرقام خير دليل فكيف يكون لدينا عجز تجاري كبير متأت من توريد منتجات موجودة في صناعاتنا المحلية وهذا المقترح يقول إنه يجب الترفيع على الأقل في التوريد من الصين وتركيا ويجب منع بعض المسائل في توريد الصناعات الأجنبية حماية للاقتصاد الوطني وحقيقة أصبحنا نفرض الكثير من الجباية للمصنعين وللمؤسسات الاقتصادية في حين لا نقوم بحمايتهم من أجل التصنيع فلذا هذا المقترح هو رسميا لدعم الإنتاج الوطني وحماية سوقنا المحلي مع اعتماد معايير فنية دقيقة للسلع المستوردة ومن الضروري أن تخضع جميع المنتجات للرقابة الصارمة من الهيئات المختصة وحتى نحفي اقتصادنا الوطني يجب أن ندعو زملائي إلى التصويت لهذا المقترح وإن نتعلل بالاتفاقيات فالاتفاقيات ليست قرآنا ويجب التفاوض مع كل البلدان لحماية اقتصادنا وهذا يسمح به القانون.

اليوم أدعو زملائي إلى حماية الاقتصاد ولا بد أن نتخلص من ظاهرة التهريب ومن الاقتصاد الموازي ويجب أن نضع حدا لهذا.

أدعوكم زملائي إلى التصويت عليه وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا المقترح؟ السيد ثابت العابد. تفضل.

السيد ثابت العابد

شكرا سيدي رئيس،

حماية الصناعة المحلية لن تكون بمثل هكذا إجراءات انغلاقية فحماية الصناعة المحلية يكون بدعمها ودعم الاستثمار وتشجيع تأهيلها وتطويرها وحين نقرأ "مدخلات الإنتاج الضرورية للصناعات الوطنية" لا نعرف ما هي الصناعات الوطنية والصناعات اللاوطنية.

ثانيا، حين نقول "السلع الاستراتيجية التي تحددها وزارة التجارة" يعني سنرجع إلى منظومة الرخص ولن تعطى الرخصة ولن لا تمنح.

ثالثا، "ترفع المعاليم الديوانية على البضائع المستوردة من الصين وتركيا"، لا يمكن بأي حال من الأحوال في مفهوم التجارة استهداف بلد بعينه فنحن نستهدف منتجات وهناك منتجات ضرورية للبلاد وهناك منتجات مستوردة فيها معاليم ديوانية والتعامل مع المنع يكون بالمعاليم الديوانية، هذه منتج تدخل تضع عليها معاليم ديوانية مرتفعة على حسب الأولوية ولا يمكن الغلق فكيف ستعمل الديوانة وكيف سندخل المال؟

رابعاً، حين نقول منع التهريب فهذا القانون لا يمنع التهريب لأنه سيتواصل استيراد هذه البضائع وهذا يتحدث عن البضائع التي تدخل بطريقة قانونية ومنظمة فالديوانة والمعاليم الديوانية والأداءات هي التي تحدث هذه الفوارق وحين نغلق ما هي الضمانة في أن الصناعات التونسية المحلية ستتطور؟

تقريبا هذه هي الملاحظات وقانون المنع هذا حتى في أكثر البلدان انغلاقا في آسيا لا نجده. ليس في هذا أي منطق وليست هذه مفاهيم التجارة فحين نقول ما هي مشكلتنا في تونس في عجزنا مع الصين؟ المشكلة أننا نستورد أشياء بلا معنى من الصين بينما توجد معدات ومواد أساسية وأولية ضرورية للصناعة فيمكن الاستهداف بهذه الطريقة أي استهداف المنتجات غير الضرورية. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، من فضلكم يجب احترام الجلسة من أعطيه الكلمة ليدافع له الحق في ابداء كل ما يراه صالحا للدفاع عن موقفه ومن أعطيه الكلمة ليعارض، له الحق في الدفاع عن موقفه مع كل الاحترام ما بين السادة النواب من فضلكم الكلمة للسيدة الوزيرة طلبتها تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

في المقترح المقدم هناك مخالفة لما جاء بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية التونسية وكما تعرفون تتمتع بعلاوة قانونية على القوانين العادية أهمها اتفاقية "GATT" واتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وهناك مبادئ تقوم عليها هذه الاتفاقية، مبدأ عدم التمييز بين الدول الأعضاء ومبدأ المعاملة الوطنية للبضائع الموردة.

اليوم الإشكال الذي عرضته السيدة النائبة يتم في جريان العمل اتخاذ إجراءات غير تعريفية عوضا عن الإجراءات التعريفية على غرار المراقبة المسبقة ومنح التراخيص من دونه وهناك إجراءات أخرى يتم اتخاذها في إطار ما تسمح به الاتفاقيات التجارية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا إذن نمر إلى التصويت على هذا المقترح.

الأذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 5 موافقون مقابل 7 محتفظين و100 رافضون. لم تتم المصادقة على هذا الفصل.

السيد صابر المصمودي يطلب نقطة نظام له دقيقتان. تفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

أحرص دوما على أن تكون هناك صورة واحترام لضوابط الجلسة ولا أريد أن أتدخل إلا متى أحلت لنا المصدق.

لدي نقطتان، النقطة الأولى بالنسبة إلى النظام الداخلي ينص تعطى له الكلمة فوراً أو بعد انتهاء من كان بصدد التدخل وأعرف حرصك الشديد على تطبيق النظام الداخلي وفي جلسة فارطة حين تدخلت في قانون الصناعة الصيدلية كنت النائب الوحيد الذي منحت له في نقطة النظام دقيقة وكل زملائي أخذوا دقيقتان ولم أستكمل مداخلة، هذه ملاحظة ولا مشكلة في ذلك.

ثانياً، على معنى الفصل 112 سيدي الرئيس، الذي ينص: "إذا قرر المجلس إدخال تعديل على أحد الفصول بما من شأنه أن يتطلب تعديل فصل سبق التصويت عليه فله أن يعود لمناقشة ذلك للتصويت من جديد". هذا أولاً.

"كما يجوز للمجلس أن يعود لمناقشة فصل تم إقراره إذا وجدت معطيات جديدة"، ما تقدمت به سيدي الرئيس أنه لا يمكن تفعيل هذا الصندوق إلا في إطار مقترح القانون. أنا أقول لك هذا خطأ للأسف الصندوق الذي اقترعناه للصناعة السينمائية يمكن تفعيله بالقانون الحالي.

مسألة أخرى أريد أن أعلم السيدة الوزيرة أن هذه معطيات جديدة ولذلك نطلب إعادة التصويت عليه حسب الفصل 112 فالיום هناك صندوق الصناعة السينمائية خلافا للإبداع الفني الذي يشمل كل الفنون واليوم لدينا صندوق للصناعة السينمائية موجود ولم يغلق وإن أكدتم غلقه قدموا لنا الفصل لأنه لم يغلق منذ سنة 1960 إذن لهذه الاعتبارات سنعيد طرح مقترح الصندوق وهذا ما يسمح به القانون الداخلي كجهة مبادرة وشكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أولاً، من الناحية القانونية لا يمكن الرجوع إلى أي فصل سقط خلال التصويت فالإمكانية مخولة لجهة المبادرة واللجنة المتعددة دون غيرهما، الحق في العودة إلى فصل تم إقراره حيث أن الفصل 112 في فقرته الثانية ينص على العودة إلى فصل تم إقراره ولا توجد أي آلية صلب النظام الداخلي للرجوع إلى فصل لم يتم قبوله هذه من الناحية القانونية. شكراً.

الكلمة للجنة تفضل الفصل الذي يلي.

السيد المقر

الفصل الموالي من السادة النواب المحترمين فاطمة المسدي، ظافر الصغيري، أيمن المرعوي، حمادي غيلاني وبسمة الهمامي.

الحد من تهريب الهواتف الذكية

والأجهزة الإلكترونية المحمولة

■ توحيد نسبة المعاليم الجبائية على الهواتف الذكية والأجهزة الإلكترونية المحمولة بـ 15% من قيمتها، بغض النظر عن منشأها أو طريقة توريدها.

■ تفعيل المنظومة الإلكترونية "سجلني" لتسجيل وتتبع الهواتف الذكية المستوردة، تشمل الرقم التسلسلي والمواصفات الفنية لكل جهاز.

■ إلزام البائعين بتسجيل كل عملية بيع في المنظومة الإلكترونية وإصدار فاتورة تتضمن الرقم التسلسلي للجهاز.

■ تشديد العقوبات على مخالفتي هذه الإجراءات، بما في ذلك الغرامات المالية ومصادرة البضائع غير المسجلة.

■ تخصيص جزء من العائدات الإضافية لتحديث أنظمة الرقابة الديوانية وتكوين الموظفين المكلفين بتطبيق هذه الإجراءات.

■ إطلاق حملة توعية وطنية لتشجيع المواطنين على شراء الأجهزة من المصادر القانونية وتوضيح مخاطر الأجهزة المهربة.

انتهى المقترح الإضافي وستدافع عن هذا المقترح النائبة المحترمة فاطمة المسدي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي للدفاع عن هذا المقترح. تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

هذا ثاني مقترح أعتبر أنه يمكن أن يحل مشكلة التهريب الذي يشكل مشكلة اقتصادية كبيرة لتونس ويشمل ذلك الهواتف الذكية التي تعد واحدة من السلع الرئيسية المهربة عبر الحدود.

الهواتف الذكية من السلع التي يتم تهريبها بكميات كبيرة لتونس حيث أن جزءاً كبيراً من الهواتف التي تباع في الأسواق التونسية هي مهربة.

بعض التقديرات تشير إلى أن حوالي 30 إلى 40% من الهواتف التي تباع في السوق التونسية مهربة والضرائب والرسوم الجمركية أي الديوانية تفرض على الهواتف نسبة 30 أو 40% من سعر الهاتف في بعض الحالات وبالتالي تهريب الهواتف يعني فقدان هذه الإيرادات.

التقديرات تقول أن حجم سوق الهواتف الذكية في تونس 2 ملايين وحدة سنوياً وفقاً لبعض التقديرات مع نسبة تهريب تصل إلى 30% فهذا يعني أنه يتم تهريب حوالي 600 ألف هاتف سنوياً وإذا كانت قيمة كل هاتف متوسط ألف دينار فإن هذا يعادل 600 مليون دينار تونسي سنوياً من الإيرادات المفقودة في حال فرضنا أن نسبة كبيرة من هذه الهواتف لا تسجل رسمياً.

هناك منافسة غير عادلة أيضاً حيث تباع الهواتف المهربة بأسعار أقل من الهواتف المستوردة رسمياً مما يشكل تحدياً للشركات المحلية التي تستورد وتبيع الهواتف بطرق قانونية يعني تؤثر على الاستثمار إذن الطلب على الهواتف الرسمية يمكن أن يؤدي إلى قلة استثمارات للشركات المصنعة والموزعين في تونس مما يؤثر على توفير وظائف جديدة وتحسين البنية التحتية التجارية.

ما معنى ذلك؟ يعني أي شخص يدخل للمحل لاقتناء هاتف ذكي فيقع تخييره بين المنتج المهرب أو المنتج التونسي ويمكن أن يكون الفارق بينهما في بعض الأحيان ضعف الثمن وكأن الدولة على علم بهذه الظاهرة وتشجع على مسألة التهريب، لذلك طرحت اليوم هذه المسألة وهذه الإجراءات حتى نحدد، فإذا قلصنا من نسبة الضرائب على الهواتف التي تم إقرارها منذ عهد يوسف الشاهد يمكن أن ننقذ السوق التونسية ونقضي قليلاً على التهريب وأيضاً نضخ المال لخزينة الدولة التي ستوجه للعاطلين والدكاترة وغيرهم، لذلك أطلب

منكم اليوم زملائي أن تصوتوا على منع تهريب الهواتف عبر هذه الإجراءات ونأمل أن تكونوا مقتنعين بضرورة وضع حد لمشكل التهريب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، من يعارض هذا المقترح؟ السيد ثابت العابد. تفضل.

السيد ثابت العابد

شكرا سيدي الرئيس،

قانون المالية ليس للنثر والسجع، يعني حين أجد إطلاق حملة نوعية وطنية لتشجيع المواطنين على شراء الأجهزة، ما دخل هذا في قانون المالية؟ ليس لهذا أي دخل وليس هذا هو قانون المالية.

ثانيا، حين نقول تفعيل المنظومة الإلكترونية "سجلي" المنظومة مسجلة وتنشط منذ مدة وأي هاتف يتم اقتناؤه اليوم يكون بالضرورة مسجلا إذا دخل من المعابر الحدودية بصفة قانونية.

ثالثا، لن نمنع التهريب بالأداء وإنما بتشديد الرقابة على المعابر ومداخل البضائع المهربة ولا توجد أية علاقة ما بين منع التهريب وما بين رفع هذا الأداء.

إلزام البائعين بتسجيل كل عملية بيع، في تونس كل عملية بيع تستوجب فاتورة هذا موجود بطبيعته وكل شخص يبيع شيئا ما يجب عليه اعداد فاتورة وينصص على الأداء والتزاماته تجاه المجموعة الوطنية وبالتالي لا أرى أية فائدة من هذا الفصل. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدة الوزيرة طلبت الكلمة. تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

أريد أن أذكر أن الهواتف الذكية اليوم وفقا لتعريفه المعاليم الديوانية تخضع إلى نسبة 20% وللأداء على القيمة المضافة بنسبة 19% مع الإشارة أنه لا يمكن تطبيق معاليم ديوانية بصرف النظر عن منشأ البضاعة لأن هذا الإجراء يتعارض مع المعاهدات الدولية في هذا الخصوص.

بالنسبة إلى النقطة الواردة بالمقترح والمتعلقة بتفعيل منظومة "سجلي" لتسجيل الهواتف الذكية والتزام البائعين بتسجيل عمليات البيع في المنظومة الإلكترونية، هذا المقترح يتعلق بمسائل إجرائية ولا يدخل في مجال القانون.

السيدة النائبة تحدثت عن مسألة تشديد العقوبات على مهربي أجهزة الهواتف الذكية، اليوم مصالح الديوانة تقوم بمصادرة هذه الهواتف في حال ثبت أنها كانت موضوع جريمة تهريب وأذكر أن هناك فصل من جهة المبادرة يتعلق بتشديد العقوبات على التهريب عرضناه عليكم لكن لم تتم المصادقة عليه وسيتم تقديم مقترح تعديل من جهة المبادرة في هذا الخصوص وفقا لأحكام الفصل 74 من النظام الداخلي للمجلس بخصوص مجابهة التهريب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا إذن نمر إلى التصويت على هذا المقترح.

الأذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: صوت واحد نعم مقابل 8 محتفظين و100 رافضون..

خمسة نواب قدموا المقترح ولا يصوت لصالحه إلا واحد فقط؟ أمر غريب الكلمة للجنة.

السيد المقرر

المقترح الموالي من السادة النواب المحترمين: فاطمة المسدي، ظافر الصغيري، حمادي غيلاني، بسمة الهمامي وأيمن المرعوي وقد تم سحبه.

الفصل الموالي مقدم من فاطمة المسدي، ظافر الصغيري، لطفي الهمامي، فخر الدين فضلون ورشدي الرويسي وقد سقط شكلا بعد سحب السيد النائب المحترم فخر الدين فضلون ورشدي الرويسي اسميهما وبالتالي سقط شكلا.

المقترح الموالي من السادة النواب المحترمين: عمار عيدودي، لطفي السعداوي، علي زغدود، أيمن البوغديري ورشدي الرويسي وقد تم سحبه.

المقترح الموالي من السادة النواب المحترمين: ظافر الصغيري، محمد علي، شكري بن البحري، ثابت العابد، حمدي بن صالح وفوزي الدعاس وقد تم سحبه.

المقترح الموالي من السادة النواب المحترمين: ظافر الصغيري، محمد علي، شكري بن البحري، ثابت العابد، حمدي بن صالح وفوزي الدعاس وقد تم سحبه.

المقترح الموالي من السادة النواب المحترمين: ظافر الصغيري، محمد علي، شكري بن البحري، ثابت العابد، حمدي بن صالح وفوزي الدعاس وقد تم سحبه.

المقترح الموالي من السادة النواب المحترمين: محمد علي، ثابت العابد، ظافر الصغيري، حمدي بن صالح، شكري بن البحري وفوزي الدعاس وقد تم سحبه.

المقترح الموالي من السادة النواب المحترمين: ثابت العابد، محمد علي، شكري بن البحري، حمدي بن صالح، ظافر الصغيري وفوزي الدعاس وهو كالتالي:

"يرخص للهيكل العمومية والمنشآت الإدارية والدواوين والمؤسسات والجماعات العمومية والمحلية في حدود الميزانيات المرصودة للغرض اقتناء نسخ إلكترونية في شكل اشتراكات من الصحف والمجلات التونسية التي تواصل الصدور في طبعة ورقية.

كما يرخص للهيكل العمومية والمنشآت الإدارية والدواوين والمؤسسات والجماعات العمومية والمحلية نشر إعلاناتها المختلفة وبلاغاتها في النسخ الإلكترونية للصحف والمجلات التونسية التي تواصل الصدور في طبعة ورقية وفي المواقع الصحفية الإلكترونية المشغلة للصحفيين المحترفين".

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يدافع عن هذا المقترح؟ السيد محمد ثابت العابد.

السيد ثابت العابد

شكرا سيدي الرئيس،

هذا الفصل الإضافي بقينا نعمل عليه تقريبا لمدة سنة وقد قمنا بمراسلة كل الوزارات والمنشآت العمومية من أجل الاستفسار حول طريقة اقتناء الوزارات للصحف والمجلات ومشكوريين كل الوزارات أجابت وأخرها كانت وزارة المالية التي أجابتنا بكل شفافية حول طريقة اقتناءها للمجلات وللصحف.

35 موافقون، 17 محتفظون، 70 رافضون. تم رفض المصادقة على هذا المقترح.

الكلمة للجنة، تفضل.

السيد المقرر

المقترح الموالي من السادة النواب المحترمين: محمد علي، ثابت العابد، ظافر الصغيري، حمدي بن صالح، شكري بن البحري وفوزي الدعاس وقد تم سحب هذا المقترح.

المقترح الموالي من السادة النواب المحترمين: محمد علي، ثابت العابد، ظافر الصغيري، حمدي بن صالح، شكري بن البحري وفوزي الدعاس وقد تم سحبه.

المقترح الموالي من السادة النواب المحترمين: محمد علي، ثابت العابد، ظافر الصغيري، حمدي بن صالح، شكري بن البحري وفوزي الدعاس وقد تم سحبه.

المقترح الذي يليه مقدم من السيدات والسادة النواب المحترمين: عزيز بن الأخضر، عبد الحليم بوسمة، فخري عبد الخالق، ماهر الحضري، محمد أمين الورغي، سامي رايس، أمال المؤدب، محمد زياد الماهر، حسام محجوب، المنصف معلول، عصام الجابري، رمزي الشتوي، صابر المصمودي، عبد الجليل الهاني، محمد علي فنيرة، مصطفى البويكري، حمدي عبد العال، أيمن بن صالح، أسماء الدرويش، منال بديدة وعلي زغدود وقد تم سحب هذا المقترح.

المقترح الذي يليه من السادة النواب المحترمين: محمد الشعباني، أيمن البوغديري، علي زغدود، الهادي العالاني ولطفي السعداوي وقد تم سحبه.

المقترح الذي يليه من السادة النواب المحترمين: محمد أمين الورغي، أمال المؤدب، سيرين المرابط، ياسين مامي، عزيز بن الأخضر، النوري الجريدي، محمد الماجدي وماهر الحضري.

"توظف ضريبة بيئية 7% على ألواح الألومنيوم المركب المستورد من الخارج مهما كان مصدرها، كما توظف ضريبة ديوانية بقيمة 30% على ألواح الألمنيوم المركب المستوردة ذات الرمز الديواني NGP 76061110104 مهما كان مصدرها."

وقد تم سحب هذا المقترح لفائدة الوزارة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل الكلمة للجنة، تفضل.

السيد المقرر

سيدافع عن هذا المقترح النائب المحترم السيد محمد أمين الورغي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

قبل أن أحيل الكلمة للسيد محمد أمين الورغي، هناك نقطة نظام طلبها السيد حمادي العشاري غيلاني له دقيقتان، تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

في علاقة بالتصويت على الفصل 29، أردت أن أقول أن تقديم تعديلات في قانون المالية يأتي في إطار الإثراء، أي يكون هناك رأي

وبعد أن جمعنا كل هذه الاستفسارات، خرجنا بخلاصة وأن هنالك مبالغ مرصودة من أجل دعم الصحافة المكتوبة ولكن الإشكال هو أنه في أغلب الوزارات والمنشآت يتم اقتناء هذه الصحف بطريقة مباشرة من الأكشاك وهذا لا يدعم الصحافة المكتوبة التي تعيش اليوم أزمة غير مسبوقة من حيث الموارد.

ثانيا، قلنا وأن الصحافة المكتوبة والتي هي في إطار التشجيع على الانتقال الرقمي والتي تحافظ على النسخة الورقية، ولكن إلى جانب النسخة الورقية قامت ببعث نسخة إلكترونية وبالتالي هنا أكدنا على ضرورة أنه من أجل دعم هذه الصحافة ومن أجل بقاءها واستمراريتها، يجب سن هذا القانون الذي سيمكن الوزارات والمنشآت من أن تواصل أيضا التعامل والاشتراك في الصحافة الإلكترونية بالإضافة إلى نشر إعلاناتها.

ما نراه اليوم أن "Social média" و "Facebook" و "Instagram" وال "TikTok" لم يتركوا مجالاً للصحافة المكتوبة، تقريبا لم تعد موجودة، هذه الفلسفة موجودة في الميزانيات ومرصودة وقد عرضت علينا ميزانيات كل الوزارات موجود فيها جزء هام لدعم هذه الصحافة ولبقائها ودعمها هو الذي سيوفر لنا صحافة الجودة لأننا نرى اليوم أن الإعلام تحول إلى إعلام "الكسارونات"، الصحافة اليوم تهارشينا فشيئا وأشكر زملائي الذين قبلوا بإدماج الصحفيين الذين يعملون بصفة فردية في المبادرات الذاتية وهذا تكملة، يمكننا أن نقول بأن هذا ليس مجال القوانين الترتيبية ولكن أيضا لا بد اليوم من الموافقة على هذا الفصل من أجل أن ندعم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، من يعارض هذا المقترح؟ لا يوجد معارض.

السيدة الوزيرة طلبت الكلمة تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

شكرا سيدي الرئيس،

السيد النائب عندما قام بتقديم المقترح أعاد تقديم نفس المبررات التي قدمتها الوزارة وقد ذكرت بأننا قد أجبناك في هذا الخصوص في علاقة بدعم اقتناء الصحف المكتوبة والمجلات، فقد كنا قد وضعنا للسيد النائب المحترم بخصوص مقترحه، بكل صراحة كل ما ذكرته معمول به اليوم ولا يتطلب تدخل القانون ولا يتطلب التنصيص على ذلك بقانون المالية حيث ترسم في ميزانية مختلف المهمات نفقات تتعلق باقتناء الصحف والمجلات كما نرسم أيضا نفقات تتعلق بتعليق ونشر الإعلانات وذلك بغض النظر عن طابعها المادي أو اللامادي أو الإلكتروني.

وتبعاً لذلك يمكن لمختلف الهيئات العمومية الاشتراك للحصول على النسخ الإلكترونية للصحف والنسخ الإلكترونية للمجلات التي تواصل الصدور في طبعة ورقية كما يمكن الشروع في إعلانها وفي بلاغاتها وكل هذا يعني منصوص عليه وتكفلت به الميزانية ومعمول به ولا يتطلب تدخل القانون بكل صراحة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا نمر إلى التصويت على هذا المقترح.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

ويكون هناك إثراء الرأي، أي ليس بمنطق الضد ولكن هو بمنطق الإثراء والرؤية من زاوية أخرى ونحن منفتحين ومتفاعلين في إطار المصلحة واحترام القوانين الجاري بها العمل، أن يقدم النائب المقترح وبعد ذلك يصوت ضده لأنه اقتنع بذلك.

أن يعرض مقترح خمسة نواب فيصوت واحد فقط لصالحه فهذه مسألة عادية وليست مسألة "Lobbying" لدي فصل ولا بد أن يمر "passage en force" فعندما دخلت للقاعة واستمعت لرأي الزملاء ولرأي السيدة الوزيرة والسيد رئيس المجلس اقتنعت بما كنت أدافع عنه.

شكرا سيدي الرئيس على رحابة الصدر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد النائب المحترم، الفصل 117 من النظام الداخلي واضح وصريح العبارة، يعلن الرئيس نتيجة التصويت وقرار الجلسة العامة المترتب عنه ولا يجوز التعليق على القرار بعد الإعلان عنه والتراجع عن التصويت، باستثناء ما يقتضيه الفصل 112 من هذا النظام الداخلي.

وعلى أية حال، هذا أمر واقعي وتمت أمام الجميع ونتمنى أن نستوعب الدرس في المستقبل في المقترحات، لا أكثر ولا أقل.

الكلمة للسيد محمد أمين الورغي للدفاع عن المقترح.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

هذا الفصل هو عبارة عن تصفية لوضعية جبائية غير عادلة، اليوم الناس الذين يصنعون أوراق الألومنيوم المركب ولدينا معامل في تونس تقوم بذلك يدفعون ضريبة بيئية بنسبة 7% وعلى "les entrants" من الـ "matière première" يدفعون عليها الأداء الديواني بينما من يقوم بجلب اللوح المركب جاهزا لا يدفع أي ملين وهذه الوضعية أشرنا إليها ومشكورة الوزارة لأنها تفاعلت معنا كما تفاعلت معنا أيضا وزارة الصناعة لأنه من غير المعقول اليوم أن من يصنع في تونس يدفع الأداءات ومن يجلب من الخارج المواد لا يدفع وهذه المادة تأتي من الصين ونحن تقريبا نصنع نفس الشيء وبالتالي فإن تكلفة المنتج التونسي أكثر من المنتج الآخر.

فقط سيدي الرئيس، نضم هذا الفصل للفصل 91 لأن الفصلين يتعلقان بنفس الإجراءات الديوانية والبيئية شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض على هذا المقترح؟ لا يوجد من يعارض هذا المقترح.

السيدة الوزيرة طلبت الكلمة، تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

بخصوص الجزء المتعلق بتوظيف الضريبة على ألواح الألومنيوم المركب هذا بنسبة 7% كمعلوم موظف وقد تفاعلت الوزارة مع هذا المقترح إيجابيا، لأن هناك جزئين: جزء يتعلق بالمعلوم وجزء يتعلق بالمعلوم الديواني وهذا حسب النقاش الذي دار مع زملائي من الديوانة ومع النواب الذين قدموا المقترح أي هناك إعادة صياغة سنقدمها نحن كوزارة وسيتم الأخذ بعين الاعتبار للمقترحات في علاقة بما قدمته الإدارة العامة للديوانة بخصوص النسبة المقترحة من قبل النواب المحترمين.

على كل حال هناك مقترح صياغة من الإدارة سيتم عرضه عند إضافة مقترحات التعديل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

رجاء السادة الزملاء ملحوظة عامة، فيما يتعلق بمختلف المقترحات التي تم تبنيها من طرف الوزارة: المقترح أن يتم تجميعها والتصويت عليها تباعا في مرحلة ما قبل ختم التصويت ولذلك المسألة واضحة.

تفضل الكلمة للجنة.

السيد المقرر

المقترح الذي يليه للسادة النواب المحترمين: سامي رايس، إبراهيم حسين، حمدي عبد العال، عماد أولاد جبريل، عبد الجليل الهاني، مصطفى بوبكري وطارق مهدي وقد تم سحب هذا المقترح لفائدة الوزارة.

المقترح الذي يليه تم تقديمه من السادة النواب: مصطفى البويكري، سامي رايس، عبد الحليم بوسمة، محمد علي فنيرة، طارق مهدي، حاتم لباوي، أيمن بن صالح، عماد أولاد جبريل، حمدي بن عبد العال، فيصل الصغير وعبد الجليل الهاني وقد تم سحب هذا المقترح.

المقترح الذي يليه: حمدي بن عبد العال، عبد الحميد بوسمة، فيصل الصغير، سامي رايس، إبراهيم حسين، طارق مهدي، أيمن بن صالح، حاتم لباوي، محمد علي فنيرة، عماد أولاد جبريل، صابر المصمودي وعبد الجليل الهاني وقد تم سحب هذا المقترح لفائدة الوزارة.

المقترح الذي يليه: سامي رايس، إبراهيم حسين، مصطفى البويكري، حمدي بن عبد العال، طارق مهدي، عبد الحليم بوسمة، هالة جيب الله، عبد الجليل الهاني، فيصل الصغير، أيمن بن صالح، ياسين مامي. وقد تم سحب هذا المقترح لفائدة الوزارة.

المقترح الذي يليه: محمد علي فنيرة، عبد الجليل الهاني، مصطفى بوبكري، حمدي بن عبد العال، سامي رايس، عبد الحليم بوسمة، عماد أولاد جبريل، أيمن بن صالح، إبراهيم حسين، بسمة الهامي، صابر المصمودي وياسين مامي وهو التالي:

إعفاء ديوان التطهير من المعاليم والأداءات بعنوان اقتناء التجهيزات والمعدات الموردة أو المقتناة محليا

تطبق أحكام الفصل 15 من القانون عدد 41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أفريل 1993 الذي مكن ديوان التطهير من الانتفاع بالإعفاء من المعاليم والأداءات للقانون العام بما في ذلك الأداء على القيمة المضافة بعنوان اقتناء التجهيزات والمعدات الموردة أو المقتناة محليا الضرورية لسير نشاطه وكذلك التجهيزات والمعدات الموردة أو المقتناة محليا والمتعلقة بالتجهيزات المقتصدة في الطاقة وتجهيزات الطاقات المتجددة وكذلك معدت المعالجة الثلاثية لمحطة التطهير.

انتهى الفصل وسيدافع عن هذا المقترح النائب المحترم محمد علي فنيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

زملائي المحترمين،

هذا المقترح اليوم يعني ديوان التطهير من دفع المعاليم الديوانية، أي أن ديوان التطهير عندما يقوم اليوم بجلب شاحنة للتطهير أو للشطف أو آلة ضخ أو أي قطعة من القطع التي يحتاجها لن يدفع الأداءات الديوانية أو "vide fosse".

هذا المقترح اليوم يعيد إلى حسابات ديون التطهير 40 مليار وعندما أقول 40 مليار أي تراقهم لجنة البيئة في التصرف ويتم توجيه هذه المبالغ للاستثمارات في الأحياء الشعبية الموجودة اليوم وكل السكان هناك يعانون من مشاكل في التطهير.

40 مليار على خمس سنوات يمكن لكل ولاية أن تحصل على 10 مليارات سنويا لمدة خمس سنوات، ميزانية "ONAS" اليوم 370 مليار، تذهب 188 مليار لسداد القروض ويبقى للاستثمار 114 مليار فقط.

اليوم بـ 114 مليار فقط لدينا 250 محطة تطهير، إن أردناها أن تصبح محطات ثلاثية، فهذا يتطلب منا 109 سنوات، هل هذه إستراتيجية دولة التي كي تحول المحطات إلى محطات ثلاثية تتطلب 109 سنوات؟ اليوم سنمكن ميزانية الاستثمار بعد أن كانت 114 أنتم كنواب ترفعون فيها إلى 154 مليار، 40 مليار اليوم تعيدونها للاستثمارات بالنسبة إلى ديوان التطهير، كل واحد منكم لديه مشكل تطهير في حيه، كل حي يوجد به مشكلة تطهير، فضلات التطهير في كل الأزقة وعندما تتصل بهم قد يتعذر عليهم القدوم لأن الشاحنة بها عطب، هذا ما يجب أن تعملوا عليه اليوم، يجب أن تنفعوا بلادكم اليوم 40 مليار هذا المبلغ نتابعه في إطار لجنة البيئة واليوم يجب أن نعطي لديوان التطهير 40 مليار إضافية، هذا أقل ما يمكننا القيام به.

تصويتكم اليوم هو تصويت لأهاليكم، هو تصويت إلى أحياءكم الشعبية الذين منحوكم الثقة وشكرا لكم وأترك الصياغة إلى السيدة الوزيرة ولكل الطاقم الموجودة إن كان ذلك يتطلب تحسينات وأنتم اليوم ستنفعون أحياءكم الشعبية، هذه هي الفصول التي نريدها في قانون المالية وهذا دورنا النيابي الذي جئنا من أجله لتحسين وضعية أحياءنا وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا الفصل؟ لدي طلبين: السيد صلاح الفرشيشي والنائبة المحترمة ريم الصغير والأسبقية للنائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي فليفضل.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا سيدي الرئيس،

هذا الفصل ينطبق عليه المثل "هز من الجابية حط في الخابية" لأن كلها موارد الدولة، المعاليم الديوانية التي سيقع توظيفها على اقتناء ديوان التطهير ستدخل لخزينة الدولة وسيتم توزيعها بما فيها ديوان التطهير، ديوان التطهير من أين يأتي بالأموال، من أين يتحصل على الاعتمادات؟ وإذا كنا سنطبق هذا، أقول أن الناس الذين لا يتمتعون بالماء الصالح للشرب عددهم كبير برشا، الناس عطشى إذن حتى "SONEDE" يجب أن نعفيها من المعاليم الديوانية

على كل القنوات وعلى كل التجهيزات التي تقوم بتوريدها ونفس الشيء بالنسبة إلى "STEG" وكل المؤسسات التي تقدم الخدمات، علينا إعفاؤها فهذه موارد باقية للدولة، لأن الدولة عندما ستقوم بتوظيف موارد سواء في الديوانة أو في غيرها فإن هذه الموارد ستدخل في ميزانية الدولة وستوظف مرة ثانية.

إذن أرى أن هذا الفصل غير عادل: أولا لأن هناك أولويات على التطهير وهي الماء الصالح للشرب مثلا وغيره ولما لا نقول لنسبق هذه السنة الماء الصالح للشرب والتنوير والكهرباء والتنوير والبقية تشملها الميزانيات الأخرى، في الحقيقة هذا لا يستقيم لأن المعادلة كالميزان نضع كلغ من جانب وكلغ من جانب آخر. مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدة الوزيرة طلبت الكلمة تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

هذا الفصل المقترح كان محل نقاش كبير بين النواب الذين اقترحوه وبين وزارة المالية وخاصة زملائنا من الديوانة وقد تم الاتفاق سيدي الرئيس على الصياغة وسيتم تقديم الصياغة خلال عرض مقترح تعديل الصياغة التي ستقوم بها الوزارة بالنسبة إلى الفصول التي تم سحبها لفائدة الوزارة لإعادة صياغتها.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن نمر إلى التصويت من فضلكم.

السيد محمد علي فنيرة، هل لديك ملاحظة من الناحية الإجرائية؟ تم سحب المقترح لفائدة الوزارة.

إذن انتهى الكلمة للجنة.

السيد المقرر

المقترح التالي من السادة النواب المحترمين: طارق مهدي، عبد الحليم بوسمة، سامي رايس، مصطفى البوبكري، فيصل الصغير، محمد علي فنيرة، صابر المصمودي وعبد الجليل الهاني.

امتياز جبائي لسيارات النظام التوقيفي ن ت

يمكن خلاص 30 % من الأداء ومن المعاليم المستوجبة على السيارات ذات اللوحة المنجمية النظام التوقيفي ن ت بالعملة المحلية بعد سنتان فما فوق من دخولها واستغلالها بالتراب التونسي، وذلك بتاريخ إيداع مطلب التصريح لدى الإدارة العامة للديوانة وإدراجها بالسلسلة المنجمية العادية ويرفع عليه الحجر القانوني للبيع والتفويت فيها.

ويمكن هذا الامتياز لمدة سنة ابتداء من غرة جانفي 2025.

انتهى المقترح وسيدافع عنه النائب المحترم طارق المهدي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق للسيد طارق مهدي.

السيد طارق المهدي

تحياتي للجميع،

أولا، السادة الزملاء هذا لامتياز سيعزز التمتع بقانون "FCR" الذي صادقتنا عليه في السنة الفارطة والذي يمنح الحق لمواطنينا بالخارج بالتمتع به مرة كل عشر سنوات.

77 موافقون، 14 محتفظون، 33 رافضون. تمت المصادقة على هذا الفصل.

الكلمة للجنة.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة المالية

الفصل هو الذي تمت المصادقة عليه أم أن مقترح التعديل؟

عذرا أطلب تحسينا على مستوى الصياغة حتى يكون قابلا للتطبيق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هذا فصل إضافي.

السيدة وزيرة المالية

نعم، ولكن بما أنه قد مر، فإنني أطلب تحسين الصياغة ليكون قابلا للتطبيق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الفصل 112 من النظام الداخلي، يسمح لجنابكم بالعودة إلى هذا الفصل.

الكلمة للجنة تفضل.

السيد المقرر

المقترح التالي من السادة النواب المحترمين: عبد الجليل الهاني، سامي رايس، مصطفى البوبكري، حمدي بن عبد العال، عبد الحلیم بوسمة، عماد أولاد جبريل، أيمن بن صالح، إبراهيم حسين، محمد علي فنيرة، صابر المصمودي وباسين مامي. وقد تم سحب هذا المقترح بعد الطباغة.

المقترح الموالي من السادة النواب المحترمين: سامي رايس، حمدي بن عبد العال، أيمن بن صالح، مصطفى البوبكري، فيصل الصغير، عبد الجليل الهاني، محمد علي فنيرة، عبد الحلیم بوسمة، عماد أولاد جبريل، إبراهيم حسين، بسمة الهامي وصابر المصمودي. وقد تم سحب هذا المقترح.

المقترح الذي يليه من السادة النواب المحترمين: محمد علي فنيرة، سامي رايس، إبراهيم حسين، مصطفى البوبكري، طارق المهدي، عبد الحلیم بوسمة، صابر المصمودي، عبد الجليل الهاني.

إعفاء الجمعيات التنموية من المعاليم الجبائية

يتم التخلي عن الديون المثقلة بالقباضات المالية بذمة جمعيات العمل التنموي بالمدارس الابتدائية.

وتعفى هذه الجمعيات من معاليم التصاريح الشهرية والسنوية طبقا للمذكرة العامة عدد 10 لسنة 2019.

تتكفل وزارة المالية بمراسلة جميع القباضات المالية وتذكيرها بالمذكرة العامة عدد 10 لسنة 2019، الصادرة في 15 فيفري 2019.

انتهى هذا المقترح وسيدافع عنه النائب المحترم محمد علي فنيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة للدفاع على هذا المقترح، تفضل.

ثانيا، هذا الامتياز حددناه بمدة سنة وينطبق على السيارات وبقية بأرقام "immatriculation" ن.ت وبقية مدة سنتين فما فوق، عدد كبير جدا من أصحاب السيارات ذات نظام توقيفي ن.ت سينخرطون فيه وستكون له مساهمة كبيرة في ضخ أموال كبيرة لميزانية الدولة وأي مبرر من قبيل أن المواطنين ينتظرون في كل مرة هذا الامتياز ليدفعوا فهذا ليس له أي قيمة. اليوم بالذات وفي هذه الميزانية بالذات، نحن في حاجة لهذه الأموال ونحن كنواب شعب فإن هذا الصوت نبلغه لكم من كافة شرائح المجتمع الذين لديهم سيارات ن.ت ويريدون أن يدفعوا، يجب أن تعلموا زملائي الكرام بأن السيارات عندما تدخل من الخارج بنظام ن.ت فإنه يدفع عليها 25% ويغيرها تونسية ويمكنه بيعها متى شاء وإلا يغيرها ن.ت وتبقى حركا أن يقودها هو أو زوجته أو أبنائه ولا يمكنه التفتيت فيها بالبيع.

نحن اليوم نقول هذا القانون إن بقي ويغيرها ن.ت وبعد ذلك سيدفع وسيغيرها بعد سنة أو سنتين أو بعد ثلاث سنوات فإنه يطلب منه أن يدفع 100% وبالتالي فإنه سيتركها مدة سنوات وسنوات بالنظام التوقيفي ن.ت، لذلك إن منحناه هذا العفو الذي قمنا به عديد المرات وقد ضخ العديد من الأموال لخزينة الدولة ونحن في هذه السنة وفي هذا الوقت بالذات في حاجة ماسة للسيولة لذلك عندما نقدم لهم اليوم هذا الامتياز ونطلب منهم أن يدفعوا نسبة 30% من السيارات التي تجاوزت السنتين "en circulation" بنظام ن.ت في الطرقات التونسية، لأنه لا توجد عائلة لا توجد لديها سيارة ن.ت نقول له يمكنك دفع هذه النسبة ويمكنك الحصول على لوحة منجمية تونسية ويصبح بإمكانك بيعها لذلك فإن أي اعتراض من الوزارة أنه يأتي لتعزيز لوبيات السيارات، أنا ابن المجال وأعرف ما أقوله.

اليوم المواطن عندما تمنحه هذا الامتياز يدفع هذه النسبة على سيارته ويغير اللوحة المنجمية بلوحة منجمية تونسية وتتجول بحرية ونخفض من نسبة العملة الصعبة التي تخرج للخارج ونشتري بها سيارات أخرى.

أدعوكم زملائي الأعزاء إلى التصويت بنعم على هذا القانون وكان الله في عوننا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا من يعارض هذا المقترح؟ السيدة الوزيرة تطلب الكلمة.

السيدة وزيرة المالية

المقترح المعروض والمتعلق بتسوية وضعية الامتياز الجبائي الممنوح لفائدة المقيمين بالخارج والمتعلق بالمعاليم والأداءات بعنوان توريد السيارات، هذا الإجراء في الحقيقة السيد الرئيس، تم العمل به سابقا خلال ثلاث مناسبات في 2014 و2018 و2020 وتم منح التسوية في التواريخ الفارطة هذه، لكن كانت في إطار أوامر ترتيبية أي أن هذه التسوية تم منحها في إطار أوامر ترتيبية وفي الحقيقة من حيث المبدأ تواتر هذه التسويات يمكن أن يمس من الشروط التي تم على أساسها منح الامتيازات الجبائية بعنوان توريد السيارات من قبل إخواننا المقيمين بالخارج، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا نمر إلى التصويت على هذا الفصل.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت:

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية، أترحم على الأستاذ الفاضل الجلولي الذي أضرم النار في جسده وأقدم أيضا تحية شكر لكل المربين والمربيات بما أننا اليوم نتحدث عن فصل يهتم المدارس.

زملائي المحترمين،

هذا الفصل يتضمن نقطتين:

النقطة الأولى، طلبنا فيها إعفاء الديون المثقلة على الجمعيات التنموية بالمدارس الابتدائية العمومية.

النقطة الثانية، طلب فيها إعفاء هذه الجمعيات من دفع التصاريح الشهرية.

ما معنى هذا السادة النواب؟ اليوم كل مدير مدرسة يقوم ببعث جمعية تنموية ليساعد بها مدرسته، ليطلي بها مدرسة، ليصلح بها جدار يجد نفسه مطالباً بدفع 30 دينار للقباضة شهريا. هل تعرفون ما معنى 30 دينار للقباضة كل شهر؟ أي هو مطالب بدفع 360 دينار في السنة، نجد مدارس اليوم في أريافنا يوجد بها 100 تلميذ، الوزارة تعطي لهذه المدرسة منحة بـ 150 دينار، دينار ونصف على كل تلميذ وهو مطالب بدفع 360 دينار أي أن مدير المدرسة يدفع من ماله الخاص 210 دينار.

اليوم المنحة تخصص للمدارس لتهتم بها، ليطم طلاؤها وإصلاحها لا أن تدفع للقباضة.

اليوم زملائي المحترمين، أقل شيء يمكن تقديمه اليوم للمدرسة العمومية التي درسنا فيها جميعا هي أن تستفاد من هذه المنحة التي تتحصل عليها، هذه المنحة يجب أن تذهب لمكانها، يجب أن تذهب في إصلاح بيوت الراحة، يجب أن تذهب لطلاب المدارس وللتنظيف، يجب أن تذهب لصالح أبنائنا الذين يدرسون بالمدارس العمومية.

السادة النواب أو السيدة الوزيرة التي درست في المدارس العمومية والطاغم الموجود معها أيضا قد درس أيضا في المدارس العمومية، أقل شيء يمكننا القيام به هو أن نقف إلى جانب مدارسنا وأن نصوت لها اليوم.

أشكر السيدة الوزيرة على تبنيها لهذا الفصل وأقدم لك الصياغة السيدة الوزيرة، إن أردت إدخال تعديلات عليها لك الحق في ذلك وشكرا وشكرا لكم جميعا وأتخيل أن هذا الفصل سيلقي التأييد من جميع الحاضرين اليوم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا المقترح؟ إذن الكلمة للسيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

فيما يتعلق بالمقترح الذي قدمه السيد النائب، نحن في إطار اللجنة تفاعلنا معه وسيتم تقديم مقترح صياغة بالنسبة إلى المقترح.

وبخصوص المذكورة، في قراءة المقترح تم التعرض لها وهي المذكورة عدد 10 لسنة 2019، سيتم على ضوء الملاحظة التي قدمها السيد النائب إعداد مذكرة إدارية للتوضيح في هذا الخصوص.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن الكلمة للجنة، تفضل.

السيد المقر

هذا المقترح سحب لفائدة الوزارة، نمر إلى المقترح الذي يليه.

المقترح الموالي مقدم من السادة النواب المحترمين: سامي رايس، محمد علي فنيرة، طارق مهدي، مصطفى البوبكري، عبد الحليم بوسمة، عبد الجليل الهاني، عماد أولاد جبريل، أيمن بن صالح، طارق الربيعي، ظافر الصغيري، ماهر الحضري، حمادي غيلاني، إبراهيم حسين، منال بديدة، منير الكموني، نجلاء اللحياني، شكري بن البحري، بسمة الهمامي، محمد زياد الماهر وصابر المصمودي وقد تم سحب هذا المقترح لفائدة الوزارة.

المقترح الذي يليه من السادة محمد علي فنيرة، سامي رايس، مصطفى البوبكري، طارق مهدي، عبد الحليم بوسمة، صابر المصمودي، عبد الجليل الهاني، فيصل الصغير ياسين مامي وقد سحب هذا المقترح.

المقترح الذي يليه من السادة النواب: عزيز بن الأخضر، محمد أمين الورغي، سيرين المرابط، ياسين مامي، عبد القادر عمار، محمد زياد الماهر، صابر المصمودي، أسماء الدرويش، ياسر قراري وسفيان بن حليلة. وقد تم سحب هذا المقترح.

المقترح الذي يليه للسادة النواب المحترمين: رياض جعيدان، عبد الجليل الهاني، ياسر قراري، ثابت العابد، مليك كمون وعمر البرهومي. وقد تم سحب هذا المقترح.

المقترح الذي يليه من السادة النواب المحترمين: صابر المصمودي، سامي رايس، حمدي بن عبد العال، محمد علي فنيرة، إبراهيم حسين، طارق مهدي، أمال المؤدب، ريم المشاوي، ياسر قراري، ضحى السالحي، الطيب الطالبي، مهي عامر، هالة جاب الله، أحمد بالنور، نجلاء اللحياني، إلياس بوكوشة.

تسوية وضعية المباني المنجزة والمخالفة لرخص البناء

تسحب أحكام القانون عدد 11 لسنة 2015 المؤرخ في 27 أفريل 2015 والمتعلق بتسوية وضعية المباني المنجزة والمخالفة لرخص البناء على المباني التي تم الترخيص فيها إلى غاية 31 ديسمبر 2024.

وتتعهد الجماعات المحلية بتحديد الغرامات المالية المنصوص عليها بالفصل 14 من القانون المذكور.

يسري العمل بهذا الفصل إلى غاية 31/12/2025.

انتهى هذا المقترح وسيدافع عنه النائب المحترم السيد سامي رايس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد سامي رايس تفضل.

السيد سامي رايس

السادة النواب، وأنتم تعيشون اليوم في جميع البلديات من الجمهورية وفي عدم وجود مجلس بلدي، السادة الكتاب العامين والإطارات البلدية تتعرض للعديد من المشاكل بخصوص تسوية وضعية البناءات المخالفة، أي عدم إمكانية المبادرة من طرف الكتابة العامة وإدارة البلدية وأتحدث هنا عن داخل أمثلة التهيئة العمرانية، حيث أنها ترتبط ارتباط وثيق بعملية الربط بالشبكات

العمومية وبمخالفات البناء ولجان رخص البناء باعتبار عدم وجود نص قانوني يسمح لهم بتسوية وضعية البناء المخالف، جعل هذا الموضوع محل تدمير لدى العديد من المواطنين.

ففي ولاية نابل مثلا، هناك ما يقارب 11 ألف مطلب رخصة ربط بالشبكات العمومية بمختلف الشبكات العمومية معطلة ونفس الشيء بالنسبة إلى كافة الولايات مما جعل أنه في سنة 2015 كانت المبادرة بمقتضى قانون يسمح بإمكانية تسوية هذه الوضعية مع العلم وأن هذا القانون منح الإمكانية لإحداث لجنة جديدة تتوفر فيها جميع المصالح في علاقة برخص البناء يتم النظر فيها حسب الإمكان وحسب مدى احترام مثال التهيئة العمرانية مع بعض الاجتهادات لنعطي المجال لفائدة الكاتب العام واللجنة المنبثقة على هذا الإجراء في تسوية الوضعية.

قلنا لماذا لا يتم تفعيل هذا الموضوع لسنة 2025 ونعطي سند قانوني لفائدة اللجان ولفائدة إدارات البلدية لتسوية وضعية البناء المخالفة والتي سيكون لها مردودية مالية حتى على البلديات، وهذا الموضوع طرحناه في إطار قانون المالية ليصبح لكل بلدية الإمكانية في تسوية الوضعية حسب ما ستراه اللجنة مع توظيف معالم لفائدة البلدية.

ربما السيدة الوزيرة ستقول بأن هذا الموضوع خارج مجال قانون المالية ولكن في السنة الماضية كنا قد تدخلنا بمقتضى قانون المالية وقد تم طرح المعالم البلدية لسنة 2021 وما قبله وإمكانية تجزئة خلاص هذه المعالم.

لما لا أيضا في نفس هذا السياق، في قانون المالية الحالي يعطى سند قانوني لفائدة البلديات لتسوية الوضعيات وأن كل إدارة بلدية ستحدد التعريف الخاصة بها وسيكون هذا بمثابة مورد رزق جديد لفائدة البلديات ونحن نعول عليكم السادة النواب لتفهم الموضوع وهذا لا يهم بلدية معينة، بل هو خاص بجميع بلديات الجمهورية، من المهم جدا لفائدة البلديات أن يجدوا سندا قانونيا للمبادرة ولتسوية الوضعية وأنا أعول عليكم في المصادقة على هذا الفصل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا تقدم لمعارضة هذا المقترح الأستاذ هشام حسني والأستاذ معز بن يوسف، الأسبقية للأستاذ هشام حسني.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

أنا أعتبر أن هذا الفصل لا يهم وزارة المالية ولا يهم قانون المالية، هذا الفصل يهم وزارة الداخلية والجماعات المحلية، هل تعلمون أنه بهذا الفصل سنشجع على الفوضى وعلى ال "banditisme" أي أشخاص يتحصلون على تراخيص لبناء R+4 وبعد ذلك تبني R+7 وعندما يبيعون لا يقومون بـ "recollement" لأنه لا يمكنه أن يبيع إلا بعد حصوله على "recollement"، لذلك بهذه الطريقة أنا أشجع له ليتجاوز ونحن نعلم كيف تتم عملية البناء، هناك أشخاص يتم غض النظر عنهم وتراتب البلدية تمر وترى هذه التجاوزات الموجودة.

عذرا أنا أتكلم زميلي لنحترم بعضنا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من فضلكم.

السيد هشام حسني

لذلك فإن هذا يعتبر تشريعا مائة مائة فاليوم عديد المقاولين بصدد البناء ولدينا في العينة أشخاصا لديهم تراخيص R+5 وبنو طوابق بـ R+7 وإلى اليوم المواطنين تشتكي من هذا والسلط لم تحرك ساكنا، لماذا؟ لأنهم ينتظرون مثل هذه التشريعات لتبرر لهم التجاوزات والتجاوزات الخطيرة التي فيها تعدي على مثال التهيئة العمرانية وحتى على السكان وبالتالي فإنني أعتبر أن تمرير هذا المشروع جريمة في حق الشعب التونسي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من فضلكم، السادة الزملاء علينا المحافظة على الهدوء إلى أقصى درجة، نحن هنا لنستمع لبعضنا بكل تمعن، كل قرار سننخذه ستكون له تبعات خطيرة وخطيرة جدا وبذلك يجب أن نحاول فهم القانون الذي سنصادق عليه وعلينا الاستماع لكل الأطراف بكل دقة وبكل تمعن ونستمع لمختلف الآراء حتى يقتنع كل مصوت بتصويته، شكرا.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة المالية

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة مثلما ذكرت في هذه الأيام التي كنت موجودة معكم، أعود وأؤكد كل مرة بأن مشروع قانون المالية ليس مجالاً ليتم فيه حل جميع المشاكل الموجودة اليوم والتي نحن نعرفها، بكل صراحة قانون المالية لا يتحمل كل هذا، اليوم المقترح المعروض أن نسحب قانون لا علاقة له بقانون المالية وهو القانون عدد 11 لسنة 2015 المؤرخ في 27 أفريل 2015 والمتعلق بتسوية وضعية المباني المنجزة والمخالفة لرخص البناء، نريد قانون كامل اليوم في قانون المالية في إطار مقترح إضافي نطبقه على المباني التي تم الترخيص فيها إلى غاية 31 ديسمبر 2024 وبعد ذلك تتعهد الجماعات بالقرارات وما إلى ذلك.

بكل صراحة السيد الرئيس، اليوم قانون المالية لا يتحمل كل هذا فليس كل مقترح إضافي يتم وضعه في قانون المالية.

هذا الفصل أعيد وأقول، لا بأس فأنا أعيد هذا الكلام عديد المرات وسأعيد ذكر هذا لا علاقة له بقانون المالية ويعد من فرسان الميزانية، الموضوع المعروض لا يتعلق بقانون المالية وهو موضوع من مجال مجلة التهيئة العمرانية وكذلك قانون 2015 فإن التسوية لا يمكن أن تتم ضمن هذا القانون، التسوية التي تحدث عنها السيد النائب ليست من مجال قانون المالية خاصة وأن المخالفات والغرامات التي تضمنها المقترح قد تكون على حساب الغير وستمس من حقوق الأجوار وبالتالي السيد الرئيس والسيدات والسادة النواب، عليكم تفهم المقترح جيدا وتبعات هذا المقترح وليس كل مقترح يمكن أن يمر في إطار قانون المالية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

43 موافقون، 9 محتفظون، 77 رافضون. لم تقع المصادقة على هذا الفصل.

الكلمة للجنة، تفضل.

السيد المقرر

المقترح الذي يليه من السادة النواب المحترمين: هالة جاب الله، نجلاء اللحياني، فوزي الدعاس، صلاح الفرشيشي، سيرين المرابط، آمال المؤدب، يسري البواب، مهي عامر، بديس بلحاج علي، خالد حكيم المبروكي، فخري عبد الخالق، عماد أولاد جبريل، مصطفى البوبكري، عبد الحليم بوسمة، أيمن بن صالح، صابر المصمودي وإلياس بوكوشة.

إعادة توظيف الأعوان العموميين

تلغى أحكام الفصل الثاني من قانون المالية لسنة 2014 وتعوض بالفصل الثاني جديد دون اعتبار الأحكام المخالفة لمقتضيات هذا الفصل.

يتم إعادة توظيف الأعوان العموميين على معنى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بمراكز عمل أو وظائف أو أسلاك على أساس التناظر بين الأعوان المباشرين للإدارة المعنية بإعادة توظيف أو الأعوان المباشرين لإدارات أخرى عند الاقتضاء والذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة ووفقا للمستوى العلمي المطلوب بكل سلك وبكل رتبة لسد الحاجيات الفعلية بكل إدارة.

كما يمكن للأعوان العموميين الذين يمارسون وظائف أو ينتمون لرتب دون مستوى شهادتهم الانتفاع بإعادة توظيف طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من هذا الفصل.

تضبط شروط وإجراءات تطبيق أحكام هذا الفصل بأمر وتضبط الأحكام المنظمة للمناظرات بقرار من رئيس الحكومة.

انتهى هذا المقترح، يدافع عنه النائبة المحترمة هالة جاب الله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائبة المحترمة السيدة هالة جاب الله، تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا،

إعادة التوظيف هي صيغة من صيغ الحراك الوظيفي حسب الأمر 315 لسنة 2020 وهي آلية من آليات الانتداب الداخلي عن طريق التناظر، حيث ترتبط بتوفر الشغور وتوفر الاعتمادات المالية وفتح باب الترشح لكل من تتوفر فيه الشروط على حد سواء.

إن فلسفة القانون المتعلق بإعادة التوظيف هي التوظيف الأمثل لموارد الدولة وترشيد الانتدابات، إلا أننا اليوم أمام وضعية إقصائية للألاف من الأعوان العموميين وفي تضارب بين الآليات التي جاء بها القانون عدد 54 لسنة 2014 والأمر عدد 1143 لسنة 2016 والأمر الرئاسي 387 لسنة 2022 وبين الهدف الأصلي.

وفي إطار المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة التونسية لتسوية ملف التشغيل وملف أصحاب الشهادات العليا، كما أشار إليه السيد رئيس الحكومة في بيانه عند افتتاح قانون المالية ويهدف حسن توظيف الموارد المالية والبشرية، وجب علينا تنقيح نقطة مهمة من الفصل الثاني لقانون المالية عدد 54 لسنة 2014، لأن حسن توظيف الموارد البشرية لا يمكن أن يتم فقط من خلال الحراك الوظيفي خارج الإدارة، بل يتطلب تامين الكفاءات الموجودة

داخل الإدارة نفسها وتوفير سبل التناظر النزيه للراغبين في الترشح من داخلها أو من خارجها على حد سواء.

ابن إدارة على سبيل المثال إدارة التجهيز لديه شهادة علمية عليا انتدب كعامل أو كمستكتب إداري عند فتح مناظرة لكنه فعليا يقوم بكل ما يخص مهام متصرف وعندما تقرر إدارته فتح مناظرة لانتداب متصرف، فإن هذا السيد بالقانون لا يمكنه الترشح بينما يستطيع موظف آخر من إدارة أخرى أن يأخذ الفرصة على حسابه، عوض أن يتم تامين مجهوداته وننتفع من تجربته ونعطيه فرصة المشاركة ليسوي وضعته وسط إدارته الذي عمل فيها سنوات ونحن لم نطالب بأكثر من هذا.

هذا الإجراء لن يضمن فقط العدالة والمساواة، بل هو ضامن للسلم الاجتماعي وللإستقرار العائلي للموظفين الذين لديهم ظروف تمنعهم من الخروج من محيطهم ويجد العون نفسه بين اختياريين، إما أن يقوم بتسوية وضعيته المهنية ويزرع استقراره العائلي أو يبقى يعيش في ظروف مادية صعبة ويتم تجميد مساره المهني وتعبه وتعب عائلته والدولة التي صرفت عليه كل ذلك يذهب هباء.

سيدتي الوزيرة، نشير إلى أن إعادة التوظيف كجزء من الحراك الوظيفي له علاقة مباشرة بموارد الدولة وشروط المناظرة ووضع البرامج المتعلقة به مرتبطة بنص المالية كذلك إن تمت إحالته على قانون الوظيفة العمومية ولا توجد موارد فإننا سنبقى كالعادة نضع قوانين حبرا على ورق وعندما جاءت أيضا لجنة الإدارة ولجنة رئاسة الحكومة وتحديثت عن قانون الوظيفة العمومية قالت أن هذا يتطلب سنوات أخرى ليتم تمريره وهؤلاء الناس سيقبوا ينتظرون سنوات أخرى وسيتعبون أكثر لكي تسوى وضعيتهم.

أضيف سيدتي، إن تسوية وضعية العون انعكاساتها ويخفف من التبذير وهذا يتكلف أقل على الدولة من أن يتم انتداب إطارات عليها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، من يعارض هذا الفصل؟ النائبة المحترمة السيدة منال بديدة.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

قبل كل شيء أريد أن أؤمن المقترحات وإضافات كل الزملاء حقيقة كلها جيدة وجيدة جدا لفائدة البلاد والعباد ولكن هناك مقترحات أعيد وأكد بأن مجالها مبادرة تشريعية، فأنا مثلا من أكثر الموظفين ظلموا من خلال عدم إعادة التوظيف، مثلا فأنا قد دخلت للإدارة وكنت مسجلة في الدكتوراه قانون ودخلت بالأستاذية وأعرافي لم يتحصلوا حتى على البكالوريا لكن الزملاء هذا المقترح يأتي في قانون الوظيفة العمومية وهنا نعود أيضا إلى الفصل العاشر من القانون الأساسي للميزانية الذي يتحدث عن فرسان الخزينة فإن هذا أيضا لا يدخل في إطار مجال قانون المالية.

وسأقول لك لماذا جاء في قانون المالية لسنة 2014، لأن قانون المالية لسنة 2014 قبل القانون الأساسي للميزانية الذي جاء في سنة 2019 لكن بعد سنة 2019 أصبح مثل هذه المبادرات والمقترحات لا تطبق في قانون المالية لهذا السبب أدعوكم إلى المزيد من العقلانية

في التصويت، مبادرة جيدة وجيدة جدا مع احترامي لزميلتي هالة لكن محتواها يجب أن يكون في مبادرة تشريعية وأنا أدعوكم إلى العمل على تنقيح قانون الوظيفة العمومية الذي تضمن عديد الإخلالات منها إعادة توظيف وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

علاوة على ما تفضلت به السيدة النائبة أؤكد وأقول بأنه من فرسان الميزانية وقد ذكرت في التدخل الفارط، لا يجب أن نحمل قانون المالية أكثر مما يقدر على تحمله فمن غير المعقول أن كل مبادرة حتى وإن كانت جيدة نضمها في قانون المالية، هذا ما يجب أن نتفق حوله وبكل صراحة لن أبقى أذكر بنفس الشيء في كل مرة إن قانون المالية لا يتحمل كل هذا، هذا ليس من مجال قانون المالية، هذا إطار قانوني للوظيفة العمومية، من فضلكم يجب أن نكمل ونتم هذا القانون المتعلق بالإطار العام لقانون المالية، ليس له أي علاقة بقانون المالية كما ذكرت النائبة المحترمة في النقاش أنهم عادوا في سنة 2014 نحن لدينا اليوم قانون أساسي تم إصداره في سنة 2019 وبإمكاننا الرجوع إلى القانون الأساسي وسترون أن كل ما يتعلق بفرسان الميزانية ليس من مشمولات قانون المالية، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى أود أن أضيف وأقول للنائبة المحترمة، وهذا في الحقيقة ما قلناه لها على مستوى لجنة المالية والأمور واضحة وصريحة ولا أدري لماذا تشبثت بالمقترح، رغم أنه لا ضرورة لإدراجه باعتبار أن الإطار القانوني الحالي يفي بالغرض حتى فيما ذكرته، أي علاوة على أنه لا علاقة له بقانون المالية، هناك إطار قانوني حالي يفي بالمقترح وهو فتح إمكانية الانتداب الداخلي للإدارة من بين الأعوان المنتميين إليها أو المنتميين إلى إدارات أخرى، بما يمكن الإدارة من تسديد حاجياتها ويفتح الآفاق المهنية للأعوان الذين يعملون في خطط دون مستوى الشهادت العلمية المتحصلين عليها حيث أن المسألة المتعلقة بإعادة التوظيف تتم من بين الأعوان المباشرين بالإدارات المعنية أو بإدارات أخرى والنص الحالي يتيح ذلك وقد سبق تطبيقه في هذا الإطار، على سبيل المثال ما تم تطبيقه في منازعات إعادة التوظيف لفائدة وزارة التربية والتي يمكن أن يشارك فيها أعوان ينتمون إلى عدة إدارات.

إذن هذا من ناحية، لا علاقة له بقانون المالية، ومن ناحية أخرى، هناك الإطار القانوني الحالي الذي يتيح هذه إمكانية وأذكركم بأن المناشير المتعلقة بالميزانية، خاصة تلك الصادرة منذ سنة 2022 إلى ميزانية 2025 تؤكد من ناحية أخرى على أولوية تغطية حاجيات الإدارة من الموارد البشرية عبر آلية إعادة التوظيف للأعوان قبل اللجوء إلى الانتدابات الإضافية لذلك فإن كل ما تقدمت به السيدة النائبة هو متاح وهو معمول به في الإطار الحالي.

وبذلك بالله من فضلكم، لا يجب أن ندمج كل مقترح في قانون المالية، هذا لا يستقيم السيد الرئيس في إطار قوانين المالية وفي إطار قانون مالية لسنة 2025 الذي شارك فيه الجميع والجميع حريصون على تقديم قانون مالية يكون في مستوى الانتظارات وفي مستوى القوانين والأسس القانونية سارية المفعول.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الفصل 76 من الدستور ينص: "ترجع إلى السلطة الترتيبية العامة المواد التي لا تدخل في مجال القانون ويمكن تنقيح النصوص السابقة المتعلقة بهذه المواد بأمرٍ يعرض وجوبا على المحكمة الإدارية، ويصدر بناء على رأيها المطابق.

ولرئيس الجمهورية أن يدفع بعدم قبول أي مشروع قانون أو أي مشروع تعديل يتضمن تدخلا في مجال السلطة الترتيبية العامة، ويعرض رئيس الجمهورية المشكلة على المحكمة الدستورية للبت فيها في أجل أقصاه عشرة أيام ابتداء من تاريخ بلوغها إليه".
إذن هذه المسألة تدخل في مجال السلطة الترتيبية ولا تدخل في مجال القوانين.

الكلمة للجنة.

السيد المقرر

نمرر الكلمة إلى صاحبة المقترح التي ترغب في سحبه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة هالة جاب الله، تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدي الرئيس،

سوف نقوم بسحب المقترح وذلك بهدف صياغة مقترح جديد مع مبادرة تشريعية تخص قانون الوظيفة العمومية ومع العلم أنه بالرغم من وجود القوانين التي ذكرتها السيدة الوزيرة، فإن وضعية هؤلاء الأعوان لم تتم تسويتها، فقد تمت تسوية وضعية بعض الأعوان في بعض الوزارات كوزارة الداخلية وتستند في ذلك لقانون حاملي السلاح، بالإضافة إلى بعض الإدارات كوزارة التربية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تدخلك في مسألة إجرائية وليس في الأصل.

السيدة هالة جاب الله

شكرا السيد الرئيس،

ولكن ليكون زملائي على علم بما يحصل في قانون إعادة التوظيف، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سيادتكم تسحبين المقترح، إذن اللجنة ما موقفك من ذلك؟

السيد المقرر

تم سحب المقترح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن الآن الساعة الواحدة، نرفع الجلسة لمدة ساعة على أن نستأنفها إثر ذلك لمواصلة النظر في بقية الفصول الإضافية.

(كانت الساعة الواحدة وخمس دقائق بعد الظهر)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في فصول مشروع قانون المالية

لسنة 2025

(كانت الساعة الثانية وخمس وعشرين دقيقة بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة، الكلمة إلى السيد مقرر لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد المقرر

المقترح 59 مقدم من السادة النواب المحترمين: رمزي الشتوي، فخري عبد الخالق، عبد القادر عمار، كمال الفراح وخالد حكيم المبروكي وقد تم سحب هذا المقترح.

المقترح الذي يليه تقدم به السادة النواب المحترمين: حمدي بن صالح، مهى عامر، عادل ضياف، أسماء الدرويش، أحمد السعيداني، ياسر قراري، رياض بلال، محمد علي، مختار العيفاوي، بلال ابن المشري، ثابت العابد، رياض جعيديان وعلي بوزوزية.

إحداث صندوق النفقة

1- إحداث صندوق نفقة صلب وزارة العدل للقيام بخلص المرأة المطالبة بنفقتها.

2- إلزام كل زوج مطالب بسداد النفقة وغير قادر على سدادها بالعمل في الحضائر وأشغال المشاريع العمومية، كل حسب اختصاصه.

3- يتمتع كل زوج مطالب بالخلص وعامل بهذه المشاريع العمومية فقط بـ 50% من أجره ليذهب باقي الأجر أوتوماتيكيا إلى صندوق النفقة المحدث.

4- كل زوج ممتنع عن دفع النفقة وممتنع عن العمل في المشاريع العمومية، يطبق عليه القانون القديم الذي ينص على السجن.

انتهى هذا المقترح، وسيدافع عنه النائب المحترم حمدي بن صالح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى النائب المحترم حمدي بن صالح تفضل.

السيد حمدي بن صالح

مساء الحرية،

السلام عليكم والسلام على كل من أراد السلام.

خلال الجلسات السابقة استمعنا إلى مصطلحات جديدة وأخرى غريبة بعض الشيء من قبيل "هذه قرارات غير مسؤولة"، "هذا غير معقول"، "لا يمكن العمل بهذه الطريقة". نحن نواب شعب، لا نخدم أي جهة، بل نخدم الشعب التونسي وباسم الشعب التونسي وللشعب التونسي.

تقريبا كل مقترحات السادة النواب هي مقترحات اجتماعية تتماشى تماما مع ما توصي به رأس السلطة التي تمثل الجمهورية الديمقراطية الاجتماعية والدولة الاجتماعية ومن أجل مصلحة تونس والجميع يجب التصدي لأي "blocage" يحدث.

وبالنسبة إلى الصائدين في الماء العكر وناقلي الأخبار المغلوطة الذين يستغلون نقدنا لكيفية إدارة الأمور، نقول لهم نحن أبناء لحظة 25 جويلية العظيمة وشاركنا في صناعتها وبعون الله نحن حراسها.

نتنقل إلى مقترح القانون الذي تقدمنا به والذي يتمثل في صندوق النفقة، هذا الصندوق سيجنبنا معضلة كبيرة، حيث يوجد

آلاف السجناء في السجون التونسية بسبب قضايا النفقة، في واقع الاكتظاظ الموجود بالسجون، هذا المقترح سيجنب الزوجة وأبنائها الانتظار لعدة أشهر حتى يحصلوا على مستحقاتهم وغيابها يخلق مشاكل اجتماعية عديدة، تقوم وزارة العدل بإنشاء هذا الصندوق، وعندما تحصل الزوجة على الحكم بالنفقة تقع دعوة الزوج، في صور الدفع انتهي الأمر وفي صورة رفضه الدفع فالصندوق لا يترك الزوجة وأبنائها ينتظرون، بل يتحصل على نفقتها آليا ويتم توجيه الزوج مباشرة للعمل في المشاريع والحضائر العمومية الموجودة على كامل تراب الجمهورية وأغلبية الأزواج المطالبين بالنفقة ليسوا موظفين، لأن مجلة الأحوال الشخصية تنص على أن النفقة تقطع مباشرة من راتب الموظف وبالتالي أغلبية سجناء النفقة هم من أصحاب الحرف اليدوية مثل عامل البناء والدهان والحداد والنجار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، يعارض المقترح كل من النواب المحترمين: سيرين المرابط، جلال الخدي، يوسف التومي، أحمد بنور.

الأسبقية للأستاذة سيرين مرابط، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس.

أولا وقيل كل شيء حتى لا ندخل في المزايدات، لقد أخذت الكلمة لأنني ابنة النفقة، والدي ووالدي مطلقان وعشت بفضل تلك النفقة وكبرت بها وبفضلها وصلت اليوم إلى أن أكون نائبة.

ثانيا، لا مجال اليوم لمناقشة صندوق النفقة ضمن قانون المالية لأنه ليس مجاله ولا ميدانه، السيد النائب المحترم في دفاعه عن المقترح قال إن وزارة العدل تنشئ صندوقا. إذا نحن هنا نتحدث عن تنقيح قانون صندوق النفقة لسنة 1993 وهو تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

اليوم أنتم تقترحون نقل هذا الصندوق من وزارة الشؤون الاجتماعية، كان من الأجدر تنقيح القانون لكي يتحدث عن نجاعة طرق الاستخلاص وعلى تفعيل العقوبات البديلة.

زملائي عندما تحدثنا مع السيدة وزيرة العدل في قضايا مماثلة، ذكرت أنه لا مجال لتطبيق العقوبات البديلة، كما تقول ان من لا يدفع النفقة ليسوا بموظفين وإن العاطلين عن العمل هم من لا يدفعون النفقة، بمعنى آخر نحن الآن بصدد خلق "مكتب تشغيل" لهؤلاء الأشخاص، فاليوم الموظف الذي يقطع جزء كبير من راتبه بسبب القروض ماذا يفعل؟ هل يترك عمله ليصبح عاطلا؟ ثم تجبر الدولة التونسية أن توفر له عملا في الحضائر حتى يسد النفقة؟

قد تقول لي إن ذلك استباقيا أي أن الزوجة ستحصل على النفقة فور تقديم طلبها ولكن من أين سنأتي بالموارد وهم لا يزالون عاطلين عن العمل ولم يتم ضخ موارد للدولة إذا نحن من سيضخ الموارد من خلال الأوامر الترتيبية كما ذكر زميلي خلال اللجنة، من غير المعقول أن نحمل المجموعة الوطنية مسؤولية دفع نفقة مطالب بها كل أب، وهنا أتحدث "de connaissance des choses" هناك أطفال لا يعرفون آبائهم إلا من خلال النفقة، لقد رأينا حالات لنساء ترسل بأبنائها إلى المقاهي وهي تبكي، هذا ليس مجاله قانون المالية بإمكانكم تقديم مقترح قانون يخص وزارة العدل، لكن

لا يمكن تحميل قانون المالية ما لا يحتمل أعتقد أن هذا أمر غير دستوري ولا مجال لإثقال الدولة بصندوق جديد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة وزيرة المالية تفضلي،

السيدة وزيرة المالية

شكرا السيد الرئيس.

إذا فيما يتعلق بمقترح إحداث صندوق نفقة، كما تفضلت بذكره السيدة النائبة، فهذا لا يدخل في إطار قانون المالية باعتبار أن هناك صندوق ضمان النفقة تم إحداثه بمقتضى القانون عدد 65 لسنة 1993 المتعلق بإحداث صندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق.

الصندوق الحالي موجود ويتولى دفع النفقة وجراية النفقة للمطلقات وللأبناء الصادرة لفائدتهم أحكام باثة، هذا الصندوق يحل محل مستحقي النفقة أو الجراية فيما لهم من الحقوق ويتم تمويله من الموارد العامة لميزانية الدولة، حيث رصد له في ميزانية 2025 350 ألف دينار وكما تعلمون يعد التصرف للصندوق إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يتولى صرف بصفة شهرية مبالغ النفقة إلى مستحقيها إذا، هذا الإطار منظم بالتشريع الجاري به العمل.

نقطة أخرى أود أن أضيفها، السيد النائب المحترم قال أن هذا الصندوق يعهد التصرف فيه إلى وزارة العدل لكن كما تعلمون أنتم كمجلس نواب الشعب صادقتم على المهمات بما فيها مهمة وزارة العدل وعلاوة على كل هذا فإن الصيغة القانونية لهذا الصندوق غير واضحة والقانون الأساسي للميزانية في فصليه 23 و29، ينص على أنواع الصناديق التي يمكن إحداثها، والتي تشمل الصناديق الخاصة أو الحسابات الخاصة في الخزينة. وهذه الصناديق يتم إحداثها في إطار التوازنات ويتم المصادقة عليها في إطار المهمات وبالتالي فهذا لم يحدث مسبقا وتمت المصادقة على المهمات ومهمة وزارة العدل دون التنصيص على أي صندوق بهذا الخصوص وكذلك طريقة الصياغة للمقترح لم يرد فيها بيانا لا مجال التدخل ولا الموارد المخصصة لتغذية هذا الصندوق يعني بكل صراحة السيد رئيس المجلس، فإن هذا المقترح لا يمكن تمريره كفصل ضمن قانون المالية نظرا إلى الاعتبارات ولكل الاعتبارات التي ذكرتها. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 26، محتفظون 25، رافضون 23. تم رفض هذا المقترح.

رجاء السادة الزملاء،

لم أرغب في التدخل من الناحية القانونية حتى لا أؤثر على التصويت، لكن ليس من المعقول تقديم قانون جديد دون الرجوع إلى "l'historique"

نحن لدينا قانون يخص صندوق النفقة وهو القانون عدد 65 لسنة 1993 المؤرخ في 5 جويلية 1993 والمتعلق بإحداث صندوق ضمان النفقة وجراية التقاعد، كما أن هناك الأمر عدد 671 المؤرخ

في 16 مارس 1998 المتعلق بتطوير إجراءات تدخل صندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق.

ينص على أنه "ضمانا لتنفيذ الأحكام الصادرة بالنفقة وجراية الطلاق لفائدة المطلقات وأولادهن وحماية الأسرة من الخصاصة والتشرد تم إحداث صندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق ويمكن الصندوق المرأة التي حكم لفائدتها بالنفقة أو جراية الطلاق من الحصول على النفقة والجراية وعلى صندوق يحل محل المدين في تسديد الديون إلى المرأة على أن يرجع عليه لاحقا طبقا لما يقتضيه القانون".

بالتالي، لدينا صندوق قائم وإذا كان هناك مقترح فليكن لتطوير آليات الصندوق وليس إعادة طرح مسألة موجودة وقانونية ويتم اقتراحها ضمن قانون المالية، هذا للإفادة السادة الزملاء والرجوع إلى السوابق القانونية الواضحة لم أرغب في التدخل حتى لا أؤثر على التصويت. شكرا.

أحيل الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد المقرر

المقترح التالي من السادة النواب المحترمين: نجيب العكرمي، شفيق زعفروري، عبد السلام الدحماني، رؤوف الفقيري، محمد الماجدي، محمد ضو، النوري الجريدي وعادل البوسالحي.

تسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة

تتم تسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة وتبسيط الإجراءات الإدارية الجاري بها العمل وفق معلوم مالي:

-بالنسبة للآبار الفلاحية العميقة التي تستخدم الطاقة الكهربائية بين 3000دينار و4000 دينار.

-بالنسبة للآبار الفلاحية العميقة التي تستخدم الطاقة الشمسية بين 2000دينار و2500 دينار.

تخضع التسوية للمراقبة الفنية والتحليل الجاري بها العمل بخصوص كمية تدفق المياه من البئر، مع مراعاة مساحة الأرض الفلاحية المستغلة وذلك حفاظا على المائدة المائية وحسن ترشيد استغلالها.

انتهى هذا المقترح وسيدافع عنه النائب المحترم نجيب عكرمي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

قبل المرور إلى الدفاع، بالنسبة إلى الفصل السابق، نتيجة التصويت: موافقون 26، محتفظون 25، رافضون 83.

وجب التصحيح، يبدو أن الرقم الذي نطقت به غير صحيح.

من يدافع عن هذا المقترح النائب المحترم السيد نجيب عكرمي تفضل.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق،

مرحبا بالسادة الزملاء.

بالنسبة إلى هذا الفصل الجديد، تم اقتراحه في علاقة بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة، الهدف من هذا الإجراء هو إيجاد حل جذري ونهائي لهذه الآبار التي أصبحت موجودة تقريبا في كامل تراب الجمهورية وتقريبا عددها بالآلاف وحسب آخر إحصائيات يتجاوز العدد أكثر من 80 ألف في كامل تراب الجمهورية.

لماذا هذه الآبار غير مرخصة؟ لأنه طيلة سنوات تم منع صغار الفلاحين من الحصول على تراخيص بحجج واهية في حين كانت هذه التراخيص تسند لكبار الفلاحين مما اضطر عديد الفلاحين وخاصة صغار الفلاحين إلى بيع أراضيهم في عديد الجهات والولايات ونزحوا إلى المدن وخلقوا أزمة اجتماعية حادة.

كان من المفروض أن تمكثهم الدولة من التراخيص لضمان استمرارية العمل في القطاع الفلاحي الذي هو قطاع استراتيجي ونحن إذا كنا نريد سيادة وطنية حقيقية فلا بد من التوجه إلى القطاع الفلاحي وضمان تسوية وضعية الآبار غير المرخصة.

بهذا الإجراء ستضمن الدولة موارد مالية هامة، وسيكون له انعكاس اجتماعي على العديد من الفئات خاصة الفلاحين وصغار الفلاحين ونحن نعلم أنه في سنوات الجفاف لولا الآبار العميقة غير المرخصة والمساحات السقوية لما تمكنت البلاد من تحقيق اكتفاء ذاتي غذائي وتعديل السوق وهذه الآبار غير المرخصة أقول جيدا غير مرخصة لأنها رفضت الدولة منحها لصغار الفلاحين في حين منحها لكبار المستثمرين وبارونات الفساد، وهناك من تحصل على 12 رخصة في حين أن صغار الفلاحين لم يحصلوا ولو على رخصة والدليل أنه في أكثر من ولاية هنالك آلاف الآبار اليوم معطلة بهذا الإجراء.

الإجراء الثوري في القطاع الزراعي، أقولها لزملائي لأنه سيتم تسوية استثنائية لصغار الفلاحين مع إجراءات تخضع للرقابة الفنية الفلاحية المعمول بها وفق الترتيب سواء في علاقة بتدفق المياه أو بتحليل التربة إلى غير ذلك.

هذا الإجراء استثنائي يخضع لشروط التي ستفرضها المندوبيات وسيوفر عائداً مالية وسيمنح العائلات والفلاحين الصغار إمكانية الانخراط في المنظومة الفلاحية بطريقة سوية وقانونية بطبيعة الحال في انتظار جاهزية مجلة المياه التي تم تعطيلها ولن تصدر هذه المجلة ولن تنقح طالما بارونات الفساد داخل وزارة الفلاحة، سيدتي الوزيرة، هذا الإجراء الرجاء الأخذ به لأنه يفتح الباب أمام ثورة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، يعارض هذا المقترح كل من النواب المحترمون: هشام حسني، عبد الستار زارعي، حسن الجربوعي، يوسف التومي. الأسبقية للأستاذ هشام حسني تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، أود أن أشكر الزملاء على حسن نواياهم من أجل توفير مداخل إضافية للدولة من خلال هذا المقترح، لكن هذا المقترح لا يدخل في مجال قانون المالية فهو اختصاص حصري لمجلة المياه.

نحن اليوم نتحدث عن الثروات المائية وهذا هم الأمن القومي من حيث المياه وليس اعتباريا أن نجد السيد وزير الفلاحة في مجلس الأمن القومي، وحتى تنقيح مجلة المياه لا بد أن يعرض على مجلس الأمن القومي.

لا يمكننا اليوم أن نأتي بفصل من أربعة أو خمسة أسطر لتنقيح هذه الإجراءات، صحيح أن هناك تجاوزات، وصحيح أن هناك نهب واستنزافا للطبقات المائية ولكن عوض أن نطالب بتشديد الرقابة لتسوية وضعيات الذين تجاوزوا القانون، بينما المنضبطين الذين

قاموا بتقديم تراخيص ووقع رفضها، سيشعرون بالظلم وبأنه اليوم لا يوجد عدالة.

المقترح اليوم بالرغم من أن النية كانت سليمة ولكن أخطر من أنه يمس بالأمن القومي المائي لأن "nappe d'eau" في الشمال ليست مماثلة لتلك الموجودة في الجنوب وهناك معايير فنية وتقنية لا بد من دراستها ووضعها في مجلة المياه. لا يمكننا أن نقوم بشطب كل ذلك بجرة قلم وبإحداث فصول جديدة للتسوية ولكم سيد النظر السادة النواب. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدة الوزيرة طلبت الكلمة، تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

شكرا السيد الرئيس.

إذا كما أشار السيد النائب هشام حسني هذا الفصل لا علاقة له بقانون المالية ويعتبر من فرسان الميزانية، المقترح الذي قدمه السيد النائب يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة، اقتراح مبلغا معلوما لتسوية هذه الآبار غير المرخص فيها هو الإجراء لا يدخل في مجال قانون المالية وهو يتعلق بمجلة المياه ومجلة المياه والمشروع الذي هو بصدد الإعداد يجرمان عملية الحفر غير المرخص فيها، اليوم مجلة المياه سارية المفعول وتجزم المخالفين الذين يحفرون دون ترخيص، وتنص المجلة على خطية تساوي 10% من كلفة الحفر.

أما المقادير التي قدمها السيد النائب ضمن مقترحه فهي ضئيلة جدا بالعلاقة مع نسبة 10% من كلفة الحفر التي تنص عليها مجلة المياه. وبالتالي، أؤكد مرة أخرى أن المقترح ليس له أي علاقة بقانون المالية، وهذا يدخل في إطار مجلة المياه التي هي موضوع مراجعة، وحتى وان كان هناك مردودا ماليا لهذه العملية فإنه ضئيل جدا بالمقارنة مع نسبة الخطية المنصوص عليها في مجلة المياه والتي تساوي 10% من كلفة الحفر وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا الاستعداد للتصويت.

الإذن، بالتصويت.

انتهاء التصويت.

63 موافقون، 12 محتفظون، 48 رافضون. تمت المصادقة على هذا الفصل.

أحيل الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد المقرر

المقترح التالي تقدم به السادة النواب المحترمون: عمر برهومي، عصام شوشان، شكري بن البحري، إبراهيم حسين، خالد حكيم المبروكي، عبد القادر عمار، فخري عبد الخالق، نجيب العكرمي، رياض جعيدان، ريم المعشوي، محمد أمين مباركي، سوسن المبروك، ريم الصغير، زينة جيب الله، جلال الخدمي، نزار الصديق، صالح السالمي، شفيق زعفروري وبلال ابن المشري.

إلغاء الفصل 28 من القانون عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012 المتعلق بقانون المالية

لسنة 2013

تلغى أحكام الفصل 28 من القانون عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012 المتعلق بقانون المالية لسنة 2013 وتعوض بما يلي:

الفصل 33 جديد

1- ينتفع التونسيون المقيمين بالخارج بالإعفاء من دفع الأداءات والمعاليم المستوجبة عند التوريد، وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والمعلومة على الاستهلاك وبالمعاليم الموظفة على رقم المعاملات إذا اقتضى الأمر عند الاقتناء بالسوق المحلية للتجهيزات والمعدات وشاحنة واحدة تندرج تحت البند التعريفي 87.04 مع خلاص نسبة 10% من المعاليم والأداء المستوجبة للشاحنة الواحدة وذلك بعنوان إنجاز المشاريع أو المساهمة في مشاريع في إطار التشريع المتعلق بتشجيع الاستثمارات الجاري به العمل.

2- تمنح الامتيازات الجبائية الميمنة بالفقرة الأولى من هذا الفصل لكل تونسي مقيم بالخارج عند كل توريد أو اقتناء بالسوق المحلية وذلك بمناسبة إنجاز مشروع أو توسعته أو المساهمة في مشروع أو تطويره وتغيير صبغته.

3- لا تقبل في نظام الامتياز الشاحنات التي يتجاوز عمرها في تاريخ التوريد 5 سنوات ابتداء من تاريخ أول إذن بالرجولان.

4- تقبل في نظام الامتياز الجرارات والمعدات الفلاحية بدون شرط العمر.

5- تضبط شروط وطرق منح الامتيازات الجبائية الميمنة بالفقرة 1 من هذا الفصل بمقتضى أمر.

انتهى هذا الفصل وسيدافع عنه النائب المحترم عمر برهومي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد عمر برهومي، تفضل.

السيد عمر برهومي

شكرا السيد الرئيس،

الزملاء المحترمين.

الفصل موجود أحدث منذ سنة 1974، وتم تحويله في سنة 1992، وبعد ذلك تم التضييق عليه في سنة 2013 نحن سنحافظ عليه كما هو بصيغته الموجودة، ولكن عدلنا في نقطتين، النقطة الأولى هي أكثر حيز زمني لجلب المعدات وإمكانية التوسعة والتطوير في نفس المشروع الذي انطلق منه الامتياز الجبائي. وبذلك تكون آلية مرافقة ومراقبة في نفس الوقت وسيكون ذلك مشروطا بنجاح المشروع ومساهمته في التشغيل وخلق الثروة. هذه هي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، حذفنا سقف العمر للجرارات الفلاحية فقط، لأن المعدات قابضة في الضيعة وتكنولوجيا الجرار الفلاحي والحاصدات لم تغيير منذ الخمسينات بقي نفس المحرك.

السادة النواب،

سأوضح لكم الصورة. اليوم، التونسي المقيم في الخارج يريد أن يبعث مشروعا، وتقوم الدولة بإعطائه امتيازات وتفرض عليه في حيز زمني ضيق لا يتجاوز السنة لجلب المعدات ثم يبقى بعد ذلك دون أي متابعة أو مراقبة. نحن نريد أن يكون هذا الحيز الزمني متواصلا في الزمن ويرتبط بنجاح المشروع، والأكثر من ذلك عند نجاح المشروع تفرض عليه الشراء من السوق المحلية الخاضعة لموردين معينين

عدددهم محدود والتي تستنزف العملة الصعبة من البنك المركزي وتبيع بأسعار حرة وفي نفس الوقت، الدولة تشجع على الاستثمار وتمنح 50% للفلاحين أو المقاولين. كل جرار مورد يوفر على الدولة حوالي 60 ألف دينار، الذي يمثل استنزاف للعملة الصعبة ولن تمنحه التشجيع، هذا هو التصور الذي أقدمه، ويمكننا التفاعل مع السيدة الوزيرة والاقتصار على المعدات الدارجة، أي كل ما هو عائم ويمثل تعسفا يمكننا التنازل عنه.

هذا تصور جديد يؤسس للانفتاح على وسائل الإنتاج وخلق الثروة والقطع مع المنظومة الريعية وخاصة التشريع البالية في الأمر عدد 1743 لسنة 1994 الذي حدد كل شيء إلى نظام رخص. شكرا للزملاء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

يعارض هذا المقترح الأستاذة منال بديدة تفضلي.

السيدة منال بديدة

شكرا السيد الرئيس،

مع احترامي لكل مواطنينا بالخارج الذين لهم مزايا كبيرة على الدولة التونسية من خلال تحويلاتهم التي تفوق مداخيل المجال السياحي، لكن أن نمنحهم امتيازات موسعة جدا بالشكل الذي ذكره الزميل، أنا أراه لا يستقيم، بل أراه ضربا من الجنون.

سيدي الرئيس، فيما يتمثل هذا الامتياز؟ يتمثل في أن كل مقيم بالخارج ينتفع بالإعفاءات الديوانية والجبائية عند إنجاز مشروع أو توسعة أو مساهمة أو تطوير، حيث ينتفع من التجهيزات والمعدات والشاحنات بدون قيد أو شرط.

السيد الرئيس، أرى أن هذا الإجراء غير عادل في خصوص باقي فئات المجتمع التونسي. إذا كنتم ترغبون في منح هذه الإعفاءات، فلتمنحوها لأبنائنا الذين يمكنون في المقاهي، أبناء الفئات الضعيفة والمحدودة الدخل ولأبنائنا أصحاب الشهادات العليا الذين ينتظرون 10 و15 سنة للحصول على عمل.

السيد الرئيس، أنا متمسكة بضرورة عدم المصادقة على هذا الفصل لأنه فيه إجحاف وضرر وهو غير عادل لبقية شبابنا من التونسيين المقيمين داخل الدولة التونسية، أعطوها للأهمل اللواتي فقدن أبناءهم في البحر أثناء بحثهم عن فرص عمل وأيضا السيد الرئيس، هذا الفصل له مساس كبير جدا على توازنات الدولة، وعندما نرجع إلى الفصل 49 من النظام الداخلي، نقول لأي زميل يريد أن يقدم إعفاءات أو نفقات تثقل كاهل الدولة فليقدم لنا المداخل التي يمكن أن تعوض هذه النفقات. هذا الفصل معارض للفصل 69 من الدستور وكذلك الفصل 49.

نحن نرغب في أن يسهم المقيمون بالخارج في بناء الدولة التونسية، لا أن يحصلوا على امتيازات من المفترض أن يستفيد منها أبناء الشعب التونسي من المعطلين والفقراء لذلك نتمسك برفض الفصل وأرجو من كل الزملاء التصويت على عدم مرور هذا الفصل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة الوزيرة تطلب الكلمة تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

المقترح الذي تقدم به السيد النائب المحترم والمتعلق بكل هذه الإعفاءات لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج، وكما قالت السيدة

لإخواننا التونسيين بالخارج وهذا لا يدخل في خانة عدم دعم هذه الفئة بل بالعكس، فقد منحه قانون المالية لهذه السنة امتيازات خاصة بالتونسيين بالخارج وصادقتم عليها في الأيام القليلة الفارطة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 39، محتفظون 21، رافضون 65. تم رفض المصادقة على هذا الفصل.

أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد المقرر

المقترح الثاني تقدم به السادة النواب المحترمون: ماجدة الورغي ونزار الصديق ومحمد أمين الورغي ونبيه ثابت وفاتن النصيبي ومليك كمون وحاتم هواوي ومحمد أمين المباركي وسيرين بوصندل.

1- تخفض قيمة البث للإذاعات الجهوية الخاصة من 100 ألف دينار إلى ثلاثون ألف دينار سنويا (30) ألف دينار) وتخصيص 20 % نصيب الإذاعات الجهوية الخاصة من جملة العائدات التي يدفعها المواطن المستمع للإذاعة في حقه من المعلوم من عائدات الاتاوة من فاتورة الكهرباء والغاز في معلوم الإذاعة والتلفزة وذلك لفائدة الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي مقابل التخفيض في قيمة البث وتعديله إلى ثلاثون ألف دينار في السنة لكل إذاعة جهوية خاصة، وتبلغ هذه العائدات تقريبا 100 مليون دينار في السنة ويخصص منها حاليا تقريبا 30 % للإعلام العمومي.

2 - تصنف الإذاعات الخاصة كمؤسسات تقدم خدمات مع تعديل نسبة الأداء على القيمة المضافة على أن الإذاعات تعتبر من المؤسسات التي تنشط في المجال الثقافي والأبداعي وهي تقدم خدمات بصفة عامة، وليست مؤسسة تجارية أو صناعية وليست لها بضاعة تقوم ببيعها لذلك يكون الأداء على القيمة المضافة بـ 7 % على غرار الفواتير التي يقدمها لها الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي والذي يقدم خدمات النافع بأداء على القيمة المضافة بـ 7 % عوضا عن 19 % للشركات التجارية التي توظف حاليا على الإذاعات عند الفوترة.

3. جدولة الديون على 10 سنوات بالنسبة للإذاعات الجهوية الخاصة من الديون المتخلدة بذمتها لدى الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي.

النائبة، التونسيون المقيمون بالخارج هم عائلتنا وأبنائنا ولا يمكن لأحد أن يشكك في ذلك، نحن اليوم جميعا تونسيين سواء داخل البلاد أو خارجها. لدينا تونسيين في الداخل وآخرون في الخارج وليس بإمكان أي شخص أن ينازع في دعمنا لإخواننا التونسيين بالخارج.

ولكن أود أن أذكر على مستوى قانون المالية الذي تقدمنا به هناك مقترح فصل إضافي على مستوى لجنة المالية يتعلق بالتونسيين المقيمين بالخارج وقد تبنت هذا المقترح لجنة المالية وتمت المصادقة عليه في الجلسة العامة ويتعلق بتسوية وضعية العربات والشاحنات والمعدات والتجهيزات الموردة من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وهو امتياز كبير جدا تم تقديمه على مستوى لجنة المالية وتمت المصادقة عليه وهو امتياز يخص التونسيين المقيمين بالخارج وفي قانون المالية للسنة الماضية تم منح امتياز هام للتونسيين بالخارج.

كما تعلمون أيضا أنه على مستوى تنقيح الأمر 95 هناك عدة امتيازات تم إدراجها في تنقيح هذا الأمر بتعليمات من سيادة رئيس الجمهورية تخص التونسيين بالخارج. في الحقيقة هناك امتيازات متتالية يتم منحها لهذه الفئة.

بالنسبة إلى هذا الامتياز، قانون المالية يتضمن امتيازات تخص العربات والشاحنات والتجهيزات والمعدات الموردة من قبل التونسيين بالخارج، أريد أن أقول أيضا أنه علاوة على كل هذا التونسيين بالخارج في التشريع الحالي في صورة إنجازهم مشروع أو المساهمة في مشروع ينتفعون بالإعفاء من المعاليم الديوانية والأداءات المستوجبة عند توريد التجهيزات والمعدات اللازمة لإنجاز المشروع وكذلك ينتفعون بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك وكل المعاليم الموظفة على رقم المعاملات عند الاقتناء المحلي للتجهيزات والمعدات اللازمة للمشروع وينتفعون بدفع 10% من مبلغ المعاليم والأداءات المستوجبة بعنوان توريد الشاحنة، وتمنح هذه الامتيازات لهذه الفئة وبالتالي تجديد الانتفاع كما اقترحه السيد النائب يتعارض مع مقتضيات الفصل 69 من الدستور لأن الأمر يتعلق بامتياز جبائي فيه نفقة إضافية للخزينة وهذا في الحقيقة يتعلق بفئة تتمتع بالكثير من الامتيازات كما شرحت هذا الموضوع وكذلك السيدة النائبة شرحت.

وبالتالي فإن هذا المقترح مخالف للفصل 69 من الدستور وللـفصل 49 من الميزانية وهو عبارة على تكملة لفصل تمت المصادقة عليه يخص التونسيين بالخارج ويمنحهم امتيازات استثنائية، وبالتالي نحن كجهة مبادرة غير موافقين على تمرير هذا الفصل وأرجو من السيدات والسادة النواب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار لهذا المعطى وكذلك لكل المبررات والتبريرات التي تقدمت بها بالنسبة

الإذاعة	المبلغ
أوليس أف أم	170 ألف دينار
أو وارس أف أم	210 ألف دينار
صبرة أف أم	400 ألف دينار
أم أف أم	200 ألف دينار

400 ألف دينار	كنوز أف أم
489 ألف دينار	كاب أف أم
10 ألف دينار	أوكسيجان أف أم
30 ألف دينار	مساكن أف أم
160 ألف دينار	الكرامة أف أم
	راديو ماد أف أم

الإذاعي والتلفزي هناك ولاية مدنين أوليس أف أم أووازييس أف أم قابس وصبرة أف أم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا من يعارض هذا المقترح؟ السيد حمادي الغيلاني. تفضل.

السيد حمادي الغيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا زميلاتي زملائي،

بالنسبة إلى هذا الفصل كان بودي أن تذكر الإذاعات الجمعياتية، الإذاعات الوطنية، إذاعات القرب التي تهتم بشؤون المواطن عن قرب والتي ساهمت في كل المحطات السياسية في البلاد وهي التي تقرب صورة المواطن من الإدارة ومن السلط للارتقاء بالمواطن وهذه الإذاعات الجمعياتية اسم على مسمى ويفترض أنها هي إذاعات الواب وإذاعات الجمعيات عكس الإذاعات الخاصة وحين نقول الخاصة فهي وراءها استثمار خاص بقطع النظر عن هوية هذا الشخص ولا نريد أن نميز بينهم.

وأدعو زميلاتي وزملائي إلى التصويت على عدم تمرير هذا الفصل لأن فيه نوعا من التمييز في جهة كانت هي أحق بجدولة ديونها وتعرفون الإذاعات الوطنية إذاعة واب على مستوى معتمدية أو إذاعة جمعياتية على مستوى جهة كاملة لها ديون عند محطة الإرسال الإذاعي وهي أيضا تطالب بهذا الحق وتطالب بجدولة ديونها. وعلى هذا الاعتبار أقول أن الإذاعات الجهوية الخاصة موجبة للاستثمار ووراءها رأس مال عكس الإذاعات الأخرى وهذا أدعو زميلاتي وزملائي إلى عدم تمرير هذا الفصل في إطار العدالة بين كل الناس. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدة الوزيرة تطلب الكلمة. تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

قبل أن نبين موقفنا من المقترح، أذكر أن ميزانية الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي فيها موارد ذاتية وفيها منحة من قبل الدولة.

الموارد الذاتية للديوان تناهز 12 مليون دينار وهي موارد ضئيلة مقارنة بالموارد التي كانت تدخل للديوان والتي تفوق أحيانا 16 مليون دينار والتي تقلصت في الخمس سنوات الأخيرة ومع الموارد الذاتية للديوان هناك منحة من ميزانية الدولة وبالتالي كل نقص في الموارد بالنسبة إلى الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي ينجر عنه تحمل هذا التراجع على ميزانية الدولة لأن هناك منحة تعطى ميزانية الدولة حتى يجد الديوان توازنه أي أن كل تخفيض في موارد الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي ستتحمله في الأخير ميزانية

انتهى هذا المقترح وتدافع عنه النائبة المحترمة ماجدة الورغي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائبة المحترمة السيدة ماجدة الورغي. تفضلي.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الزملاء،

كل الشعب التونسي يتسلم اليوم فاتورة الكهرباء وفيها الأداء على الإذاعة والتلفزة ونحن كشعب تونسي ليست لنا أية مشكلة مع الإذاعة والتلفزة، هذا المعلم العريق والذي نشأنا عليه كلنا ولكن أتحدث عن نفسي في هذه النقطة بالذات أنا كمواطنة لم أشاهد التلفاز منذ ست سنوات وليس هذا فحسب إذا لدي في منزلي العداد الكهربائي الذي أسدد عليه هذا الأداء وإذا كان لدي مستودع سأؤجره لبائع خضروا وأركز عدادا تجاريا وأدفع نفس الأداء، لذا اليوم أنا كتونسية لا أنتفع بخدمات حتى أدفع معاليهمها.

هذه الأداءات سادتي الكرام توفر سنويا 100 مليون دينار وترصد للإذاعة والتلفزة 30 مليون دينار، نريد أن نعرف اليوم أين ترصد 70 مليون دينار.

في المقابل هناك من استثمر في الولايات في تعدد القطاع السمعي والبصري وعملوا على تركيز إذاعات جهوية استقطبت عددا كبيرا من اليد العاملة التي عاشت البطالة من صحفيين ومعدّي برامج ومقدمين وتقني صوت وإخراج وعملة ومنظفات وسائقون يعني شغل عدد كبير من اليد العاملة التي كانت عاطلة ولم تجد عملا.

هؤلاء الذين يستثمرون في مناطق داخلية في إطار هذا القطاع شرطت الدولة عليهم أن تكون المداخل للإشهار فقط وأتحدث عن الإذاعات الجهوية الخاصة يعني ليس وراءها مال فاسد ليضخ في هذه المؤسسة ولا وراءها جمعية مجهولة ولا موارد مادية مجهولة فقط الإشهار ونصرف فقط بالإشهار لذلك ما هو الإشهار الذي يمكن أن أجده إذا تحدثنا عن منطقة داخلية ولا أرغب في ذكرها حتى لا نقع في التمييز حقيقة ما هو الإشهار الذي نجده مع كامل احتراماتي اشهار حلاقة أو حلاق أو نقطة لبيع الفواكه الجافة وأنا مطالبة أن أجمع سنويا 100 ألف دينار ثمن "ONT" أي البث.

إذن، سيدتي الكريمة، الإذاعات الجهوية الخاصة عملت في كل المحطات وفي كل التواريخ خلال العشر سنوات الفارطة اليوم من حقنا أن نطالب بتخفيض قيمة البث للإذاعات الجهوية من 100 ألف دينار إلى 30 ألف دينار وننخلى عن المطة الثانية ونمر إلى المطة الثالثة جدولته ديون على عشر سنوات بالنسبة للإذاعات الجهوية الخاصة من الديون المتخلدة بذمتها لدى الديوان الوطني للإرسال

الدولة لأنها هي من تمنحه منحة وبالتالي المقترح هو في تعارض تام مع الفصل 69 من الدستور والفصل 49 من القانون الأساسي للميزانية وهذا السيدات والسادة النواب يجب أن تأخذ بعين الاعتبار.

ملاحظة أخرى أريد أن أسوقها فيما يتعلق بالمقترح الذي قدمته السيدة النائبة المحترمة هي قدمت تخفيضا في قيمة البث للإذاعات الجهوية بصفة أفقية إلى 30 ألف دينار سنويا وحسب مصالح الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي يقولون بأنه لا يمكن عمليا توحيد قيمة البث لكافة الإذاعات بنفس القيمة باعتبار التفاوت الكبير في مجال التغطية بين مختلف الإذاعات حسب التضاريس المتواجدة في رقعة البث وحسب عدد السكان.

مسألة أخرى أريد اضافتها أن مسألة التخفيضات في معالم البث للإذاعات الخاصة والجمعياتية والتلفزات وما إلى ذلك، هذا الإجراء سبق على مستوى مجلس وزاري انعقد في أكتوبر 2022 واتخذ قرارا في هذا الخصوص يتعلق بهذه المسألة يعني الاقتراح الذي قدمته السيدة النائبة ليس من مجال القانون وليس من مجال قانون المالية.

كذلك مسألة الجدولة التي اقترحتها السيدة النائبة لمدة عشر سنوات هنا ديون الديوان إلى غاية سنة 2022 هي اليوم محل جدولة على امتداد عشر سنوات وكذلك فإن عملية جدولة الديون تكون خارج إطار قانون المالية وهي تدخل في إطار قرارات صلب مجالس وزارية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدة النائبة أفادت أنها تتخلى عن الفقرة الثانية من المقترح، في هذه الحالة تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تجزئة مقترحات التعديل وان تم التمسك بالمقترح فإنه سيتم التصويت عليه في صيغته المعروضة وعلى كل حال سنطلب رأي اللجنة في ذلك فضلا على أن المقترح يشكل مخالفة لمقتضيات الفصل 49 من القانون الأساسي للميزانية.

تفضل السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة زميلتنا المحترمة التي تقدمت بهذه المبادرة طلبت منا منذ ورود هذا الفصل إلى مكتب اللجنة أن تتخلى عن هذه الفقرة ونحن قبلنا بصدر رحب. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن تمر إلى التصويت. الإذن بالتصويت. التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 61 صوتا نعم مقابل 17 محتفظ و51 رافضون. تمت المصادقة على هذا الفصل.

الكلمة للجنة. تفضل، قبل ذلك السيدة الوزيرة طلبت الكلمة تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

بقيت عدة فصول لنطلع عليها وهذا سيرجعنا لما قلناه البارحة بكل صراحة بعد تقديم كل التوضيحات في إطار المسؤولية التي أتواجد فيها وأقول بأنه مخالف للفصل 69 من الدستور وأقول بأنه

نفقة إضافية بصفة آلية وفسرت لكم بأن مواردهم محدودة والدولة هي التي تقدم لهم بمنحة في الميزانية.

قلت أيضا أن المقترحات لا تدخل في مجال القانون ولا أرى أكثر من هذه التبريرات وهذه التفسيرات وفي الحقيقة بكل صراحة وعذرا كأن كل من قدم مقترح يتوجب علينا تمريره وهذا لا يستقيم ولا يمكن أن يتضمن قانون المالية أمورا من هذا النوع، من فضلكم بكل لطف نحن نعمل مع بعضنا منذ مدة وطويلة أيام ونعمل كعائلة واحدة ولكن يجب أن تستمعوا لمبرراتي كوزيرة مالية ولو أن كلامي غير مفهوم قولوا لي سأعيد شرحه ولكن أعتقد أن كلامي كان واضحا حين ذكرت الفصل 69 فإن هناك أطرا قانونية يجب علينا جميعا أن نحترمها وأنتم كسلطة تشريعية يجب أن تعتبروا هذه الأمور أولوية.

هناك عدة اقتراحات تجاوبنا معها وقبلناها لكن في كل مرة أخذ المصحح وأفسر وأقول بأن هذا ليس من مجال القانون وأقول بأنه على مستوى المجالس الوزارية تمت حلحلة عدة وضعيات فنضعه مرة أخرى ويدرج كفصل في قانون المالية وفي الرائد الرسمي بكل صراحة السيد الرئيس لا أعرف ماذا حصل، اعتقدت أننا اتفقنا البارحة حول التمشي الذي سنواصل فيه وأعتقد أنه إلى حد الآن هناك أمور غير مفهومة السيد الرئيس فلا معنى للعودة في كل مرة حقيقة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة الوزيرة، لديك الفصل 112 يمكن أن تستعمله في الأخير لا أكثر ولا أقل وهذه هي الإجراءات الموجودة ونحن نعتمد على سلامة الإجراءات.

الكلمة للسيد مقرر اللجنة. تفضل.

السيد المقرر

شكرا، المقترح الثاني تقدم به السادة النواب المحترمون: يسري البواب، باديس بلحاج علي، نجلاء اللحياني، هالة جاب الله، صابر المصمودي، حسن جربوعي، وليد حاجي وسيرين المرابط وقد تم سحب هذا المقترح.

الفصل الذي يليه تقدم به السادة النواب المحترمون: ريم المعشوي، ياسر قراري، آمال المؤدب، حسن جربوعي، رضا دلاعي، أيمن البوغديري، بسمة الهمامي، ريم الصغير، أسماء الدرويش، شكري بن البحري، ثابت العابد، محمد أمين مباركي، محمد زياد الماهر، عواطف الشنيتي، يسري البواب، ضعي السالحي، أحمد سعيداني، عبد الستار زارعي وعماد الدين السديري.

فصل جديد 15 مكرر:

"إحداث صندوق وطني للمياه والغابات"

1-يحدث صندوق خاص يطلق عليه اسم "صندوق وطني للمياه والغابات" تكريسا لمبدأ العدالة في تعريف مياه الشرب بين منتفعي الجماع والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بتحمل الصندوق لمصاريف الطاقة التي يُقْتَرَحُ صرفها مباشرة للشركة التونسية للكهرباء والغاز بعد استجابة المجمع لشروط حسن التصرف.

كما يساهم الصندوق في تحسين ظروف عيش متساكني الغابات بالمساعدة على خلق موارد رزق والتشجيع على بناء مآجل مائة بإسداء منح خصوصية بهذه المناطق

ويتولى الوزير المكلف بالفلاحة الإذن بالدفع لمصاريف الصندوق. وتضبط شروط وإجراءات تسيير الصندوق والتصرف فيه بمقتضى أمر.

(2) تمويل الصندوق:

توظيف خصم بـ 10 مليمات على كل لتر من المياه المعدنية يتحملة المستهلك.

توظيف نسبة 1% من رقم معاملات الشركات المنتجة للمياه المعدنية لفائدة الصندوق في إطار المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

توظيف نسبة 1% من رقم معاملات الشركات الناشطة في مجال استغلال المنتوجات الغابية لفائدة الصندوق في إطار المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

الهبات والتبرعات وموارد أخرى.

(3) التصرف في موارد الصندوق:

وزير الفلاحة أمر قبض وصرف الصندوق.

يتم التصرف في موارد الصندوق بالتنسيق بين وزارة الفلاحة والمجالس الجهوية للتنمية ويضبط ذلك بأمر.

انتهى هذا المقترح وسيدافع عنه النائب المحترم عماد الدين السديري.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد عماد الدين السديري. تفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكرا السيد الرئيس،

زملائي أعضاء مجلس نواب الشعب،

أعتقد أن هذا الصندوق فيه عنوانان هما المياه والغابات وأكد وأن كل تونسي يحلم بشربة ماء ويحلم أيضا بغاية تكون محمية وقادرة أن توفر الأكسجين وثروات لكل المواطنين التونسيين وتوفر أيضا مجالا للسياحة ولكن نرى أن وزارة الفلاحة كيهكل رسمي غير قادرة الآن على أن تضطلع بهذا الدور خاصة في توفير مياه صالحة للشرب لكل المواطنين احتراما للدستور ولما جاء فيه.

وفي ظل هذا أتحدث عن الغابات وعن ثروات غابية تستغل وأيضا يتم انتهاكها 10,000 هكتار سنويا تحرق والدولة غير قادرة على أن تشبها وتشجرها من جديد، 24 مليون دينار هي موارد رسمية من الغابات، موارد مباشرة.

أيضا 250 مليون دينار هي موارد غير مباشرة، أرقام بالإمكان تثميتها والمحافظة عليها ولكن في ظل هذا التقصير فانه وجب وجود صندوق لدعم وزارتنا من أجل المحافظة على هذه الثروات.

أتحدث عن الغابات وأقرنها بالمياه لأن الغابات هي المتسبب الرسمي في التهاطلات المطرية ولكن أقول إن الدستور غير محترم في الريف وبجوار الغابات وكأنتنا جننا من كوكب آخر.

الدستور يقول على الدولة توفير الماء الصالح للشرب للجميع على قدم المساواة وعليها المحافظة على الثروة المائية للأجيال القادمة.

ونحن بصراحة في الريف نشرب الماء 300 مرة أكثر من أي منطقة أخرى وعاء الماء في ساعات الذروة نشتره بـ 12 و15 دينار ويتكلف لنا المتر مكعب بـ 60 دينار يعني 300 مرة أعلى من الاستهلاك العادي.

لما حاولنا أن نؤسس لهذا الصندوق فإننا حاولنا أن نؤسس لعدالة اجتماعية بين كل المواطنين لأنني متيقن أن السادة النواب عندهم عطف خاص على كل عموم الشعب وخاصة متساكني الريف الذين يحافظون على مواقعهم وربما ينقذون الدولة من مشاكل لأن في نزوحهم ستصبح للدولة مشكلة كبيرة.

شركات المياه تستغل المياه بأثمان زهيدة عشرة مليمات لو يقع اقتطاعها لن تفقر هذا الصندوق ولما فكرنا في الموضوع فكرنا في مؤازرة الدولة وفي توفير الأمن المائي الذي هو من أمن المجتمع لكل التونسيين ولجميع التونسيين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، من يعارض هذا المقترح؟ السيدة منال بديدة. تفضلي.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الزملاء، حتى وان غضبتم مني فإن قانون المالية سيقراه مختصون في القانون ومختصون في الجبائية وسهمزؤون منا وستصبح موضع سخرية حقيقية وهناك أشياء حين نقول أن مجالها القانون فهذا صحيح وأتحدث هنا لست كمتعاطفة مع الوزارة كما يقول الزملاء لأنني ابنة الوزارة، أطمئنكم بعد أن أكمل الخمس سنوات بمجلس النواب سأعود إلى المحاماة فأنا محامية لدى الاستئناف ولن أذهب لوزارة المالية ولست متعاطفة معهم لأنني ابنة وزارة المالية أنا متعاطفة لأنني ابنة القانون لا غير.

اليوم كأنه أصبح لدينا قانون مالية وقانون مالية موازي فالمصادقة لا تكون بالعاطفة وبالكتلة وباسم الزمالة وكذا.

بالنسبة إلى هذا الصندوق هو ليس مجال القانون، بل مجلة المياه والموارد، يا زميلة من فضلك ان لم تريدي أن تستمعي لي يمكنك الخروج...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من فضلكم.

السيدة منال بديدة

بالنسبة إلى الموارد من أين تتأتى؟ 10 مليم سنضيفها في قارورة الماء وستصبح فاتورها عند بائع المياه 100 دينار وتثقل علينا نحن مستهلكي المياه و1% أيضا من رقم المعاملات على الشركات المنتجة للمياه سندفعها نحن المواطنين البسطاء الذين نشرب المياه المعدنية وغيرها يعني أن الصندوق في ظاهره يخدم المواطن البسيط والناس في الأرياف ولكن في عمقه بالعكس سيزيد في تكلفة المياه.

فرجاء السادة الزملاء اقرؤوا الفصول بتمعن وعدم تمرير مثل هذه الفصول واعذروني هذا ليس تعسفا عليكم بل هذه كلمة الحق أقولها ولا أخاف من أحد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أذكر مرة أخرى بوجوب المحافظة على الهدوء، الزميل الذي يأخذ الكلمة ليدافع له الحرية المطلقة في الدفاع عن رأيه والزميل أو الزميلة الذي يأخذ الكلمة للمعارضة كذلك له الحرية المطلقة وإن كل معارضة أو كل تشويش يعتبر إخلالا بنظام الجلسة.

السيدة الوزيرة طلبت الكلمة. تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سأرفع الجلسة وحين يتوفر النظام سأرجع.

(كانت الساعة الثالثة وخمس وثلاثين دقيقة بعد الزوال)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في فصول مشروع قانون المالية

لسنة 2025

(كانت الساعة الرابعة وأربعين دقيقة بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد مقرر اللجنة تفضل.

السيد المقرر

نمر إلى التصويت على هذا المقترح سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة المالية

شكرا سيدي الرئيس،

المقترح بإحداث صندوق وطني للمياه والغابات أريد أن ألفت الانتباه أن هذا يدخل في مهمة وزارة الفلاحة وصادقتم على المهمة يعني هناك صندوق فيه موارد ونفقات ومن الطبيعي أن أي صندوق يتم إحداثه تأخذ المهمة بعين الاعتبار وقد صادقتم على مهمة وزارة الفلاحة وهذا مخالف لأحكام الميزانية ومخالف لأحكام الدستور، يعني لا يمكننا أن نرجع لهذا مع العلم أن كل ما يتعلق بالمواجل عندكم فصل صادقتم عليه يتعلق بمنح قروض على خط تمويل ميزانية الدولة بدون فائدة للمواجل كما يتم بناء مواجل مجانية في المناطق الريفية عن طريق وزارة الفلاحة في إطار البرنامج الوطني للمحافظة على المياه وأديم الأرض وذلك في إطار المشاريع الفلاحية المندمجة.

بالإضافة إلى الفصل المتعلق بالتمديد في الحصول على قروض الذي أخبرتكم عنه المتعلق بالمواجل وصادقتم عليه.

بالنسبة إلى الغابات يتم سنويا ترسيم اعتمادات لفائدة البرنامج الوطني للغابات على موارد ميزانية الدولة 67 مليون دينار سنة 2025 رسمنا 67 مليون دينار لبرنامج الغابات في جميع الولايات لإنجاز جميع المكونات الخاصة بالغابات وذلك بهدف فك عزلة المتساكنين بالغابات.

بالإضافة إلى المشاريع الفلاحية في قطاع الغابات والتي تحتوي على مكونات تمكن من تعزيز صمود السكان في المناطق الغابية على غرار تمويل أنشطة مدرة للدخل، استثمارات، مقاومة الحرائق مع العلم أنه تم إدراج مشروعين جديدين بميزانية مهمة الفلاحة سنة 2025 مشروع دعم الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية المتدهورة بكلفة 74 مليون دينار.

المشروع المندمج للسياحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي بكلفة 130 مليون دينار وبالتالي فإن جميع التدخلات المقترحة تمويلها

على موارد الصندوق المقترح احداثه يتم تمويلها على ميزانية الدولة في إطار مهمة الفلاحة التي تمت المصادقة عليها وأي تمويل آخر يعتبر نفقة زائدة وغير مطابقة لأحكام الفصل 49 من الميزانية.

وشكرا السيد رئيس وأؤكد على أن تمرير هذا الفصل يتناقض مع أحكام الميزانية وقد تمت المصادقة على مهمة الفلاحة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 17 صوتا نعم مقابل 15 محتفظ و79 رافضون. لم تقع المصادقة على هذا الفصل.

اللجنة تفضل.

السيد المقرر

نمر إلى المقترح رقم 66 وقد تم سحبه.

المقترح رقم 67 وتم سحبه.

المقترح 68 تقدم به السادة النواب المحترمون: شكري بن البحري، محمد علي، ظافر الصغيري، فوزي دعاس، فاطمة المسدي، محمد الماجدي، ياسر قراري، علي بوزوزية، ممي عامر، أحمد السعيداني، صابر المصمودي، عادل بالضيفاف، عواطف الشنيتي، عبد الحافظ الوحيشي وثابت العابد.

يتم إعفاء الفوائد الموظفة على الادخار البريدي من الخصم من المورد.

انتهى هذا المقترح وسيدافع عنه النائب المحترم شكري بن البحري.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد شكري بن البحري.

السيد شكري بن البحري

شكرا،

زملائي زميلاتي النواب،

خلال هذه الأيام مثل كل يوم نرى حملات يقوم بها البريد التونسي ويشجع على الادخار شعارات مثل "الادخار البريدي استثمار ضمان وأمان لغد أفضل" أو "مع ادخار البريد الخير يزيد"، المواطن التونسي يجب أن يعرف إنه حين يدخر ماله في البريد فهو يساعد الدولة ويساهم في المشاريع الاستراتيجية والاستثمارات التي لها طاقة تشغيلية كبيرة ويساهم في تنمية المناطق الداخلية وتمويل الصناديق الاستثمارية لأن أموال الادخار موجهة لخزينة الدولة مباشرة وتحديدًا صندوق الودائع والأمانات الذي أكثر من 80% من موارده متأتية من الادخار البريدي يعني الادخار البريدي حل لتمويل الميزانية.

الادخار البريدي هو آلية لحل للوضع المالية الصعبة التي تعيشها البلاد وهو تكريس لمنطق التعويل على الذات ويمكن لأن يحد من حجم القروض التي تأخذها الدولة من البنوك بنسب كبيرة وفوائض مشطة لذلك يجب أن نشجع المواطن التونسي على الادخار البريدي ويجب أن نمكنه من امتياز وأقل شيء نفعه أن يتم التخفيض على نسبة الأداء على القيمة المضافة على نسبة الفائدة

الموظفة على الادخار البريدي والفوائد المرصودة للبنوك تتوجه امتيازاً للمواطن وهذا أفضل.

يجب أن نساهم في دعم البريد وفي تطوير ثقافة الادخار البريدي. الادخار البريدي منتوج تونسي عمره 72 سنة هو الحل الآن، حل مهم لدعم الميزانية، للأسف البريد التونسي يتعرض طيلة سنوات الى صعوبات وليس هناك أي إجراء لفائدته ولا تطوير خدماته يريدونه أن لا يتقدم ويتطور ولا أحد في تونس ينكر أن لوبيات القطاع المالي والبنكي يريدون أن يدمروا البريد ويفعلون المستحيل حتى لا تتحول الى بنك فهم يعطلونها وينافسونها في كل خدماتها أدرجوا الطرود والحوالات وأحدثوا مؤسسات موازية في كل الجهات تنافس في خدمات البريد ويستقطبون الحرفاء بالامتيازات و"بالروج" والقروض.

تقلصت خدمات البريد أمام مرأى الدولة وهرب حرفاء البريد واضطروا للتعامل مع البنوك أمام مرأى البريد وهو جامد خامد لم يواكب التطورات دون تدخل من الدولة فلم تقدم امتيازات ولا قامت بإجراءات ولا توجد تشريعات ونحن نتفجع.

هذا الفصل هو إجراء وطني لدعم البريد ومقترح جدي لتحفيز المواطن حتى يقف مع بلاده وقفة تاريخية، المؤسسة الوطنية ضد اللوبيات البنكية أليس شعاركم "ادخار البريد الخير يزيد"، والتعويل على الذات، هذا الإجراء هو تفعيل للشعارات حتى لا تبقى شعارات ولا تقولوا أن هذا الفصل لا يدخل ضمن القانون الأساسي للميزانية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرأي المعارض للسيد هشام حسني. تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، الانعكاسات المالية لهذا الإجراء هو انعكاس هام وهام جدا وهنا حقا يتعارض مع الفصل 49 من القانون الأساسي للميزانية.

ثانيا، هذا الإجراء هو مخالف تماما لقانون المنافسة وإذا أردنا دعم البريد يمكن بمقترح قانون أن يصبح هناك البنك البريدي ولكن مثل هذه الإجراءات تتعارض تماما مع قانون المنافسة ومع القانون الأساسي للميزانية ولا يمكن أن يكون هذا في قانون المالية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة المالية

مرة أخرى في نفس المداخلة نفس المبررات يمكن أن أقولها في هذا الفصل بكل صراحة وفي الحقيقة السيد النائب المحترم في نقاشنا معه صلب لجنة المالية فسرنا له وحسب ما فهمنا أنه اقتنع لكنه تشبث مجددا بهذا المقترح المخالف للفصل 49 من قانون الأساسي للميزانية لأن فيه نفقات إضافية ومسألة أخرى أيضا أريد أن أقولها اليوم منظومة الادخار بصفة عامة فيها نظام تفاضلي يتعلق بإعفاء أو طرح 6000 دينار سنويا من فوائض الادخار لدى البريد، ما معنى 6000 دينار سنويا؟ معناه ما يقارب حسابات الادخار التي تفوق 85,000 دينار يعني شخص عنده حساب ادخار فيه 85,000 دينار هو مبلغ محترم جدا وفيه اعفاء لأن الأمر يتعلق بطرح 6000 من مبلغ الفوائد الخاضعة للضريبة.

تحدث السيد النائب عن مسألة "TVA" في مداخلته، فوائض الادخار معفية من الأداء على القيمة المضافة لا توجد "TVA"

والمقترح ينص على أن يتم الاعفاء على الادخار البريدي من الخصم من المورد حتى مسألة الصياغة لا تستقيم ولا يمكن أن تكون في إطار القانون وأنتم تعرفون أن هناك مجالات موجودة في التشريع الجبائي ولما يتعلق الأمر بتنقيح أو بإضافة لا يمكن أن يكون إلا في إطار المجلة المعنية ولا يمكن أن يكون فصلا منفصلا وهناك إشكال على مستوى الصياغة وإشكال على مستوى كيفية عدم إدراج هذا الفصل في إطار المجلة المعنية، والمهم والأهم من كل هذا فهو فصل مخالف للفصل 49 من القانون الأساسي للميزانية وهذا السيد رئيس المجلس كغيره من الفصول لا يمكن المصادقة عليه في إطار احترام الدستور والقوانين القائمة وسارية المفعول وهذه مسؤولية تتقاسمها جميعا وفصل كهذا مخالف للفصل 49، لا يمكن أن يكون ضمن الفصول التي يتم تمريرها.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نمر إلى التصويت.

الأذن بالتصويت. التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 13 صوتا نعم مقابل 12 محتفظ و90 رافضون. لم تقع المصادقة على هذا الفصل.

الكلمة للجنة..

السيد المقرر

المقترح 69، تم سحبه.

المقترح رقم 70 مقدم من السادة النواب المحترمين: عبد الحافظ الوحيشي، مهى عامر، صابر المصمودي، عادل ضيايف، عواطف الشنيتي، ثابت العابد، أسماء درويش، علي بوزوزيه، شكري بن البحري، محمد علي، ظافر صغيري، فوزي الدعاس، محمد الماجدي، أحمد السعيداني.

تم سحبه لفائدة الوزارة.

المقترح رقم 71 تم سحبه.

المقترح التالي من السادة النواب المحترمين: حمدي بن صالح، بسمة الهمامي، محمد علي، هالة جاب الله، أسماء درويش وريم الصغير.

قانون منظم للتراخيص المخصصة لاستعمال آلة الدرون وتوجيه المداخل لصندوق تشجيع الإنتاج السمعي البصري صلب وزارة الثقافة

1- يسمح فقط لشركات الإنتاج السمعي البصري والقنوات التلفزيونية والجامعات التقنية للتعليم العالي والمؤسسات الراغبة في تصنيع آلة الدرون باستعمال الدرون وذلك بعد وضع إعلام كتابي في أقرب مركز أمن لمكان الاستعمال ويكون مرفوقا بوثائق المؤسسة المالكة للدرون نسخة من سجل تجاري وبتبندا ويتضمن الإعلام وجوبا تحديدا المدة الزمنية ومكان وهوية الشخص الذي سيتحكم فيه.

2- كل مطلب إعلام باستعمال آلة الدرون يكون مرفوقا بالضرورة بطابع جبائي بقيمة 30 دينارا، يتوجه مباشرة لصندوق تشجيع الإنتاج السمعي البصري.

3- يمنع منعاً باتاً استعمال آلة الدرون فوق الثكنات العسكرية والمطارات والمؤسسات السيادية للدولة، كما يمنع منعاً باتاً آلة

الدرون بطريقة تنتهك الملكية الخاصة للأخرين وكل مخالفة واضحة لذلك ينجر عنها حجز الآلة وتبعات عدلية.

4- للسيد وزير الفلاحة والفريق التقني الذي يفوضه إمكانية منح ترخيص كتابي في استعمال آلة الدرون للاستعمالات الفلاحية وذلك بعد تحديد هوية الفلاح وحدود ملكيته الفلاحية، ونوعية الآلة التي يريد استعمالها ويتم الاسترشاد وجوبا من المصالح المختصة قبل منح التراخيص.

انتهى المقترح الإضافي.

السادة والسيدات النواب،

لقد تم توزيع هذا المقترح في ورقة منفردة نتيجة خطأ في الطباعة.

يدافع عن هذا المقترح النائب المحترم حمدي بن صالح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق للسيد حمدي بن صالح تفضل.

السيد حمدي بن صالح

شكرا للسيد مقرر لجنة المالية على إصلاح الخطأ.

آلة الدرون أصبحت لغزا في تونس في حين أن هذه المسألة أصبحت حتى في الدول المتخلفة أمرا عاديا وتجاوزوا هذا قانونيا.

تم إدراج هذا المقترح في قانون المالية لأن كل من سيسعمل آلة الدرون سيدفع 30 دينارا لشراء طابع جبائي على كل عملية استعمال لآلة الدرون.

وللتوضيح للسيدة وزيرة المالية وقد تحدثنا في هذا الموضوع سابقا، ذكرت بأن المسألة أمنية، تم تقديم هذا المقترح كقانون منذ 8 أشهر تقريبا وتمت الاستماع لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة النقل واعتبروا أن المقترح جيد وقالوا أن لديهم مقترح آخر سيتقدمون به وقد مرت 8 أشهر وإلى حد الآن لم يتقدموا بأي مقترح. الشباب ينتظرون ذلك وشركات الإنتاج السمعي البصري والقنوات التلفزيونية والإذاعات والجامعات التقنية الكل يرغب في رؤية تونس من زاوية جديدة، العديد من الدول المجاورة يستعملون هذه الآلة عادي جدا ونحن تشجيعا لقطاع السياحة، ولنقدم صورة أخرى لتونس يجب علينا أن نصادق وأن نصوت مع لصالح هذا القانون الذي ينص على ما يلي:

شركات الإنتاج السمعي البصري والقنوات التلفزيونية والجامعات التقنية للتعليم العالي والمؤسسات الراغبة في تصنيع آلة الدرون ترسل شخصا ليقوم باستعمال آلة الدرون على سبيل المثال بمنطقة باردو يتقدم لأقرب مركز أمني بالبايندا مرفقة بالسجل التجاري ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية وشهادة كفاءة مهنية تخول له استعمال هذه الآلة ويحدد الإطار المكاني والزمني للاستعمال وما على وزارة الداخلية إلا أن تقوم بإرسال عون للمراقبة، إضافة لذلك هذا سيساهم في ضخ مداخيل إضافية للدولة وحجة اختلال التوازن المالي هذا غير موجود وقد حددنا ذلك من خلال ما يلي، "يمنع منعاً باتاً استعمال آلة الدرون فوق الثكنات العسكرية والمطارات والمؤسسات السيادية والممتلكات الخاصة".

أما بالنسبة إلى استعمالات آلة الدرون بالنسبة للفلاحين، نقول أنه بالنسبة إلى السيد وزير الفلاحة أو الفريق التقني الذي يفوضه

إمكانية منح ترخيص كتابي لاستعمال آلة الدرون للاستعمالات الفلاحية وذلك بعد تحديد هوية الفلاح وحدود ملكيته الفلاحية ونوعية الآلة التي يريد استعمالها ويتم الاسترشاد وجوبا من المصالح الأمنية المختصة قبل منح التراخيص.

ندعو الزملاء إلى التصويت، شباب تونس ينتظروا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض المقترح؟ أحيل الكلمة للسيدة وزيرة المالية تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

سيدي الرئيس، لقد تم عرض هذا المقترح بمناسبة مناقشة الفصول الإضافية على مستوى لجنة المالية وأكرر وأؤكد أن هذا ليس من مجال قانون المالية، لا يجب أن يدرج كل مقترح في قانون المالية. لقد ذكرت ذلك ثلاث أو أربع مرات، رجاء، لا نحمل قانون المالية أكثر من طاقته، فالتشريعات والقوانين والتراتب ستواصل بعد قانون المالية.

المسألة المتعلقة بالتراخيص في هذا المجال، السيد رئيس المجلس، لاستغلال الطائرات دون طيار في إطار القيام بعمليات التصوير الجوي لأسباب تجارية أو علمية أو شخصية أو التحليل فوق تراب الجمهورية التونسية، كل ذلك يرتبط بالحصول على ترخيص مسبق من السلط المعنية وفقا للتشريع والتراتب الجاري بها العمل.

وهناك تشريعات وتراتب يجري بها العمل ويجب على المختصين في هذا المجال مناقشتكم في هذه المقترحات وهذا ليس من مجال قانون المالية

وكما ذكرت عندما قابلت المسؤولين من الوزارات التي ذكرتها وذكرت أنهم يعملون على إطار قانوني في هذا المجال، كذلك هناك نص ترتيب منسوبة على العمل عليه وزارة النقل في هذا الإطار وبالتالي فإن هذا ليس من مجال قانون المالية. أؤكد وأؤكد على ذلك بصراحة هذه المسألة تحتاج إلى أهل الاختصاص ويجب أن تكون محل مناقشة ويجب الرجوع إلى أهل الاختصاص في هذا الميدان لكي نعلم ما يمكن أن يتم إدراجه، وفي كل الحالات حتى إذا كان النص كاملا من حيث الصياغة ومن حيث المضمون فهذا النص ليس من مجال قانون المالية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

توضيح للسادة الزملاء،

المقترح المعروض هو موضوع مبادرة تشريعية معروضة الآن أمام اللجنة المختصة بالمجلس وهي قيد الدرس.

السادة الزملاء،

الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

13 موافقين، 24 محتفظون، 71 رافضون. لم تقع المصادقة على هذا المقترح.

أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد المقرر

المقترح الموالي تقدم به السادة النواب المحترمون: حمدي بن صالح، بسمة الهمامي، محمد علي، أسماء الدرويش، ريم صغير، شكري بن البحري، ثابت العابد وظافر الصغيري.

توظيف معلوم إسداء الخدمات على المؤسسات التربوية الخاصة

1- على كل المؤسسات التربوية الخاصة بكل مراحلها التحضيرية والابتدائي والإعدادي والثانوي، دفع معلوم سنوي على الخدمات المقدمة من قبل سلطة الإشراف.

2- إعفاء كل مؤسسة تربوية خاصة من دفع هذا المعلوم في سنة عملها الأولى.

3- تحدد قيمة المعلوم على المؤسسات التربوية الخاصة حسب عدد التلاميذ المسجلين بالمؤسسة والمقدر بـ 1% من معلوم خلاص كل تلميذ سنويا.

4- تعود مداخيل المعلوم الموظف للمؤسسات التربوية لكل ولايات المندوبية الجهوية للتربية للولاية نفسها مع ضرورة توجيه هذا المعلوم كاملا لصيانة وتجهيز المدارس والإعداديات والمعاهد العمومية.

5- الأمر بصرف هذا المعلوم والموجه له هو المندوب الجهوي لكل ولاية.

انتهى هذا المقترح.

سيدافع عن هذا المقترح النائب المحترم حمدي بن صالح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للسيد حمدي بن صالح تفضل.

السيد حمدي بن صالح

شكرا السيد المقرر،

توظيف معلوم إسداء الخدمات على المؤسسات التربوية الخاصة، نلاحظ أن هناك تنامي كبير في عدد المؤسسات التربوية الخاصة على كامل تراب الجمهورية وأصبح الأولياء مضطرين نوعا ما إلى تحسين نوعية التعليم المقدم لأبنائهم والتوجه لهذه المؤسسات من خلال هذا المقترح، نسعى إلى تحقيق التوازن في كل ولاية، كل مدرسة خاصة أو معهد أو إعدادية تحضى بالخدمات من المندوبيات فكل مؤسسة تربوية خاصة يقع معالجة جميع الملفات الخاصة بها من قبل موظفين في المندوبيات وكذلك بالنسبة للشهائد كما أن المتفقدين من المندوبيات أي أن الدولة التونسية تقوم بتقديم الخدمات للمؤسسات التربوية الخاصة دون مقابل حاليا .

ينص هذا المقترح، أنه مقابل الخدمات التي تقدمها المندوبيات على كامل تراب الجمهورية نقوم باقتطاع 1% فقط من معلوم ترسيم كل تلميذ في مؤسسة تربوية خاصة ويتوجه هذا المعلوم لصيانة المدرسة العمومية والمعاهد والإعداديات العمومية، أعتقد أن هذا توازن منطقي ومعقول وهذا يعزز ميزانية الدولة نوعا ما ويتوجه مباشرة لتحسين نوعية مدارسنا والبنية التحتية وما نلاحظه اليوم أن المدارس العمومية والمعاهد والإعداديات نجد بها أسقف آيلة للسقوط وغياب أبسط مقومات التعليم وتحسين جودة التعليم، لهذا تقدمنا بهذا المقترح لكي نحقق التوازن أي أن كل تلميذ مترسم بمؤسسة تربوية خاصة نأخذ 1% فقط المبلغ الذي يدفعه مقابل الحصول على خدمات تقدمها المندوبيات للمؤسسات التربوية الخاصة دون مقابل ويجب علينا الانتباه إلى ذلك جيدا ولكي لا تكون هناك أي مغالطات فإن الجميع يقومون بدفع الضريبة ولكن المؤسسات الخاصة لا تقوم بدفع أي شيء وعندما

نوجه ذلك لصيانة المؤسسة العمومية فهذه المسألة مهمة جدا ويجب التمشي في هذا الأمر والتصويت مع هذا المقترح وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

يعارض هذا المقترح النائبين السيد هشام حسني والسيد وليد الحاجي، والسيد يوسف التومي.

الأسبقية للأستاذ هشام حسني. تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا السيد الرئيس.

طلبت هذه المداخلة لأني "en connaissance de cause" لقد كنت مشرفا على المؤسسات التربوية الخاصة في منح التراخيص، أود القول أن المؤسسات التربوية الخاصة زيادة على الضرائب التي تقوم بدفعها أقر بأمر أن تدفع 6% من مداخيلها للدولة لصالح وزارة التربية.

ثانيا، تخصيص هذه المداخيل للمندوبيات، هناك صندوق أحدث منذ سنة 2001 لصيانة المؤسسات التربوية صحيح أنه فارغ الآن، ولكن عندما يتم إعطائه للمندوبيات حسب المدارس هنا ندخل في عدم توازن وفي التمييز السلبي فهناك بعض المندوبيات التي تحتوي على أكثر من 150 مؤسسة تربوية خاصة، مثل تونس 1 التي تضم 162 مؤسسة تربوية خاصة، بينما توجد مندوبيات أخرى تحتوي على 4 أو 5 مؤسسات فقط، فكيف سنحقق العدالة عندما يتم تخصيصها للمندوبيات؟ حتى من حيث الصياغة فإنها تحيل لعدم توازن بين الجهات ونميز جهة على جهة، أعتبر أن هذا المقترح في غير محله لأنه سيؤدي إلى تمييز سلبي وعدم توازن بين الجهات، كنا سنقدم في السنة الفارطة مقترح مشابه لهذا لكن ليس على المؤسسات التربوية باعتبار أنهم يقومون بدفع 6% كما أن تخصيص المعلوم للمندوبيات خاطئ تماما. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة الوزيرة تطلب الكلمة تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

شكرا سيد الرئيس،

أضافة إلى ما تقدم به السيد النائب المحترم الذي قدم الرأي المخالف والمتعلق بعدم التوازن فيما يتعلق بتوزيع هذا المعلوم على المندوبيات وأنا أشاطره الرأي في ذلك على المستوى التطبيقي، ولكن هناك ملاحظة مهمة جدا السيد رئيس المجلس، خلال مداخلتك البارحة حسب ما أتذكر، عدت إلى الفصل 75 من الدستور وتحدثنا عن مجال النصوص الترتيبية، وذكرنا أن كل ما يدخل في مجال النصوص الترتيبية لا يمكن ادراجه في مجال القانون. لذلك، الاقتراح الذي قدمه السيد النائب الذي يتعلق بالمعلوم مقابل خدمة "c'est la contrepartie d'un service" هو ليس من مجال القانون وإنما من مجال النصوص الترتيبية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

توضيح هذا المقترح أيضا هو موضوع مبادرة تشريعية معروضة الآن أمام اللجنة المختصة.

الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

20 موافقون، 22 محتفظون و65 رافضون. تم رفض المصادقة على هذا المقترح.

الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد المقرر

المقترح التالي تقدم به السادة النواب المحترمين: حمدي بن صالح، بسمه الهمامي، محمد علي، أسماء الدرويش، ريم الصغير، شكري بن البحري، ثابت العابد وظافر صغيري.

توظيف معلوم إسداء خدمة بلدية

على شركات الاتصالات

1- توظيف معلوم إسداء خدمات بلدية على كل شركات الاتصالات المنتصبة في تونس .

2- تدفع كل شركة اتصالات معلوما سنويا تقدر بـ 50 ديناراً على كل خزان مركز بالملك العمومي .

3- تدفع كل شركة اتصالات نسبة 15% من آخر قيمة كرائية حسب العقد المتعلق بتركيز وحدة اتصالات بمحل خاص "les pylônes" على أن لا يتجاوز الحد الأقصى 2000 دينار في صورة عدم الاستظهار بعقد الكراء .

4- يتم توظيف هذا المعلوم مباشرة لتعزيز مجهود البلديات في تركيز كاميرات.

انتهى هذا المقترح، وسيدافع عن هذا المقترح النائب المحترم حمدي بن صالح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد حمدي بن صالح. تفضل.

السيد حمدي بن صالح

شكرا السيد المقرر،

يبدو أن رفض الوزارة لمقترحات الزملاء لا يتعلق باختلال توازن الميزانية فحتى إذا كان الهدف من وراء المقترح هو توفير أموال للميزانية يبدو أن هناك رفضاً أيضاً.

توظيف معلوم إسداء خدمة بلدية على شركات الاتصالات، هناك ثلاث شركات اتصالات في تونس، أي مواطن تونسي عندما يضع أي شيء على الطريق في تونس يدفع مقابل ذلك ولكن شركات الاتصالات لا تدفع أي شيء، فقط يقومون بدفع معلوم للبلدية عندما تكون هناك أشغال في الطريق، هناك مسألتين لا يقومون بدفع معلوم عليهما مثل "les pylônes" الموجودين فوق العمارات يقوم بدفع المعاليم إلى صاحب العمارة رغم أن البلدية هي من قامت بالهيئة العمرانية لكل المنطقة،

ثانياً، "les armoires" الموضوع على حافة الطريق لا يقومون بدفع أي معلوم عليهما، هناك ملك بلدي واتصالات تونس أو "ooredoo" أو "orange" لا يقومون بدفع أي أداءات عليه.

إن هذا المقترح سيوفر أموالاً للبلديات وسيواجهه مباشرة إلى تركيب كاميرات مراقبة في الشوارع وبذلك سنعاقد مجهودات أعوان الأمن في الشوارع، أن نقوم بتعزيز الشوارع التونسية بـ "les

caméras de surveillance " هي مسألة جيدة تساعد ميزانيات البلديات في تركيز كاميرات المراقبة وفي نفس الوقت نستخلص أموالاً للدولة من شركات الاتصالات.

وهنا نتبين أن هناك تمييزاً لأن أي مواطن تونسي يقوم باستغلال الملك البلدي سيقوم بدفع المعاليم في حين أن شركات الاتصالات لا تقوم بدفع أي معلوم وشكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا المقترح؟ أحيل الكلمة للسيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

أود أن أوضح في هذا الإطار أن الفصل 91 من مجلة الجباية المحلية ينص على توظيف معاليم على خدمات عمومية مقابل دفع أجر وتتعلق هذه الخدمات خاصة بأشغال وخدمات فردية دون المنصوص عليها بأحكام هذه المجلة ويحمل المعلوم على المنتفع بالخدمة وتضبط هذه المعاليم بمقتضى أمر وهناك أمر ساري المفعول وهو الأمر عدد 805 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 المتعلق بضبط تعريف المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها.

وعليه، فإن تجسيم المقترح المعروض من قبل النائب المحترم لا يتطلب تدخل القانون كما رأينا ذلك في المقترح السابق، بل يستوجب تنقيح الأمر عدد 805 لسنة 2016 وهذا الأمر يندرج في إطار تنقيح نص ترتيبي وهو الأمر الموجود.

إذن هذا لا يدخل في إطار قانون المالية، ويمكن تجسيم المقترح في إطار نص ترتيبي وهو تنقيح الأمر عدد 805 لسنة 2016.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

توضيح هذا المقترح متعلق بتوظيف معلوم إسداء خدمات بلدية موضوع مبادرة تشريعية معروضة الآن أمام لجنة المالية وهي محل الدرس.

الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

19 موافقون، 23 محتفظون و65 رافضون. لم تتم المصادقة على هذا المقترح.

أحيل الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد المقرر

المقترح رقم 75 تم سحبه.

المقترح رقم 76، تقدم به السادة النواب المحترمون: محمد أمين الورغي، أمال المدب، نبيه ثابت، فاتن نصيي، مليك كمون، نزار الصديق، حاتم الهواوي ومحمد أمين المباركي.

إدماج مصدري الخدمات في الأطر القانونية

1- يسمح للباعثين المنخرطين في إطار نظام المبادر الذاتي الذي يمكن أن تتعلق طبيعة نشاطهم بالتصدير بفتح حساب بالعملة الصعبة خاصة للأشخاص الطبيعيين المقيمين طبقاً لمرسوم البنك المركزي عدد 04-2017 والحصول على بطاقة بنكية تكنولوجية لدى البنوك التونسية بسقف سنوي أقصى مقداره 10 آلاف دينار.

2- يتمتع كل الأشخاص الطبيعيين المقيمين المصدرين للخدمات الذين لم يتبعوا مسبقا إطارا قانونيا ينظم نشاطهم، ولا تتعارض طبيعة خدماتهم مع القوانين التونسية بعفو صرف وعفو جبائي يخص جميع الأموال التي يملكونها بالخارج شريطة أن يقوموا بتحويلها لتونس مقابل دفع ضريبة بنسبة 5% على المبالغ المحولة ويقصد بالتحويل إيداع الأموال في حسابات بنكية بالدينار التونسي أو بالعملة الصعبة لدى البنوك التونسية.

3- يسمح للأشخاص المقيمين الذين مارسوا أنشطة في قطاع الخدمات في المجال الرقمي الإبداعي بالانخراط في إطار نظام المبادر الذاتي، حتى إذا كانوا قد قاموا مسبقا بإيداع التصريح بالوجود المنصوص عليه بالفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات شريطة أن لا يتجاوز إجمالي رقم المعاملات المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة في تونس وفي الخارج المصرح به وغير المصرح به 30 ألف دينار وأن يقوموا بذلك قبل موفى سنة 2025.

انتهى هذا المقترح، وسيدافع عليه النائب المحترم محمد أمين الورغي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى الأستاذ محمد أمين الورغي تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيد الرئيس،

يتنزل هذا المقترح في إطار تشجيع نظام المبادر الذاتي، هناك العديد من الشباب الذين يعملون فيما يسمى بـ "Drop shipping"، ويعملون أيضا على مستوى منصات التواصل الاجتماعي "des créateurs de contenus" هؤلاء الشباب غير قادرين على جلب أموالهم وأرباحهم المحققة في الخارج عبر هذه الأعمال والتي تؤكد أنها أعمال شرعية سواء على مستوى منصات التواصل الاجتماعي أو من خلال ما يقومون به من تجارة إلكترونية وتم النقاش على مستوى اللجنة وقد أشارت السيدة الوزيرة إلى أن مجلة الصرف ستستوعب هذا وبالتالي نسحب هذا المقترح. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

"بيدي ولا بيد عمر". أحيل الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد المقرر

المقترح رقم 77 تم سحبه.

المقترح رقم 78 تم سحبه.

المقترح رقم 79، تقدم به السادة النواب المحترمون: محمد اليحياوي، صالح الصيادي، محمد زياد الماهر، صابر الجلاصي وعزيز بن الأخضر.

ترفع معالميم بيع م1م 3 من المياه لصالح شركات التعليب إلى 100 مليون.

توجه المعالميم الإضافية المستخلصة من فارق السعر 45 مليون إلى دعم الجمعيات المائية التي تزود السكان بالماء الصالح للشرب.

توظف العائدات المالية في دعم معلوم الماء الصالح للشرب لاستخلاص الديون المتخلدة بذمتها وتمديد الشبكات.

تتحمل الجمعيات المائية مسؤولية الإشراف إلى حين بعث هيكل صلب الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه يعنى بتزويد المناطق الريفية ويعوض الجمعيات المائية.

يعتبر وزير الفلاحة أمر الصرف لهذا الصندوق.

انتهى المقترح وسيدافع عنه النائب المحترم محمد اليحياوي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للسيد النائب المحترم محمد اليحياوي تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

السيدات والسادة النواب.

إن تمسكنا بإحداث هذا الصندوق في الحقيقة يجعلني أثير بعض النقاط المتعلقة بسكان المناطق الريفية، اليوم هناك مئات الآلاف من السكان المنتشرين في كامل أنحاء هذا الوطن يعانون من نقص المياه. لقد استمعنا لبعض الزملاء أن هذا يساهم في ارتفاع أثمان المياه المعدنية، نقول طوبى لكل من يشربون هذه المياه المعدنية ومن يختارون أصنافها، نحن في الأرياف لا نجد حتى قطرة ماء لشربها.

السيدة الوزيرة، اليوم هناك حيف اجتماعي وشعور بالظلم في المناطق الريفية، أيعقل أن يباع 1 مترا كعبا من المياه في المناطق الحضرية بـ 200 مليون، بالنسبة إلى الأرياف التي تزود بالجمعيات المائية يكون السعر بين 1600 و1800 مليون.

بالنسبة إلى الشركات التي تقوم بتعليب المياه، لا تكفي نهبا للمائدة المائية رغم هذا الشح المائي إلا أنها تدفع 50 مليما فقط، هذا الضيم الحقيقي الذي يشعره الناس اليوم في عدم وجود نوع من العدالة بين الجهات والتساوي في الحقوق، رغم أن الماء حق دستوري لكل مواطنينا.

السيدة الوزيرة، عندما تشتريه بـ 50 مليما يضيف جملة من مدخلات الإنتاج على المنتج التي لا تتجاوز 32%. فتصبح الأسعار بخسة جدا. في الحقيقة أعتبر أن بيع المتر المكعب الواحد بـ 50 مليما هو عار اليوم في تونس ولا بد من المراجعة.

السيدة الوزيرة، لقد ذكرت في اللجنة أنه لا يمكن تمرير هذا الفصل لعدم وجود قرار وأنا أدعوك أمام جميع التونسيين إلى التعهد بإصدار هذا القرار الذي لا يتطلب أكثر من 15 دقيقة بينكم وبين السيد وزير الفلاحة ومراجعة هذا السعر حتى يشعر التونسيون بأن الحكومة تحاول إيجاد التوازن والعدالة بين الناس على اختلاف ألوانهم.

السيدة الوزيرة تحت طلبكم، سنسحب هذا المقترح وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا المقترح؟

أنا أعرف السيد النائب المحترم أن مدينة طبرقة ومدينة عين دراهم تتوفر فيهما المياه، على أية حال أنت طلبت منها طلبا مستحيلا، لماذا يعتبر طلبا مستحيلا؟ لأنك طلبت منها شخصيا ومن السيد وزير الفلاحة وهو غير حاضر معنا اليوم.

من فضلكم، أنا أخطب زميلي المحترم الأستاذ محمد اليحياوي فقط، لا أكثر ولا أقل. لا علاقة لكم بهذا الموضوع، تدخلكم يقتصر على التصويت فقط، السكوت علامة الرضا وأعتقد أنها متعدهة بالأمر وبما أنها التزمت الصمت فذلك يعني أنها رضيت.

أحيل الكلمة للسيدة وزيرة المالية تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

على مستوى لجنة المالية تحدثنا بخصوص هذا المقترح، قلنا أن المعاليم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة الوزيرة، أستمحك، الزميل المحترم سحب المقترح.

أحيل الكلمة للسيد محمد اليحياوي تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس.

خلال انعقاد اللجنة سيدي الرئيس وعدتنا السيدة الوزيرة أنها أمام البرلمان ستتعهد بمراجعة قرار تسعيرة الماء بينها وبين السيد وزير الفلاحة، على الأقل نريد أن نحصل من جانب واحد على موافقة السيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من فضلكم، اسمعوني.

من فضلكم، تم سحب المقترح وأحيل الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد المقرر

المقترح رقم 80 سحب لفائدة الوزارة.

المقترح رقم 81 تم سحبه.

المقترح رقم 82 تم سحبه.

المقترح رقم 83 تم سحبه.

المقترح 84، تقدم به السادة النواب المحترمون: ياسر قراري، ريم معشاوي، عماد الدين السديري، محمد أمين مباركي، فاتن النصيبي، مريم الشريف، حاتم الهواوي، جلال الخدي، حسام محجوب، عبد القادر عمار، عادل ضياف، سيرين المرابط، فخري عبد الخالق، محمد زياد الماهر، عزيز بن الأخضر، أسماء الدرويش، ريم الصغير، محمد أمين الورغي، بثينة الغانمي، علي بوزوزية، عبد السلام الحمروني، مسعود قريرة، عواطف الشنيقي، فاطمة المسدي، رشدي الرويسي، رضا الدلاعي، بوبكر بن يحيى، ضحى السالحي، أحمد السعيداني، عبد الرزاق عويدات، أيمن بن صالح، فوزي الدعاس، بلال ابن مشري، مختار العيفاوي، صابر المصمودي، نجيب العكرمي، أمال المؤدب، رياض بلال، شكري بن البحري، مهي عامر، مختار عبد المولى، بديس بالحاج عمر، عبد الستار زارعي، زينة جيب الله، حاتم لباوي، محمد بن حسين وظافر صغيري.

امتياز جبائي عند توريد سيارة سياحية مستعملة

يخفض المعلوم على الاستهلاك إلى نسبة 10% والأداء على القيمة المضافة إلى نسبة 10%، المستوجبين على السيارات السياحية التي لا تتجاوز سعة أسطوانتها 1900 صم مكعب ولا

تتعدى قوتها سبعة خيول جبائية من المعاليم الديوانية على أن لا يتجاوز عمر السيارة 7 سنوات عند الشراء ولا يمكن بيعها قبل 5 سنوات على الأقل من تاريخ شرائها.

يتم تطبيق هذا التخفيض الجبائي المذكور أعلاه على توريد سيارة سياحية مستعملة من الخارج على أن لا يتجاوز الدخل الشهري الصافي للمستفيد من هذا التخفيض الجبائي 10 مرات الأجر الأدنى الصناعي المضمون نظام عمل 48 ساعة في الأسبوع وأن لا يتجاوز الدخل الشهري الصافي بالنسبة للزوجين مرة ونصف الدخل الفردي المذكور وفي حدود سيارة واحدة للعائلة.

ولا تتمتع العائلة بهذا الامتياز إلا مرة واحدة في العمر.

لا يمكن للمستفيد الجمع لمدة 10 سنوات بين هذا الامتياز الجبائي وامتياز السيارة الشعبية.

تضبط إجراءات تطبيق هذا الامتياز المنصوص عليه بمقتضى أمر على أن لا يقل عدد الرخص السنوية عن 10% من مجموع السيارات السياحية التي يتم توريدها.

انتهى هذا المقترح، وسيدافع عنه النائب المحترم ياسر قراري.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد ياسر قراري تفضل.

السيد ياسر قراري

شكرا السيد الرئيس،

أود مقارنة هذا الموضوع من أربع زوايا، الزاوية الأولى هي المسألة الشكلية كما لاحظتم السيدة الوزيرة، فإن 47 نائبا كانوا حاضرين حينها أمضوا هذه المبادرة من كل الكتل ومن غير المنتمين على أساس أن هذه المبادرة هي مبادرة توافقية تم فيها تجميع مختلف المبادرات.

المستوى الثاني، إذا المستوى المضموني تعلمون اليوم السيدة الوزيرة، أن الشباب التونسي يشتغل ويحصل على عمل في سن 35 سنة ويؤسس عائلة في 40 سنة، ليجد نفسه أمام التزامات الحياة من مسكن وزواج ووسائل نقل وإلى آخره من معيشة، لذلك، ارتأينا من خلال هذه المبادرة تخفيف عبء من هذه الأعباء عن التونسيين وفي نفس الوقت سعينا للحفاظ على التوازنات المالية العمومية ولهذا السبب لم نطالب بإعفاء شامل إنما امتيازاً بالتخفيف.

اخترنا صنف السيارة سبعة خيول على اعتبار أن الأسواق العالمية يتوفر فيها هذا الصنف أكثر من بقية الأصناف الأقل، السيارة ذات السبع سنوات عمرا باعتبار أن الأسعار في السوق العالمية تنخفض انطلاقا من خمس سنوات ونحن في السوق المحلية نرغب أيضا في تجديد الأسطول وفي السوق التونسية تعتبر السيارات ذات السبع سنوات مقبولة، ولا نريد أن تكون هذه السيارة تجارية بل نرغب في تخصيصها للعائلات ولهذا السبب اشترطنا عدم بيعها قبل مرور خمس سنوات.

الفئة المستهدفة هي الفئات المتوسطة والضعيفة لذلك ذكرنا عشرة مرات الأجر الأدنى الصناعي المضمون لنظام 48 ساعة عمل وعدم الجمع بين هذه الآلية وبين آلية السيارة الشعبية.

إذا على المستوى الثالث، يجب أن تكون في إطار نظام حصص ولتطبيقها أحلناها لأمر لكي تصبح كل الإجراءات السيدة الوزيرة في عهدتكم.

لضمان الحفاظ على التوازنات المالية والتأثير على العملة الصعبة، نعتقد أن هذه الحصة ستكون في حدود 10% من الحصة الممنوحة لوكلاء السيارات وبالتالي لن يكون هناك تأثير على العملة الصعبة، بل على العكس، سينخفض باعتبار أن هذه السيارات المستعملة أقل سعرا.

ثانيا السيد الوزير، في مستوى التأثير على التوازنات المالية، أود الإشارة إلى هذا الجدول الذي هو جدولكم وجدول مصالحكم يحتوي على الامتيازات التي تمنح لوكلاء توريد السيارات بلغت 1065 مليارا سنة 2023 و1188 مليارا سنة 2024، 1096 سنة 2021.

إذا كانت هذه الأرقام تعكس ما يمنح للوكلاء من سيارات، فلماذا لا يحصل التونسيون على عشر هذه الحصة؟ في الحقيقة أعتقد أن هناك مشكلة إذا كان بالإمكان تخصيص جزء من السيارات الفاخرة وإلغاء هذا الامتياز عن السيارات الفاخرة ومنحه لهذه الفئة السيد الوزير، التي يمكن أن تكون في حدود 100 ألف...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، يعارض هذا المقترح النائب المحترم السيد محمد زياد الماهر، تفضل.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

هذا كان فصلا تافقيا، شكرا للزميل على العرض التي قدمه، لكن يبدو أنه سقط سهوا في الصياغة، مسألة اقتناء سيارات جديدة من السوق المحلية، أقترح على اللجنة أن تعدل الصياغة كالتالي:

يتم تطبيق هذا التخفيض الجبائي المذكور أعلاه على توريد سيارة سياحية مستعملة من الخارج أو الجديدة المقتناة من السوق المحلية، أي يمكنك أن تتمتع بهذا الامتياز حتى عندما تقتني سيارة جديدة من السوق المحلية وبهذه الطريقة يكون هناك توازن ولا يمكن لأي شخص أن يشعر بأن هذا الفصل موجه ضده، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هذه ليست معارضة، هذا مقترح جديد.

السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

شكرا سيدي الرئيس،

السيد النائب التي قدم المقترح، منذ عرض هذا المقترح في إطار لجنة المالية وهو يؤكد على أن 47 من النواب كانوا ضمن المبادرة، المسألة لا تتعلق بعدد النواب الذين تقدموا بالمقترح، السيد النائب المحترم يمكن أن يكون مقترحا وجيها وتقدم به عشرة نواب فقط، المسألة ليست بالعدد، المسألة أعيد وأقول مسألة مسؤولية، هي مسؤوليتنا جميعا هذا الفصل بامتياز السيد الرئيس يتعارض مع أحكام الفصل 69 من الدستور ويتعارض مع أحكام الفصل 49 هذا الفصل ليس له تقدير ولا يستطيع احتسابه ولا يمكننا أن نحسب هذا إلا في إطار الإدارات الفنية وكذلك علينا احتساب آثاره في إطار التوازنات وتأثيرها على التوازنات وتأثيره على الأرقام التي نحن قدمناها لكم في قانون المالية وقد قمت بالتصويت عليها من الفصل 1 إلى الفصل 11.

هناك شيء آخر السيد الرئيس، بكل صراحة عندما أقول أن المقترح يتعارض مع الفصل 69 من الدستور والفصل 49 فالأمر واضح لكم أنتم السادة النواب ولنا نحن كجهة مبادرة لا يمكننا أن نضع فصلا إضافيا فيه نفقات إضافية لم يتم احتسابها ولم يتم تقديرها ولم يتم إدراجها ضمن التوازنات المالية بهذه الصفة، لا يمكن ذلك السيد الرئيس.

أيضا الفصل المقترح الذي قدمه السيد النائب فيه تضارب وتعارض صريح مع مجلة الصرف، أريد أن أعرف هؤلاء الأشخاص الذين يريدون جلب سيارات من الخارج كيف يمكنهم دفع "devises"؟ حتى في هذه الحالة هناك أيضا تعارض مع أحكام مجلة الصرف وهذا فيه مخالفة جسيمة تعرضت له مجلة الصرف.

لذلك مثل هذه المقترحات، تتطلب دراسة ودراسة عميقة من كل النواحي: من ناحية التأثير على التوازنات ومن ناحية التعارض مع منظومة الصرف، وهنا في الحقيقة وبكل صراحة لا يمكننا نحن كوزارة أو كجهة مبادرة التفاعل بتاتا مع هذا المقترح، وقد أكدت للسيد النائب على مستوى لجنة المالية، وقدمنا له كل التبريرات وقلنا له لا يمكن تمرير هذا الفصل وهو بماذا يتمسك؟ يتمسك بأن هناك 47 نائب أمضى على المقترح، لكن هذا يمكن أن يكون قبل إعداد قانون المالية ويتم دراسة هذا ويتم الاطلاع على التوازنات وال10% التي ذكرتها يمكن أن تكون 50% ويمكن أن تكون 40 علينا أن ندرس المقترح مع وزارة التجارة، يجب أن ندرس المقترح مع البنك المركزي أي لا يمكننا اتخاذ قرار بهذه الأهمية في إطار فصل إضافي بكل صراحة، هناك أجهزة في الدولة يجب أن تقوم بدراسة هذا المقترح قبل أن تتم المصادقة على أحكام الميزانية التي هي تتعلق بالتوازنات ويجب أن تتم دراسته مع البنك المركزي ومع وزارة التجارة قبل الشروع وتحديد التوازنات، لأنني أؤكد وأؤكد وأؤكد أن هذا المقترح له تأثير على التوازنات ويتعارض مع الفصل 49 من أحكام الميزانية والفصل 69 من الدستور.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد، الرجاء الاستعداد للتصويت، نقطة نظام للأستاذة آمال المؤدب تفضلي.

السيدة آمال المؤدب

شكرا سيدي الرئيس،

نطلب منك بكل لطف ربع ساعة للتشاور.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هذا عملا بالفصل 115 من النظام الداخلي وبصفتك رئيسة الكتلة يحق لك تقديم هذا الطلب والرئاسة تستجيب لهذا الطلب.

السيدة آمال المؤدب

شكرا سيدي الرئيس.

(كانت الساعة الخامسة وأربعين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في فصول مشروع قانون المالية

لسنة 2025

(كانت الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا نمر مباشرة إلى التصويت على الفصل 84 الذي وقعت تلاوته ومناقشته دفاعا ورفضها واستمعنا إلى تدخل السيدة وزيرة المالية. الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

موافقون 35، محتفظون 11، رافضون 70. لم تقع المصادقة على هذا الفصل، الكلمة للجنة.

السيد المقرر

نمر إلى المقترح رقم 85 تقدم به السادة النواب المحترمون: بلال ابن المشري، مختار عيفاوي، محمد علي، فوزي الدعاس، حمدي بن صالح، ثابت العابد ورياض جعيدان.

تحدث آلية تمويل تسمى رفاع خزينة لدعم الاقتصاد المنتج والمنشآت العمومية وتلزم البنوك بالاكتمال في هذه السندات بنسبة 2% من إيداعاتها كحد أدنى ولا يجب أن تتجاوز نسبة الفائدة الموظفة على هذه الرفاع 1% ولا تقل مدتها عن خمس سنوات.

توزع عائدات هذه السندات كما يلي:

- تخصص منها 20% لإحداث خط تمويل لدعم الفلاحين الصغار،

- تخصص منها 20% لتمويل الشركات الأهلية،

- يخصص الباقي لخلاص جزء من متخلدات الدولة تجاه المنشآت العمومية.

ينظم العمل بهذه الرفاع بمنشور مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والبنك المركزي.

انتهى هذا المقترح، وسيدافع عنه النائب المحترم بلال ابن المشري.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للأستاذ بلال ابن المشري، تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيد الرئيس،

هذا المقترح يقوم على أن جملة القروض المسداة للاقتصاد من البنوك حسب تقرير المالية لسنة 2023 حوالي 115 ألف مليار، خصصنا 2% من جملة الإيداعات لتمويل صغار الفلاحين والشركات الأهلية والمنشآت العمومية: 20% للشركات الأهلية، 20% لصغار الفلاحين، والباقي 60% للمنشآت العمومية.

هذا المقترح كنا قد تقدمنا به حتى في السنة الفارطة، حقيقة ماذا نقول؟ البنوك مهما فرضنا عليها من ضرائب، سواء 40% أو 70% أو 80%، فإنها دائما تبقى في موقع المتحكم.

لا يمكن السيطرة على الاقتصاد وبناء اقتصاد وطني بدون توجيه تمويلات البنوك، البنوك اليوم تمول شركاتها، البنوك تابعة لشركات وهذه الشركات

لا تمول إلا نفسها، فهي لا تقوم بتمويل المنشآت العمومية، ولا تمول الفلاحين ولا تمول الاقتصاد المنتج.

بالتالي هذه التجربة اعتمدها فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية وقد تمكنت من توجيه ليس 2% كما اقترحنا، بل 44% ووصلت إلى حدود 50% في سنة 1960 كذلك وضعت نسبة صفر بالمائة فائدة وليست نسبة 1%.

في السنة الفارطة اعتمدت السيدة الوزيرة حجة في الحقيقة نستغربها ونستهجنها وقالت إن ذلك يتعارض مع منشور البنك المركزي، ذكر يوما ما أستاذ قانون دستوري قال لو حضر "Kelsen" على تأويل القانون في تونس، لمات مرة ثانية وهو الأستاذ قيس سعيد بالتالي أنا لست هنا لأفسر أن القانون أعلى رتبة من المنشور.

الحجة الثانية التي تحدثت عنها السيدة الوزيرة قالت: كيف للبنوك أن تحصل على قروض بـ "TMM" ليقرضوه للدولة بـ 1%؟

نجيب وأنه حسب تقرير البنك المركزي فقد تحصلوا على 15 ألف مليار فقط من البنك المركزي، البقية من إيداعات الناس وهم يقومون بـ "création monétaire virtuelle" وهمية لا تفرض عليها أداءات وبالتالي لا يوجد حتى 1% ربحا.

المنشآت العمومية اليوم، الصيدلية المركزية لديها مستحقات مالية لدى الدولة بـ 500 مليار كيف تريدوننا أن نجد الدواء؟ ديوان الحبوب لديه مستحقات مالية لدى الدولة بـ 600 مليار كيف تريدون أن تتوفر الحبوب وأزمة الخبز، الـ "STEG" لديها مستحقات مالية لدى الدولة 2000 مليار، فقد سجلت الشركة الوطنية للكهرباء والغاز خسارة في ظرف سنة 2022 فقط 502 مليار نتيجة تغيير سعر الصرف فنحن نقترض لها قروض من أجنبي في الوقت الذي تمول البنوك قطاعات غير منتجة نسبة تمويل البنوك لقطاع الخدمات ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، من يعارض هذا الفصل؟ الأستاذ محمد بن حسين، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيد الرئيس،

لقد طلبت نقطة نظام منذ أن رفعت الجلسة، ما يحدث سيدي الرئيس أمريندى له الجبين. من غير المعقول اليوم في مجلس النواب سيدي الرئيس أن يقع خرق القانون تحت القبة التي هي مطالبة بسن قوانين ليحترمنا الشعب.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

عذرا، هل أن تعارض هذا الفصل أم ماذا؟

السيد محمد بن حسين

لا السيد الرئيس، طلبت نقطة نظام وتم إعلام سيادتكم منذ حين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

عذرا، أخذت الكلمة لتعارض هذا الفصل أم لا؟ أجبني الآن جوابا واضحا وإلا سأسحب منك الكلمة.

السيد محمد بن حسين

سيدي الرئيس، أنا لا أعارض هذا الفصل، أنا طلبت نقطة نظام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هل أنت بصدد معارضة هذا الفصل أم لا؟ إذن لا يوجد من يعارض هذا الفصل.

السيدة الوزيرة تفضلي.

من فضلك انتهى.

السيدة وزيرة المالية

المستثمرون الذين تكون مصادر رؤوس أموالهم تحويلات من الخارج بالعملة الصعبة التونسية شريطة دفع معلوم سنوي للديوانة حسب حجم المركب
تعتمد السنة الإدارية لحساب مدة الست أشهر المعتمدة لتحديد صفة المقيم وغير المقيم.
انتهى هذا المقترح وسيدافع عنه النائب المحترم سفيان بن حليمة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق للسيد سفيان بن حليمة، مرحبا.
السيد سفيان بن حليمة
شكرا سيدي الرئيس،

صدر قرار من وزير المالية والتخطيط سنة 1980 مؤرخ في 17 ديسمبر ونشر في الرائد الرسمي يوم 23 ديسمبر 1980، ينظم هذه المسألة، الأجنبي عندما يقوم بجلب مركبه ويدخل للميناء التونسي، فإنه لا يحق له البقاء أكثر من سنتين، كما أنه لا يحق له استعمال مركبه أكثر من ستة أشهر والحق يقال أن هذا القانون لم يكن يؤخذ بعين الاعتبار.

تونس رغم كل شيء هي بلد يطيب فيه العيش والأجانب يحبون تونس وشعبها ويقدرون ضيافة الشعب التونسي ويحبون الثقافة التونسية. لهذا السبب لم يقوموا بطرد الأجانب بعد انقضاء السنتين لأنه بانقضاء السنتين حسب هذا القرار يحسب كمقيم ولم يعد يحسب كأجنبي لكن منذ سنة 2020 بدأت مصالح الديوانة في تطبيق هذا القانون ربما بسبب الأزمة المالية التي تمر بها البلاد فأرادوا ضخ بعض الأموال وهذا ما أدى إلى طرد الأجانب ومنهم من لديه عشر سنوات ومنهم من له ثماني سنوات ومنهم من لديه ست سنوات يعيش في تونس وجليب مركبه ويصله مرتبه من الخارج وخاصة كبار السن الذين يرغبون في العيش في تونس وكانوا يعيشون في المركب ويدفعون معاليم الموائ ولكن بعد سنة 2020، قيل لهم أنه لم يعد لكم الحق فقد أصبحتم تعتبرون من المقيمين ولم يعد لديكم الحق في التمتع بالمراكب والأغرب من هذا في هذا القرار لا يجب أن يقود المركب الريان التونسي أي عليه أن يجلب ريان أجنبي ليقوم بإخراج المركب.

لذلك اقترحنا في هذا القانون إضافة هذا الفصل الذي سيمكن المقيم الأجنبي الذي لم يأت لتونس للعمل بل هو متقاعد أعجبه طقس تونس وأعجبه تونس ويرغب في العيش فيها ومرتبته يصله من الخارج فينفق في تونس ويأتي أهله لزيارته ثم يعودوا وهناك عديد مواطن الشغل المباشرة وغير المباشرة لأشخاص كانوا ينتفعون من هؤلاء، أيضا ميكانيكي المراكب كانوا أيضا ينتفعون من هؤلاء بالإضافة إلى كل ذلك فقد أثرت عملية طرد الأجانب هذه على "chiffre d'affaires" ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا الفصل؟ السيد شكري بن البحري تفضل.

السيد شكري بن البحري

مع كل تقدير لهذا المقترح ولزملائي الذين بادروا به أي أن مواطن تونسي فقير يمنع عليه امتياز لاقتناء سيارة ليأخذ فيها أبنائه للمدرسة وليذهب بها للعمل ونسمح للأجنبي بأن يورد مركب ترفيهي.

بخصوص إحداث آلية رقاع خزينة لدعم الاقتصاد المنتج والمنشآت العمومية وإلزام البنوك بالاكنتاب في هذه السندات بنسبة 2% من إيداعاتها كحد أدنى، هنا أوضح للسيد النائب أنه في قوانين المالية سنويا يتم تخصيص اعتمادات على موارد الميزانية لدعم ومساندة فئات معينة على غرار صغار الفلاحين والشركات الأهلية والفئات الهشة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الناشئة.

إن إصدار رقاع خزينة يجب أن يكون في إطار تمويل الميزانية وأن يكون لتمويل مصاريف مرسمة، أي تم ترسيمها بقانون المالية، يتم حاليا تعبئة موارد لتمويل ميزانية الدولة من السوق الداخلية عن طريق إصدار رقاع خزينة أو إصدار قرض وطني بنسبة فائدة يتم تحديدها حسب شروط السوق عن طريق مناقصة يشارك فيها مختصو رقاع الخزينة من البنوك والوسطاء بالبورصة وهذه الآلية معتمدة في هذا الإطار.

كذلك بخصوص إلزام البنوك بالاكنتاب في سندات رقاع الخزينة لدعم الاقتصاد المنتج والمنشآت العمومية، فإن هذا الإلزامية تتعارض مع مؤشرات التصرف الحذر التي يجب على البنوك احترامها، والمضبوطة من قبل البنك المركزي التونسي بالإضافة إلى إلزام البنوك بالاكنتاب بنسبة 2% من الإيداعات سيكون له تأثير كبير على توازناتها وعلى مؤشرات خاصة من حيث قدرتها على تمويل ميزانية الدولة خاصة وأن المبلغ المزمع تعبئته بالسوق الداخلية هو مبلغ يتجاوز 21 مليار دينار، وقد ذكرنا هذا لكم في إطار سد حاجيات الدولة لسنة 2025 فإننا سنلتجئ للسوق الداخلية وإلى التمويل الداخلي من قبل البنوك وقد تم ذكر هذا في التوازنات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

موافقون 33، محتفظون 14، رافضون 63. لم تقع المصادقة على هذا الفصل.

الكلمة للجنة تفضل.

السيد المقرر

المقترح عدد 86: تقدم به السادة النواب المحترمين: سفيان بن حليمة، صالح الصيادي، عبد القادر عمار، رياض بلال، عمر بن عمر، بديس بلحاج علي ومحمد زياد الماهر.

تمتيع المقيمين الأجانب في تونس من التوريد الوقي للمراكب الترفهية

تمتيع المقيمين بالبلاد التونسية والذين يكون دخلهم متأت من الخارج بالعملة الصعبة من التوريد الوقي للمراكب الترفهية المسند لغير المقيمين ويتمتع بنظام التوريد المؤقت لسفن الزهة الأجنبية القادمة عن طريق البحر،

الأجانب المقيمين بالبلاد التونسية شريطة أن تكون مداخيلهم متأتية حصريا من تحويلات بالعملة الصعبة من الخارج معلومة المصدر حسب القوانين الجاري بها العمل دفع معلوم سنوي للديوانة حسب حجم المركب،

هل هذه من أولوياتنا ومن أولوية قانون المالية الذي من المفروض أن يساهم في تحسين مستوى عيش التونسيين ويوفر لهم الأموال ويحل جميع مشكل الشعب التونسي؟
الأصل أن يقع تمتيع المقيمين التونسيين في البلاد التونسية من التوريد الوقي للسيارات وبعد ذلك نفكر في أن يقتني هؤلاء الأجانب مراكب ترفيهية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

المقترح الذي قدمه السيد النائب المحترم يهدف إلى تمكين المقيمين الأجانب في تونس من التوريد الوقي للمراكب الترفيهية، نظام التوريد الوقي للمراكب الترفيهية هو نظام توقيفي "un régime suspensif" توطره اتفاقيات دولية مصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية إضافة إلى أحكام مجلة الديوانة، هو نظام لا يسند إلا لفائدة الأشخاص غير المقيمين بتونس وغير المقيمين على معنى مجلة الصرف لتوريد عربات أو وسائل نقل بما فيها المراكب الترفيهية بصفة مؤقتة.

نحن قلنا "غير المقيمين" وغير المقيمين من ناحية الصرف هناك تعريف لهذه الفئة في إطار مجلة الصرف وهنا في المقترح تم إدراج أحكام هي في مخالفة لمجلة الصرف التي كما تعلمون اليوم وكما ذكرت لكم هناك تنقيح شامل لهذه المجلة سيصلكم إن شاء الله خلال الأيام القادمة لهذا المجلس.

لذلك فإن منح هذا النظام لأشخاص مقيمين بتونس مخالف لهذه الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها تونس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

موافقون 20، محتفظون 14، رافضون 77. لم تقع المصادقة على هذا الفصل.

الأستاذ محمد بن حسين طلب نقطة نظام لمدة دقيقتين، نقطة نظام تهم مسألة إجرائية، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا، أنا طلبت نقطة نظام قبل أن ترفع الجلسة عندما كنا سنصوت على الفصل 84 الذي يتعلق بمنح امتياز جبائي للمواطنين التونسيين عند توريد السيارات السياحية، نقطة إجرائية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

عذرا، نقطة نظام تتعلق بمسألة إجرائية هل ستعود وترافع في الأصل، فقد وقع التصويت على الفصل.

السيد محمد بن حسين

النقطة الإجرائية سيدي الرئيس، نحن نحتج...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لنتفق على شيء، مسألة إجرائية إن كنت ستعود وترافع في الأصل الفصل تم الحسم فيه بالتصويت.

السيد محمد بن حسين

واضح، إجرائيا سيدي الرئيس، نحن نحتج وبشدة على طريقة تسيير الجلسة، الأستاذة رئيسة كتلة صوت الجمهورية طلبت نقطة نظام قبل رفع الجلسة باليد وليس كتابيا بالرغم من أن سير الجلسة العادي يتم بطريقة كتابية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

رئيسة كتلة صوت الجمهورية لم تطلب نقطة نظام ومن حقها أن تطالب برفع الجلسة لمدة خمسة عشرة دقيقة.

السيد محمد بن حسين

نعول على رحابة صدرك السيد الرئيس...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تطبيقا للفصل 115 من القانون الداخلي، لكن نقطة النظام التي يتطلها أحد السادة النواب هي التي تكون بصيغة كتابية.

السيد محمد بن حسين

نعول على رحابة صدرك السيد الرئيس، لئتمنحي الدقيقتان لأوصل من خلالها رسالتي إلى أبناء شعبي الذين يتابعوننا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لقد ذكرت كتلة صوت الجمهورية ولست أنا من ذكرها.

السيد محمد بن حسين

الدقيقتان انتهت سيدي الرئيس، أعد لي وقي سيدي الرئيس رجاء،

الأستاذة طلبت نقطة نظام ومن نقطة نظام مرت إلى طلب رفع الجلسة بطريقة غير كتابية وهذا غير معمول به في سير الجلسة وال "harcèlement" الذي وقع على أعضاء مجلس النواب ليتم إسقاط القانون الذي سينقذ الشعب التونسي من الفقر غير عادي، هناك ضغط على السادة النواب في هو المجلس، وال "harcèlement" الذي سلط على جهة المبادرة في قانون السيارات هذا لم يحصل من قبل، كنا نظن أن هذا المجلس بعد 25 جويلية جاء لينتصر للفئات الهشة والشعبية وللفقراء، ما راعنا أن هناك أشخاصا اليوم مازالوا يخدمون اللوبيات، أشخاصا تدافع عن كرتالات السيارات وأنت السيد الرئيس تحرمني من حقي في أن أوصول صوتي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

فقط، انتهت نقطة النظام وتم حسم الفصل ديمقراطيا وبالشفافية الكاملة.

إذن الكلمة للجنة، تفضل.

السيد المقرر

المقترح رقم 87، تم سحبه.

تم تقديم المقترح رقم 88 من قبل السادة النواب المحترمين: عصام شوشان، عمر البرهومي، عصام البحري جابري، يسري البواب، هالة جاب الله، بديس بلحاج علي، نجلاء اللحياني، سوسن المبروك وإلياس بوكوشة.

إحداث صندوق دعم التكامل

بين القطاع العام والخاص

يحدث صندوق خاص يطلق عليه اسم صندوق دعم التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص يهدف إلى دفع التنمية الجهوية والمستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاندماج وذلك خاصة من خلال تمويل التدخلات في مجال عقود اللزمات وعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتنمية العمل بصيغة الشراكة في إنجاز المشاريع من قبل الهياكل والمؤسسات العمومية وتشمل تدخلات الصندوق بالخصوص تمويل الدراسات وخدمات المساندة والمرافقة المسداة من قبل الخبراء ومكاتب الدراسات في مجال الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص وتمويل الأعمال المتعلقة بمتابعة تنفيذ عقود اللزمات وعقود الشراكة وإعادة التوازن المالي لها، وكل ما من شأنه ضمان التعايش بين القطاعين العام والخاص وتحقيق التكامل بينهما.

يتولى رئيس الحكومة الإذن بالدفع لمصاريف الصندوق.

وتعهد مهمة التصرف في صندوق دعم التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، المحدثة بمقتضى القانون عدد 49 لسنة 2015، المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وذلك بمقتضى اتفاقية تبرم في الغرض بين الهيئة المذكورة والوزير المكلف بالمالية.

تشمل موارد صندوق دعم التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص:

- مساهمة صندوق الودائع والأمانات والمساهمات،
- نسبة مئوية من المعاليم أو المداخل الراجعة للأشخاص العموميين والمتأتبة من عقود اللزمات،
- مساهمة من العارضين الفائزين بعقود اللزمات وبعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- مساهمة من الشركات المحدثة في صيغة الشراكة المؤسساتية وتحدد نسبتها ضمن العقود التأسيسية وفق مخطط الأعمال المقدم من قبل المستثمر الخاص.
- الهبات والوصايا الموظفة لفائدته طبقا للتشريع والترتيب الجاري بها العمل،
- جميع الموارد الأخرى التي تُسند للصندوق بمقتضى نصوص قانونية أو ترتيبية.

تضبط بمقتضى أمر طرق التصرف في صندوق دعم التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص وتسييره وصيغ تدخلاته ومجالاته ونسب المساهمات في موارده المحمولة على الأشخاص العموميين والفائزين بعقود اللزمات والشراكة وسقفها وطرق استغلالها.

الفصل 2:

تلغى أحكام الفصل 13 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022. انتهى هذا المقترح وسيدافع عنه السيد النائب المحترم عصام شوشان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن المصداق للسيد عصام شوشان تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة إن الهدف من هذا الصندوق المحدث ولو نعود بتلاوة النص المتعلق بالدستور الفصل 17 من دستور 25 جويلية

لسنة 2022 والذي ينص تضمن الدولة التعايش بين القطاعين العام والخاص وتعمل على تحقيق التكامل بينهما على قاعدة العدل الاجتماعي.

إن ذهبنا إلى الفصل 13 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2022 وعندما نتحدث عن قانون المالية لسنة 2022 أي قبل 25 جويلية، الصندوق موجود، الهدف من هذا المقترح هو دعم التمويل لهذا الصندوق. لماذا ذهبنا في دعم التمويل لهذا الصندوق؟ ولماذا وظفنا كلمة التكامل؟ لأن التكامل حتى لو تمت ترجمته إلى الفرنسية هي "partenariat" والشراكة هو "associé" لهذا السبب اخترت كلمة التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص.

لو أخذنا قانون الميزانية لسنة 2025، نعلم أن التوجه العام للدولة هو التعويل على الذات ونعلم أن القروض التي سنقترضها من السوق الداخلية هي في حدود 22 ألف مليار. هنا السؤال المطروح، ما هو الحل للوصول إلى تحقيق هذه الموارد؟ لا يوجد لدينا أي خيار سوى التشجيع على الاستثمار هذا الصندوق ما الهدف منه بالأساس؟ هو تمويل الدراسات وخدمات المساندة والسادة النواب لو نعود للسنة الفارطة في العديد من القروض المتعلقة باللزمات والتي توقفت إما لإجراءات لم يقع التدقيق فيها أو وجود تعطل على مستوى مكتب الدراسات أو تعطل على مستوى التمويلات وهذا هو الهدف الأساسي من هذا الصندوق.

زد إلى ذلك يتولى السيد رئيس الحكومة الإذن بالدفع لمصاريف هذا الصندوق.

خلاصة القول، الصندوق موجود، وأنا ذهبت في تمشي مع كافة الزملاء الموجودين في مقترح هذا الفصل الإضافي الذي يهدف إلى تدعيم موارد هذا الصندوق على غرار الصندوق الفارط وموارده هي داخلية 100% والتي تتعلق بالذين فازوا باللزمات ويعني خاصة بدفع عجلة الاستثمار والتشجيع على التكامل والتعايش بين القطاع العام والقطاع الخاص وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا الفصل؟ تفضلي الأستاذة منال بديدة.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

لدينا الفصل 13 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 ينص "تضبط بمقتضى أمر رئاسي طرق التصرف في صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص".

هنا ماذا فهمت من مقترح الزميل؟ لدينا صندوق دعم التكامل بين القطاعين العام والخاص لفظ "الشراكة" بين القطاع العام والخاص لا أدري من أين أتى بـ "دعم التكامل بين القطاع العام والخاص"، الصندوق موجود وقد تم ضبط مداخله وكل ما يهم إجراءاته بمقتضى أمر رئاسي، لم أفهم رغم عدم مرور سنتين أضفنا تلغى هذه الأحكام ويتم تغييرها بـ "تكامل" فحتى قانونيا لفظ "شراكة" موجود ولكن لفظ "التكامل" بين القطاعين العام والخاص لا يوجد أي تكامل هناك شراكة فقط.

لذلك أدعوزملائي إلى عدم التصويت على لهذا الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلي السيدة وزيرة المالية لك الكلمة.

السيدة وزيرة المالية

هذا الصندوق يتعلق بدعم الشراكة بين القطاع العام والخاص وتم إعداده في قانون المالية لسنة 2022 ونص الفصل 13 منه على أن تشمل موارد صندوق الشراكة مساهمة صندوق الودائع والأمانات والهبات والوصايا الموظفة لفائدته طبقاً للتشريع الجاري به العمل وكما نص على ضبط بمقتضى أمر طرق التصرف في صندوق الشراكة بين القطاع العام والخاص وكذلك طرق تسييره وتدخلاته ومجالاته.

الأمر الذي أشار إليه الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2022 هو بصدد الإعداد والاستكمال، أن ننص في المشروع المقترح على توسيع مجال توسيع موارد الصندوق بإدراج نسبة مئوية من المعاليم والمداخيل الراجعة للأشخاص العموميين والمتأتية من عقود اللزمات ضمن المداخيل هنا في الحقيقة أقول أن كل ما يتعلق باللزمات كان محور مجلس وزاري في الآونة الأخيرة وكما تعرفون اللزمات تتعلق بمداخيل غير جبائية وهناك عمل وتوصيات جاءت في إطار المجلس الوزاري لتنمية هذه المداخيل غير الجبائية، وخاصة المداخيل المتأتية من اللزمات لأننا نعرف اليوم أن لدينا إشكالات في استخلاص هذه المداخيل، إشكالات مرتبطة ببعض الإجراءات وحتى بالتنسيق بين الهياكل المختصة لاستخلاص معاليم اللزمات.

أنا أرى السيد رئيس المجلس، أننا مازلنا نعمل على مسألة استخلاص الموارد غير الجبائية ومنها موارد اللزمات. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، هناك أمر بصدد الإعداد ويتعلق بتنفيذ أحكام الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2022، وهذا الأمر في الوقت الراهن يفي بالغرض لتفعيل هذا الصندوق، وإن شاء الله بعد إصدار الأمر سيتم حلحلة مسألة استخلاص معلوم اللزمات وضبط هذه المعاليم وضبط مقاديرها في فترة لاحقة، يمكننا دراسة إمكانية توسيع مجال تمويل هذا الصندوق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، هناك ملاحظة شكلية، ورد في آخر الفصل المقترح في الفصل 2 بينما لم يذكر الفصل الأول، لا يوجد فصل أول مباشرة يوجد الفصل 2.

على أية حال نمر إلى التصويت، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

36 موافقون و14 محتفظون و56 رافضون. لم تقع المصادقة على هذا الفصل.

الكلمة للجنة، تفضل.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 89 وقع سحب هذا الفصل.

الفصل 90 وقع سحب هذا الفصل.

الفصل 91 مقدم من السادة النواب المحترمين محمد ماجدي، النوري جريدي، محمد أمين الورغي، ياسين مامي، سيرين المرباط، عزيز بن الأخضر وآمال المؤدب.

توظف نسبة 7% ضريبة بيئية عند توريد:

- 1- اللوائف المنسوجة من البوليبروبيلان مهما كان مصدرها.
- 2- اللوائف المنسوجة والمصفحة من البوليبروبيلان مهما كان مصدرها.

3- الأكياس صغيرة الحجم المنسوجة من البوليبروبيلان مهما كان مصدرها.

4- الأكياس صغيرة الحجم المنسوجة والمصفحة من البوليبروبيلان مهما كان مصدرها.

الفصل الثاني:

توظف ضريبة ديوانية بقيمة 50% عند توريد:

1- اللوائف المنسوجة من البوليبروبيلان مهما كان مصدرها.

2- اللوائف المنسوجة والمصفحة من البوليبروبيلان مهما كان مصدرها.

3- الأكياس صغيرة الحجم المنسوجة من البوليبروبيلان مهما كان مصدرها.

4- الأكياس صغيرة الحجم المنسوجة والمصفحة من البوليبروبيلان مهما كان مصدرها.

يدافع عن هذا المقترح النائب المحترم السيد محمد ماجدي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق للسيد محمد ماجدي.

السيد محمد ماجدي

شكراً السيد الرئيس،

السادة الزملاء سنوضح الموضوع. هذا الفصل يتنزل في نفس السياق مع الفصل 43 المصنعون التونسيون كانوا يتواصلون مع لجنة الصناعة ولجنة المالية هم متمكنون، منتوجهم ممتاز ويوفرون حاجيات السوق الداخلية وخرجوا للأسواق العالمية ويدفعون ضريبة ويشغلون يد عاملة لا بأس بها ويدفعون ضريبة البيئة 7 بالمائة وهناك شركات أجنبية تحوم حولها شهيات، الغاية هي المعاملة بالمثل مثلما يدفعون ضريبة البيئة 7 بالمائة وبطبيعة الحال نحن نشجع القدرة التنافسية ونشجع المنتج التونسي ونشجع المستثمرين التونسيين هم طلبوا فقط المعاملة بالمثل والندية في المنافسة، هؤلاء السادة يوفرون جميع الحاجيات في تونس، كيف لانسان تأتيه "des produits finis" ولا يدفع شيئاً مقابلها وهم يعملون في هذه المنتوجات ويشغلون التونسيين ويدفعون الضرائب، مثلهم في لجنة الصناعة ولجنة المالية هو المعاملة بالمثل.

ونحن هنا في إطار تشجيع المنتوجات التونسية وفي إطار تشجيع المصنعين التونسيين تبيننا المقترح ونشكر الوزارة التي تبنت المقترح، في البرلمان نحن نشرع للشعب التونسي ونشجع التونسيين لذا من هذا المنبر أي مصنع تونسي له موضوع ما يريد طرحه باب البرلمان مفتوح وشكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، من يعارض هذا المقترح؟ السيد حمدي بن صالح تفضل.

السيد حمدي بن صالح

دائماً نفترض حسن النية لكن هناك معلومة يجب أن يعيها الجميع. هناك تطاحن ومنافسة كبيرة بين رجلي أعمال بالخارج ونرى هذا الموضوع في الفصل المقدم أمامنا، لا يمكننا سرد جميع المعلومات ولكن أقول أن أخطر فصل هو هذا الفصل والمعركة والمنافسة بين رجال الأعمال بالخارج من الأفضل أن تبقى خارج هذا المجلس وشكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب
السيدة الوزيرة تطلب الكلمة، تفضلي.
السيدة وزيرة المالية

بالنسبة إلى هذا الفصل السيد الرئيس، زملائي من الديوانة عند دراستنا للمقترح، يقولون أنه لا يمكننا التجاوب والتفاعل إلا بعد أن تتم دراسته من قبل وزارة الصناعة يعني يجب أخذ رأي وزارة الصناعة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب
إذن الرجاء الاستعداد للتصويت.
الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 50 موافقون و16 محتفظون و38 رافضون.
حسب النظام الداخلي، يجب أن يتحصل الفصل على نصف المصوتين، هذا الفصل لم يحظ بموافقة نصف المصوتين باعتبار أن عدد المصوتين هو 104 وتحصل فقط على 50 والأغلبية يجب أن تكون 54 صوتا إذن هذا الفصل لم يحظ بالمصادقة.
تفضل الكلمة للجنة.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

الفصل 92 وقع سحبه.

الفصل 93 وقع سحبه.

الفصل 94 وقع سحبه.

الفصل 95 وقع سحبه.

الفصل 96 وقع سحبه.

الفصل 97 وقع يسحبه.

الفصل 98 وقع سحبه والفصل 99 وقع سحبه.

الفصل 100 سحب المقترح لفائدة الوزارة وتقدم به السادة النواب المحترمون محمد أمين الورغي، عزيز بن الأخضر، عبد القادر عمار وياسين مامي وسيرين المرابط.

يدافع عن هذا المقترح النائب المحترم محمد أمين الورغي.

تسوية المخالفات والجنح الديوانية موضوع محاضر ديوانية أو أحكام قضائية ديوانية مكتتبه من قبل المؤسسات الاقتصادية

يمنح تخفيض في مبلغ الخطايا الديوانية موضوع محاضر ديوانية أو تلك المحكوم بها في قضايا ديوانية قبل غرة جانفي 2025، وذلك وفقا لإحدى الصيغتين التاليتين:

-دفع كامل مبلغ المعاليم والأداءات المستوجبة وما تبقى من الخطايا قبل غرة جانفي 2025، على أن يتم إيداع مطلب في الغرض لدى الإدارة العامة للديوانة قبل تاريخ 30 جوان 2025،

-أو اكتتاب رزنامة في دفع كامل مبلغ المعاليم والأداءات المستوجبة وما تبقى من الخطايا قبل غرة جويلية 2025 على أقساط ثلاثية لفترة أقصاها خمس سنوات يدفع القسط الأول عند إبرام الرزنامة،

ويتم التخفيض على النحو التالي:

90% من مبلغ الخطايا الذي يفوق 1 مليون دينار،

95% من مبلغ الخطايا الذي يفوق 1 مليون دينار،

ويمكن للأشخاص المنتفعين بتسوية صالحة جارية الانتفاع بهذا التخفيض.

سحب لفائدة الوزارة.

نمر إلى الفصل 101 تقدم به السادة النواب المحترمون: طارق الربيعي، نبيل الحامدي، عبد الجليل الهاني، نجلاء اللحياني، ماهر الكتاري، سوسن المبروك، أسماء الدرويش، فخري عبد الخالق، محمد زياد الماهر، عادل ضياف وعبد الستار زارعي.

إضافة فصل على المنتوجات الفلاحية المستوردة من الدول التابعة للجامعة العربية، مثل الجلبنانة والعديد من المنتوجات الأخرى.

اقترح إضافة الزيتون والمخللات بدفع 7% عند التوريد.

يدافع عن هذا المقترح النائب المحترم طارق الربيعي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق للسيد طارق الربيعي.

السيد طارق الربيعي

وختامها مسك، شكرا السيد الرئيس،

مقترح إضافة فصل صلب مشروع قانون المالية لسنة 2025 هذا نصه:

يضاف إلى الفقرة الثانية من الجدول (ب) جديد الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة - الخضرت تحت البند التعريفي مستخرج م 0709، م 0710، م 0711.

وهذا الإجراء السيدة الوزيرة والسادة الزملاء، يندرج في إطار دعم القدرة التنافسية للمؤسسات المختصة في الصناعات المعملية التحويلية للمنتوجات الغذائية وخاصة منها زيتون الطاولة والمخللات.

عدد الوحدات الناشطة في هذا المجال كانت في حدود 49 وحدة صناعية، وتراجع العدد ليصبح الآن في حدود 27 وحدة، مما أدى إلى نقص إلى النصف تقريبا بالتالي فقدان مواطن الشغل وفقدان أسواق خارجية مع العلم أن هذا يصدر حوالي 60% من الإنتاج إلى الاتحاد الأوروبي والشقيقة ليبيا ومن أهم الأسباب التي جعلت هذا القطاع يتراجع هو أن أشجار الزيتون الموجودة في تونس أغلبها موجبة للعصر واستخراج الذهب الأخضر زيت الزيتون والإنتاج من زيتون الطاولة قليل ولا يكفي حتى الطلب المحلي لذلك تضطر هذه المؤسسات للتوريد وعند التوريد توظف عليها نسبة 19% مع 2% لفائدة صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية عكس مثلا مادة الجلبنانة التي توظف عليها 7%.

وعند عملية البيع توظف المؤسسات 7% فقط والفارق يقع فيه تقديم مطلب استرجاع لفائدة مصالح المالية والسيدة الوزيرة وكافة الوفد المرافق لكم تعرفون ماذا يعني مطلب استرجاع وسيادتكم في مناقشة مشروع قانون المالية أشرتكم إلى الصعوبات التي يجاهها الباعثون العقاريون صلب الفصل 55 لاسترجاع المبالغ المدفوعة في عملية الطرح بالإضافة إلى المنافسة الشرسة من

البلدان العربية المنتجة لهذا الصنف من الصناعات الغذائية بمقتضى اتفاقية تبادل تجاري مع دول الجامعة العربية.

كل هذه العوامل أدت إلى تراجع هذا القطاع من حيث فقدان مواطن الشغل ومن حيث تراجع مداخيله من العملة الصعبة لخزينة الدولة. لذلك فهذا الإجراء هو للمحافظة على ديمومة المؤسسات ودعم قدرتها التنافسية.

وهذا الإجراء لا يتعارض مع الفصل 49 من القانون الأساسي للميزانية ولا الفصل 69 من الدستور، لا هو من فرسان الميزانية ولا يؤدي إلى إخلالات بالتوازنات المالية إذ أن التسبقة التي يقدمها للمؤسسات باليد اليمنى يأخذها باليد اليسرى في مطلب الاسترجاع ولا يؤثر على التوازنات المالية للدولة بل يؤثر على التوازنات المالية للمؤسسات.

ومشكورون السادة النواب في مشروع الميزانية صادقنا صلب الفصل 36 على توظيف نسبة أداء 19% التي كانت صفر بالمائة على عملية توريد الحليب المجفف، نرجو من السادة الزملاء...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا الفصل؟ الأستاذة عواطف الشنيقي.

السيدة عواطف الشنيقي

السيد الرئيس، طلبت نقطة نظام منذ حين وما حدث منذ ستة أيام غير ممكن، كنت قد طالبت بوجود كامل الحكومة أنا ككائب شعب أقسمت على القرآن بأنني سأؤدي واجبي ولذا سيدي الرئيس أطلب من الحكومة بأكملها أن تتواجد المرة القادمة في مناقشة قانون المالية لكي لا نبقى في أخذ ورد في كل مرة ومنذ شهر ماي تقع دراسة قانون المالية مع نواب الشعب وفي قانون المالية يجب أن يكون السادة الوزراء جميعهم حاضرين لمناقشة أي فصل يعنى به أي وزير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من فضلك أنت طلبت الكلمة لمعارضة هذا الفصل.

السيدة عواطف الشنيقي

لا سيدي الرئيس، طلبت الكلمة وأرسلت لك ورقة مكتوبة في الغرض.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مهمتنا الآن من يدافع عن هذا الفصل ومن يعارض هذا الفصل، من يعارض هذا الفصل؟ لا أحد، الكلمة للسيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

في التشريع الجاري بالعمل تعفي جل المواد الأساسية الغذائية من الأداء على القيمة المضافة على مستوى الإنتاج والتوزيع.

وبصفة عامة كل تخفيض في نسبة الأداء لا يتم منحه بصفة مطلقة ويستوجب التحديد بدقة المنتوجات المعنية.

هناك من قال أن هذا الإجراء لا يوجد فيه أي انعكاس مالي ولكن بما أن الأمر يتعلق بتخفيف لذلك فيه انعكاس ولا يمكن أن نقول العكس، الانعكاس ليس كبيرا حتى نكون واضحين لكن المقترح

تمت صياغته ليس كفصل هو مقترح إضافة فصل على المنتوجات الفلاحية ولا يمكن أن يكون فصلا ويقع التصويت عليه كفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من الناحية الشكلية صياغة المقترح المعروض لا تستقيم وفقا لشروط ومقتضيات الصياغة القانونية مثل الوضوح والدقة والمقروئية والقابلة للتطبيق، على أي حال قمنا بتلاوة الفصل وعرضنا من يدافع واستمعنا إلى رأي السيدة الوزيرة الآن نمر إلى التصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 92 موافقون و4 محتفظون و21 رافضون. تمت المصادقة هذا الفصل.

نقطة نظام للسيد علي زغدود تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أريد أن أثنى على العمل الكبير الذي قام به المجلس خلال هذه المدة من لجنة المالية إلى الزملاء والزميلات أصحاب المقترحات المقدمة، كذلك السيدة الوزيرة وإطارات وزارة المالية الذين كانوا حاضرين معنا في كل كبيرة وصغيرة لإنجاز هذا العمل.

حصلت إشكالية في سحب بعض المقترحات المقدمة من قبل زملائي في الكتلة، في جلسة البارحة سيدي الرئيس سحبت الفصل 27 الذي يعني بالمبادرات الذاتية وتم إرفاق هذا السحب أيضا بمطلب كتابي موجه إلى رئاسة لجنة المالية وتم الإبقاء على الفصل 26 والفصل 25.

وبالتالي لم يسحب وقلنا نمره على الجلسة العامة، لذلك ربما لكثرة الانشغال ونحن نقدر جيدا العمل السريع والمتعاقب للجنة وكذلك كثرة التغييرات في عديد المناسبات، نعذر زملائنا في اللجنة ونطالب إذا أمكن إعادة الفصول هذه لأنها لم تسحب صراحة ولم نقدم فيها مطالب كتابية في سحبيها، وشكر الله سعيكم وبارك الله فيكم السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

مشكور زميلنا المحترم السيد علي زغدود، في الحقيقة السيد الرئيس توخينا تمثي من أول مفتتح الجلسة على أساس الالتزام بأخر نسخة.

صحيح زميلنا أيمن البوغديري لم يسحب الفصل كذلك زميلنا يسري البواب نفس الشيء قال بأنه متمسك بالفصل ولم يسحبه يعني هنا لدينا حالتين والآن أصبحت ثلاث حالات.

مبدأنا كمكتب اللجنة منذ انطلاق الجلسة أن نلتزم بالوثيقة. السيد الرئيس، أنت رئيس المجلس والقرار بيدك سواء بارجاعهم وعرضهم على الجلسة العامة أو لا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هذه مسألة تمت وحسبت. اللجنة قدمت لنا وثائق رسمية وتمت وحسبت.

نقطة نظام طلبتها الأستاذة آمال المؤدب تفضلي.

السيدة آمال المؤدب

شكرا سيدي الرئيس،

سأتدخل في نقطتين، النقطة الأولى هناك زميل قال كلام يخص كتلة صوت الجمهورية وأنا كرئيسة كتلة من حقي أن أتمتع بخمسة عشرة دقيقة فقط للتشاور على مسألة تخص الفصل، أنا التزمت بالنظام الداخلي على حسب الموجود في الفصل 115.

لا أقبل بالقول أننا نقوم بضغطات أو هناك لوبيات، لا أقبل بمن يخون أو يقول كلاما زائفا وبسرد حكايات بعيدون كل البعد عنها. نحن صوت الجمهورية هنا كتلة كاملة وأعضاؤها نخدم مصلحة الوطن وحتى عندما ندافع ندافع من باب المسؤولية مع المجموعة ومع رؤساء الكتل، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، قمنا بمقترحين، المقترح عدد 43 وعدد 91، البارحة عقدنا اجتماعات مع السيدة الوزيرة واتفقنا على دمج لفصلين لكي نخرج بفصل توافقي فيما يتعلق باستيراد منتوجين من الخارج واتفقنا حولهما واتفقنا حتى على الصياغة.

ثم تأتي الوزارة وتقول أننا لم نتفق مع وزارة الصناعة، لأن الفصل يشمل "TVA" وله علاقة بالمعالم الديوانية بالتالي يمكننا إعادة النظر فيهما لأننا توخينا مبدأ الاتفاق الحاصل بيننا في إطار إيجاد حل أمثل للصياغة.

لا أفهم لما هذا التراجع وكنا نظن أننا متوافقين كأعضاء مجلس نواب لدينا مقترحات وولجنة مالية وكوزارة المالية في إطار إيجاد حلول عملية للمصلحة العامة ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن قبل المرور إلى الفصل الأخير، السيدة الوزيرة طلبت نصف ساعة راحة، إذن نرفع الجلسة لمدة نصف ساعة إثرها نعود لمواصلة

النظر في بقية الفصول.

(كانت الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة ليلا)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في فصول مشروع قانون المالية لسنة 2025

(كانت الساعة العاشرة وأربعين دقيقة ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة، الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

السادة الزملاء النواب،

رجاء نبدأ بالتصويت على الفصل 22 الورقة التي وزعت في أثناء مداوات الجلسة وهو الفصل 22 سابقا.

توظيف المساهمات المدفوعة في إطار

المسؤولية المجتمعية

1-ترصد بميزانية المجالس الجهوية عملا بمقتضيات القانون عدد 35 لسنة 2018 مؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية المساهمات المدفوعة من قبل المؤسسات المشمولة بهذا القانون ويتم تحديد مبلغ المساهمات في إطار اتفاقيات تبرم بين والي الجهة والمؤسسة المعنية.

2- تخصص الموارد المحققة بهذا العنوان لتمويل تدخلات لفائدة المناطق المتضررة وخاصة في المجالات التالية:

-القطاع الصحي،

- القطاع البيئي،

- القطاع التربوي،

- المؤسسات والجمعيات الرياضية والثقافية والاجتماعية وفقا للتشريع المتعلق بها،

- دعم موارد بلديات الجهة،

-أشغال البنية التحتية.

3- ترفع تقارير سنوية لموارد ونفقات هذه المؤسسات إلى كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة وأعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم بالجهة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ترفع تقارير سنوية بموارد ونفقات هذه المؤسسات إلى كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ومجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وليس أعضاء المجلسين.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

نعيد تلاوة ثالثا:

ترفع تقارير سنوية لموارد ونفقات هذه المؤسسات إلى كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ومجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

نعيد قراءة الفصل السيد الرئيس

توظيف المساهمات المدفوعة في إطار

المسؤولية المجتمعية

الفصل 22:

1-ترصد بميزانية المجالس الجهوية عملا بمقتضيات القانون عدد 35 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات المساهمات المدفوعة من قبل المؤسسات المشمولة بهذا القانون ويتم تحديد مبلغ المساهمات في إطار اتفاقيات تبرم بين والي الجهة والمؤسسات المعنية.

2- تخصص الموارد المحققة بهذا العنوان لتمويل تدخلات لفائدة المناطق المتضررة وخاصة في المجالات التالية:

-القطاع الصحي،

-القطاع البيئي،

-القطاع التربوي،

- المؤسسات والجمعيات الرياضية والثقافية والاجتماعية وفقا للتشريع المتعلق بها،

-دعم موارد بلديات الجهة،

- أشغال البنية التحتية.

3- ترفع تقارير سنوية لموارد ونفقات هذه المؤسسات إلى كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ومجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: الموافقون 94 ومحتفظ واحد فقط و6 رافضون.

هل يوجد مصوتون برفع الأيدي؟

إذن تمت المصادقة على هذا الفصل الموافقون 94 ومحتفظ واحد و6 رافضون.

إذن الكلمة للجنة. تفضل.

السيدة الوزير تطلب الكلمة تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

هناك إعادة صياغة لبعض الفصول التي تمت المصادقة عليها من قبل أعضاء المجلس.

مراجعة الامتياز الجبائي الممنوح بعنوان السيارات المهيئة خصيصا لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة

الفصل 2:

تلغى أحكام الفصل 49 من القانون عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 28 ديسمبر 2001 المتعلق بقانون المالية لسنة 2002 كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وتعوض بما يلي:

الفصل 49 جديد:

تطبق نسب المعلوم على الاستهلاك الموظف على السيارة المهيئة خصيصا لاستعمال الأشخاص ذوي الإعاقة الواردة بالجدول التالي:

النسبة	بيان المنتجات	رقم البند
	عربة سياحية مهيئة خصيصا للاستعمال من ذوي الإعاقة ■ ذات محرك بمكابس يتم الاشتعال فيها بغير الضغط:	م 87 - 03
0	* سعة الأسطوانة لا تتجاوز 1300 سم ³ ،	
5	* سعة الأسطوانة تتعدى 1300 سم ³ ولا تتجاوز 1600 سم ³ ،	
10	* سعة الأسطوانة تتعدى 1600 سم ³ ولا تتجاوز 2000 سم ³ ■ ذات محرك بمكابس يتم الاشتعال فيه بالضغط:	
10	* سعة الأسطوانة لا تتجاوز 1600 سم ³ ،	
15	* سعة الأسطوانة تتعدى 1600 سم ³ ولا تتجاوز 1900 سم ³	
20	* سعة الأسطوانة تتعدى 1900 سم ³ ولا تتجاوز 2150 سم ³	م 87 - 04
	عربة تجارية مهيئة خصيصا لاستعمال ذوي الإعاقة ■ ذات محرك بمكابس يتم الاشتعال فيه بغير الضغط:	
0	* سعة الأسطوانة لا تتجاوز 1300 سم ³ .	
5	* سعة الأسطوانة تتعدى 1300 سم ³ ولا تتجاوز 1600 سم ³ .	
10	* سعة الأسطوانة تتعدى 1600 سم ³ ولا تتجاوز 2000 سم ³ ■ ذات محرك بمكابس يتم الاشتعال فيه بالضغط:	
10	* سعة الأسطوانة لا تتجاوز 1600 سم ³ .	
15	* سعة الأسطوانة تتعدى 1600 سم ³ ولا تتجاوز 1900 سم ³ .	
20	* سعة الأسطوانة تتعدى 1900 سم ³ ولا تتجاوز 2150 سم ³ .	

- ألا يتجاوز عمر العربة عند دخولها البلاد التونسية سبع سنوات وذلك من تاريخ أول إذن بالجولان،

- أن لا تتجاوز قيمة العربة 100 ألف دينار،

- الاستظهار بالمعرف الجبائي طبقا للتشريع الجاري به العمل عند طلب الانتفاع بسيارة تجارية،

- في صورة العجز التام طبقا للتشريع الجاري بالعمل يمكن الترخيص للقرين أو الأصول أو الفروع في سياقة السيارة السياحية.

- تضبط شروط وإجراءات تطبيق أحكام هذا الفصل بمقتضى أمر.

ينتفع بالامتياز الجبائي المذكور أعلاه التونسيون المقيمون بالبلاد التونسية مرة واحدة كل 10 سنوات عند توريد سيارة سياحية أو سيارة تجارية من الخارج طبقا للتشريع الجاري بالعمل أو الاقتناء من الوكلاء التجاريين لمعدات السيارة المستغلين لمستودع خاص لحساب شخصي أو عند الاقتناء من السوق المحلية للسيارات المصنعة محليا وذلك شريطة:

- أن يكون الشخص ذو الإعاقة متحصلا على رخصة سياقة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

- أن تكون السيارة السياحية والسيارة التجارية مهيأة خصيصا لاستعمالها حسب نوعية الإعاقة.

- تدخل أحكام هذا الفصل من هذا القانون حيز التطبيق ابتداء من غرة أفريل 2025.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت، 48 نعم و7 محتفظون و43 رافضون. هذا الفصل لم يحصل على 54 صوتا.

نقطة نظام للسيدة ريم الصغير تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

نقول للسيدة الوزيرة أن هذا الفصل خارق للفصل 112؟ يعني قدمت لنا صياغة جديدة للفصل سيدي الرئيس وعندما قمنا بتمرير الفصل بـ 82 صوتا لم نقبل أي صياغة ولم نتفاوض على أي صياغة.

كالعادة نفس المناورات أفرغت القانون من محتواه، أعادت التشريع الجاري به العمل، أعادت العشر سنوات، يعني نحن كمجلس نواب شعب لا يحق لنا تجسيد السياسة العامة للدولة في إرساء الدور الاجتماعي معكم في ميزانية 2025؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلي الكلمة للسيدة الوزيرة.

بهذه الطريقة لن نتقدم، من فضلكم نستمع جيدا لمن يأخذ الكلمة.

(تدخل بعض من السادة النواب دون استعمال المصحح)

طلب نقطة نظام تقدم بصيغة مكتوبة وصاحب نقطة النظام يأخذ دقيقتين.

الكلمة الآن للسيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

السيد الرئيس، المقترح أو الفصل بعد أن تمت المصادقة عليه نحن كوزارة اتفقنا على إعادة صياغته ولدي فريق فني من الديوانة هو الذي صاغ الفصل مع النائبة هذا ما قالوه لي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا تواصل هذا الضجيج سوف أرفع الجلسة.

من يرغب في طلب الكلمة فهذا يتم في صيغة كتابية.

تطلب الكلمة باعتبارك رئيس كتلة؟ الكلمة للسيد علي زغدود تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

رجاء بصفتي رئيس كتلة "لينتصر الشعب" أطلب تعليق الجلسة لمدة ربع ساعة حتى نتشاور فيما بيننا ونرفع الجلسة سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

حسب الفصل 115 من النظام الداخلي نرفع الجلسة لمدة ربع ساعة.

(كانت الساعة الحادية عشر ليلا)

استئناف الجلسة

(كانت الساعة الحادية عشر وخمس دقائق ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

سيدي الرئيس، نحن اشتغلنا على مشروع قانون المالية منذ عدة أيام في كنف التواصل والاحترام المتبادل وأنا لا أقبل ولا أقبل بتاتا بأن يخرج سياق هذا النقاش عن الاحترام وقد خرج سياق النقاش اليوم عن الاحترام أمام الجميع.

أنا بكل أسف لا يمكن أن أوصل هذه الجلسة بعد ما حدث من قبل نائبتين في هذا المجلس وشكرا.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نرفع الجلسة إلى الغد على الساعة العاشرة صباحا.

(كانت الساعة الحادية عشر وسبع دقائق ليلا)

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : "مداولات مجلس نواب الشعب" يقع :

بمصلحة وكالة المقاييس
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : دينار واحد

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :

بالجمهورية التونسية : 17 دينارا

بالخارج : 20 دينارا

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكالة المقاييس
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس
نواب الشعب والمسعى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".